AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثالثة ـ العدد الثامن والعشرون مايو ١٩٩٣ ـ ذو القعدة ١٤١٣هـ
NO 28 MAY 1993 YEAR 3

لماذا فشل الملك في تشكيل مجلس الشورى؟

معركة الانتخابات اليمنية في اطارها المحلي والاقليمي

المملكة «استثناء» في مبدأ «تصدير» الديمقراطية الامريكية

عهد الملك سعود: اعادة تأسيس الدولة

قيادة المؤسسة الدينية السعودية

شعر

■ الأمـل البـاقي

غاصِ فينا السيفُ
حتى غص فينا المقبض
غص فينا المقبض
غص فينا.
يُولَدُ الناس
فيبكون لدى الميلاد حينا
ثُمَّ يَحبونِ على الاطراف حينا
ثُمَّ يمشونِ
ويمشون..
الى أن ينقضوا.
غيرَ أنّا مُنذُ أن نُولَدَ نأتي نركض
والى المدفن نبقى نركض
وخطى الشرطة من خلف خطانا
تركض !
يُعدَمُ المُنتفض
يُعدَمُ المعترض
يُعدَمُ الممتعض
يُعدَمُ الكاتبُ والقارىءُ
والناطقُ والسامعُ
والواعظُ والمُتَّعظُ!

* *

حَسَنا يا أيها الحُكَّامُ
لا تَمتعضوا.
حَسَنا..أنتُم ضحايانا
ونحنُ المجرمُ المفترَض !
حَسَنا..
ها قد جَلَستُم فوقنا عشرينَ عاما
وبَلَعتم نفطنا حتى انفتقتُم
وَشَربتم دَمَنا حتي سكرتم
وأخذتُم ثأركُم حتى شبعتُم
أفما آن لكُم أن تنهضوا؟!
قد دَعَونا ربَّنا أن تمرُضُوا
فتشافيتُم
ومن رؤياكم اعتَلَّ ومات المرض !
ودعونا أن تموتوا
فإذا بالموت من رؤيتكم مَيت
وحتى قابض الارواح
من أرواحكم مُنقبض !
وَهرَبنا نحو بيت الله منكم
فإذا في البيت..بيت أبيض !
وإذا آخرُ دعوانا..سلاح أبيض !

* *

هَدَّنا اليأس ،
وفات الغرَض
لم يَعُد من أمَل يُرجى.. سواكُم!
أيها الحُكّامُ باللّه عليكم
أقرضوا اللّهَ لوجه اللّه
قَرضا حَسَنا
..وانقرضوا!

أحمد مطر ـ لافتات ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعودية ،

السنة الثالثة ـ العدد الثامن والعشرون مايو ١٩٩٣ ـ ذو القعدة ١٤١٣هـ

رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

لماذا فشل الملك في تشكيل مجلس الشورى ٢

الناس في قلق من لعبة جديدة تحت عباءة المجلس، والشكوك المتبادلة قتل للضحية بجريمة الجلاد على الرغم من أن عددا قليلا جدا من أهل البلاد، من المقربين الى الملك يعرف ما اذا كان مجلس الشورى الموعود منذ مايزيد على العام سوف يرى النور قريبا أم لا، الا أن حديث المجلس هو أحد الشواغل الرئيسة للنخبة والمهتمين بالشأن العام في البلاد..

عهد الملك سعود: إعادة تأسيس الدولة ٢٦

كان عهد الملك سعود انعطافة تاريخية في حياة المملكة بكل المقاييس وعلى مختلف الاصعدة، على الرغم من أن نتائج تلك الانعطافة لم تكن دائما ايجابية، وأن معظم الايجابي منها لم يكتب له الاستمرار والتطور، لكن على أي حال فإن المحصلة العامة لظرف التجاذب في السلطة نفسها، وبينها وبين المجتمع، وبين المملكة ككل والدول ذات العلاقة، قد تركت آثارا عظيمة نلمس متوالياتها حتى اليوم.

المملكة استثناء في مبدأ تصدير الديمقراطية ١٤

بعد شهور من ثورة الجدل في أوساط الادارة الاميركية حول مسألة «تصدير» الديمقراطية الى الشرق الاوسط والخليج بوجه خاص، أخيرا حسمت النتائج لصالح التيار الرافض لفكرة تشجيع الدول الحليفة للولايات المتحدة على الاصلاحات السياسية والديمقراطية، حيث لعبت التقارير الصحافية الاميركية واللوبي الصهيوني والرسائل السعودية في توجيه موقف الادارة الاميركية .

قيادة المؤسسة الدينية السعودية ٣٦

تميزت الخمسينات والستينات بهيمنة الشيخ محمد بن ابراهيم على قيادة المؤسسة الدينية السعودية، فيما تميزت المرحلة التالية بوجود قيادة دينية جماعية خاضعة للملك، بعد تقليص نفوذ آل الشيخ، وكان الغرض من القيادة الجماعية هو تفتيت التحالف السعودي ـ الوهابي، الا أنه لم يضر بتماسك المؤسسة الدينية كما لم يحد من نشاطها وفعالياتها الدينية.

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

بعد مرور عام ونيف على اعلانه

لماذا فشل الملك في تشكيل مجلس الشورى ؟

الناس في قلق من لعبة جديدة تحت عباءة المجلس ، والشكوك المتبادلة قتل للضحية بجريمة الجلاد على الرغم من ان عددا قليلا جدا من اهل البلاد ، من المقربين الى الملك يعرف ما اذا كان مجلس الشورى الموعود منذ مايزيد على العام سوف يرى النور قريبا ام لا الا ان حديث المجلس ، هو احد الشواغل الرئيسية للنخبة والمهتمين بالشان العام في البلاد منذ صدور الوعد به قبل سنة وشهرين ، انه الحديث الاكثر اثارة للاهتمام في المجالس ، والأكثر استقطابا لمشاركة المتحدثين.

وتتسرب بين حين واخر معلومات حول اتجاهات تشكيل المجلس وتركيبته والأسس التي تتحكم في اختيار الاعضاء المقترحين ، الا ان الواضح انه لا شيء من هذه المعلومات يمكن اعتبارها حقائق اكيدة اذ ان كبار الامراء غالبا ما غيروا رايهم بين ليلة وضحاها ، تغييرا لاعلاقة له بأسس معينة او مفاهيم معتمدة سلفا في تشكيل المجلس او مكانته في النظام السياسي ، والحقيقة ان الموضوع برمته يبدو كما لو كان خطة حربية تحاك خطوطها في السر ، ولايسمح لاحد بمناقشتها في العلن او ابداء رأيه فيها ، وتلك ميزة من ميزات النظام السياسي السعودي ، الذي اعتمد دائما على كتمان مايجري عن المواطنين ، حتى في الأمور ذات العلاقة الوثيقة بحياتهم ومستقبلهم.

على ان المناقشات التي تجري في انحاء البلاد جديرة في راينا بان ينظر اليها بعين الاعتبار ، وكنا نتمنى لو ان حكومتنا قد اعطت بعض الاهتمام لما يقال في مجالس الناس حول المجلس وتوقعاتهم منه ، والطريقة التي يقترحونها في تشكيله ، فلربما استفادت كثيرا من تلك الاراء ، ولربما وجدتها عونا لها على هذه المهمة التي تبدو حتى الآن عسيرة عليها.

حسب النظام الاساسي فان المجلس سيتألف بالتعيين من قبل الملك ، لا الانتخاب كما هو الشان في المجالس النيابية في كل العالم ، ومع ذلك فان التاخير في تشكيل المجلس يدل في حقيقة الامر على ان التعيين ايضا صعب المنال ، وليس فقط الانتخاب ، بل يبدو الان ان تشكيل المجلس عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة ، كان سيتحقق بصورة اسهل مما حصل حتى الان في ظل قانون التعيين .. السر في الصعوبات التي يواجهها الملك في اختيار اعضاء المجلس ليس قلة الرجال في المملكة بطبيعة الحال ، ولا في قصور الصلاحيات التي يتمتع بها الملك في اقرار تعيين شخص او رفض شخص اخر ، كما انه لا يعود الى عزوف الناس عن عضوية المجلس على رغم مافيه من علل.

السبب في تلك الصعوبات يكمن في ان الاعلان عن المجلس قد استثار الهموم والمخاوف الكامنة في النفوس والتي ترجع باصولها الى اليوم الاول لتوحيد المملكة ، فليس سرا ان المملكة على الرغم من كونها ـ ظاهريا ـ متلاحمة البنيان ، الا ان السياسات التي اتبعتها السلطة منذ العام وحتى اليوم لاتتضمن الا القليل من عناصر التوحيد بين مجتمعات متباينة ، شارك بعضها في حروب طويلة ضد البعض الاخر ، واقيم النظام السياسي على اساس سيطرة اقليم على الاقاليم الاخرى.

ان توحيد المجتمعات لايتحقق بمجرد توحيد حكومتها ، ولا بمجرد تحييد العوائل الحاكمة القديمة فيها ، ولم يجر في اي بلد من بلدان العالم ان اقيمت الوحدة على اسس كهذه فقط ، ان الوحدة بحاجة الى اساس متين يتجلى في شعور ابناء كل الاقاليم والجماعات الاجتماعية التي تتالف منها الدولة الموحدة بان مصالحهم قابلة للضمان في دولة الوحدة بدرجة ارفع واقوى مما كانت في دويلة ماقبل الوحدة ، او على الاقل فانها تكون مضمونة بذات المستوى

ان المصالح المعنية هنا ليست مقتصرة على المصالح الاقتصادية ، وان كانت جزءا مهما ، انها وبالدرجة الاولى الشعور بالامان والشراكة في المكاسب كما في المسئوليات ، وفي حين يحرم ابناء جماعة معينة او اقليم معين من الامان الضروري للحياة او يحرمون من فرصة المشاركة الحقيقية في مغانم الوطن ومغارمه ، فان شعورهم تجاه ابناء الاقاليم الاخرى يتحول من شعور الاخوة

والشراكة الى شعور الغرامة ، فيتحول كل من اولئك الى غريم بنظر هؤلاء ، وحينها يكون الشك وليس الثقة مضمون العلاقة بينهما ، ويكون القلق على المستقبل من جانب الاثنين هو دليل حركتهما في مقابل البعض.

فلنقل صراحة ان علاقة الشك هي الحاكمة بين ابناء الاقاليم المختلفة في البلاد ، ان هذا ليس مما يخفى على احد في المملكة ، وان حاولت وسائل الاعلام تصويره على عكس صورته ، ولاشك ان الصحافة المحلية تبذل جهدا طيبا في تعميق فكرة الشراكة في الوطن ، وان كانت الممارسات الواقعية للسلطات لاتدعم هذه الفكرة ، وهي على اي حال دليل على وعي المثقفين والقائمين على الصحافة بالحاجات الحقيقة للبلاد ، على ان انكار المشكلة لايؤدي الى علاجها ، وتركها للزمن لايثمر سوى في تاجيجها واضافة دواع اخرى لتضخمها واثارتها في مستقبل الايام يشعر ابناء كل اقليم بان اهل الاقاليم الاخرى يسعون لاكل حصتهم في مغانم الوطن وتحويل المغارم عليهم ، وتنعكس هذه الافكار في الدوائر الحكومية بصورة في غاية الجلاء ، حينما تقدم طلبا لوظيفة في دائرة حكومية ، ياتيك الجواب بالرفض غير ا لمبرر ، عندما تحقق في الامر تجد ان المسئول قد اعتبر الوظائف الداخلة ضمن نطاق صلاحياته محجوزة لابناء قبيلة معينة او اقليم معين او جماعة معينة هي الجماعة التي ينتمي اليها ، ومادمت من خارج هذا الاطار فان نصيبك من الوظيفة ضائع منذ البداية ، حينما تناقش الامر بصراحة يقولون لك بصراحة ايضا ان جماعتنا لايحصلون على فرص متكافئة في الوزارة الفلانية او الادارة العلانية فلماذا نكون اكرم من غيرنا تقول ان هذا الكلام غير منطقي فيقال لك كلام جرائد انت افهم من الحكومة ؟

هذا مثال بسيط وهناك العديد من الامثلة على مشاعر اعمق من هذه واكثر خطورة ، تنعكس في كلام الناس وفي تعبيراتهم عن قلقهم المستقبلي ، من الواضح لدينا ان رجال الدين المنتمين الى المذهب الرسمي لايريدون مجلسا فيه اكثرية من خارج الاطار الديني الخاص بهم ، لانهم يخشون من ان البلاد قد تذهب رويدا رويدا في اتجاه العلمانية المطلقة ، وهم يتحدثون عن ذلك في خطبهم واحاديثهم العامة فضلا عن المجالس الخاصة ، وخلفية هذا القلق هو تجريدهم من المكانة التي تمتعوا بها حتى الان ، على الرغم مما لحق بها من ضعف واضعاف ، والمثقفون يرفضون مطلقا فكرة ان تكون اكثرية المجلس من رجال الدين او من قدامى العسكريين ، وسكان الاقاليم يشعرون ان المجلس قد يكون وسيلة اخرى لاستبعادهم من دائرة المشاركة السياسية ، فسكان جنوب المملكة مثلا يظنون ان المجلس سيكون قسمة بين الحجازيين والنجديين ، والحجازيون يظنون ان المراد من المجلس هو تاكيد هامشيتهم في الحياة السياسية ، واهل نجد يظنون ان ثمة مؤامرة بين الشيعة الذين يسكنون المنطقة الشرقية والعائلة المالكة والحجازيين بدعم امريكي لاخراج الحكم من يد النجديين ، والشيعة يظنون ان المجلس لن ياتي لهم باي جديد ، لانه لن يكون الا صورة كاريكاتورية للوضع السائد اليوم ، وترى لكل من هؤلاء ادلته وبراهينه التي يعتقد انها كالصخر صلابة وكالجبال ثباتا.

والحق ان هذه الظنون كلها او معظمها ليس قائما على اساس ، وهي ليست الا تعبيرا عن استنتاج خاطىء من الاحوال الراهنة التي نعتقد ان السلطة هي المسئولة عنها.

لاشك ان المواطن القادم من نجد لم يضع سياسات محددة لتهميش الحجازي ، ولا الجنوبي وضع سياسات لتهميش النجدي ولا الشيعي تآمر مع السلطة لتهميش هذا او ذاك ، ولذلك فان مايشعر به كل من هؤلاء من مظلومية وضياع حقوق انما هو من نوع معاقبة القتيل على فعل القاتل ، لان حرمان علماء الدين من المكانة التي يتوقعونها في بلد اسلامي لم يات لان في البلد مثقفين - علمانيين او غيرهم - بل لان هناك سلطة مطلقة لديها القدرة على منع الناس من تبوء المراتب التي يستطيعون الوصول اليها بكفاءتهم الخاصة ، وقلق النجدي من سيطرة الحجازي انما يعكس في حقيقة الامر المفارقة التي تتشكل من كون الحكم يستخدم اقليم نجد في ضمان استمرار السلطة ، لكنه - من ثم - يحرم ابناءه من التمتع بثمرات هذه السلطة ، ولاسيما في جانب المشاركة في القرار السياسي وممارسة الحريات الفردية

الحجازي ايضا والجنوبي والشرقي ، واهل كل بلد يستخدمون بفعالية من جانب السلطة لانجاز مهماتها ، التي تتلخص بصورة مكثفة في ضمان الاستمرار على كرسي الحكم ، لكنهم لايحصدون من وراء هذا الاستمثار سوى شكوك الاخرين وكراهيتهم.

ان الذي تمتع بكل شيء في النهاية هو اللاعب الاكبر ، اي المجموعة الصغيرة التي نسميها السلطة ، وهم الناس الذين بيدهم الامر والنهي والقرار.

ان حصة الحجازي ليست محتجزة عند النجدي اذن ، وحصة النجدي ليست معرضة للتضييع على يد الشيعي ، بل كل منهم اضاع فرصته وحصته عندما اوكل امره الى الحكومة ، وحصص الجميع اليوم ليست عند بعضهم بل هي مخبوءة تحت عباءة السلطة ، فهي التي صادرت ماعند الناس من مكاسب وحريات ومن حق طبيعي وشرعي في المشاركة الكاملة في القرار والعمل السياسي في هذه البلاد ان المخاوف التي عرضناها هي في حقيقة الامر خلفية القلق الشعبي من ان يكون مجلس الشورى العتيد مشروعا جديدا للتقاسم بين جماعات محددة في البلاد ، وتضييع حقوق الاخرى ، وهذا ايضا هو السبب وراء الصعوبات التي تواجه الحكومة في تشكيل المجلس ، فمن الواضح ان معظم الذين عرض الامر عليهم ، لاسيما من الشخصيات واصحاب الراي ، يريدون التاكد من قائمة الاعضاء قبل الموافقة على الانضمام الى المجلس ، حتى لايصبحوا مجرد غطاء للعبة اخرى غير مستحبة ، وهذا قلق مشروع ، نعتقد ان علاجه بيد من بيده قرار التعيين..

لقد اوضحنا ايضا ان المشاعر القائمة على الشك لم تكن صحيحة ، وان القلق من اهل الوطن لم يكن في محله ، فالذي سبب هذا القلق واعطاه معناه واثاره انما هي سياسات السلطة ، ولذلك فان الضغط يجب ان يوجه اليها ومحاولة استنقاذ الحقوق يجب ان ينظر فيها الى من احتجز تلك الحقوق ، لا الى الذين كانوا هم ايضا ضحايا لتلك السياسات مثلما القلقين ضحايا.

عبد الله نصيف يحتج على طرد «الافغان العرب»

ذكرت مصادر مطلعة ، ان الامين العام لرابطة العالم الاسلامي عبد الله نصيف ، بعث برسالة احتجاج لرئيس الوزراء الباكستاني «السابق» نواز شريف بشأن ما اعلن عن قيام الحكومة الباكستانية بشن حملات اعتقالات في صفوف المجاهدين العرب الذين ساندوا المجاهدين الافغان خلال سنوات الغزو السوفييتي لبلادهم.

وانتقد نصيف في رسالته الاجراءات التعسفية التي تقوم بها الحكومة الباكستانية بضغط من بعض الدول العربية بينها المملكة ومصر بالاضافة الى الولايات المتحدة لتصفية الوجود العربي المؤيد للافغان في بيشاور واراضي باكستانية اخرى. ويعتبر هذا الموقف من الدكتور نصيف مغايرا للموقف الرسمي الذي تتبناه الحكومة السعودية والذي يضغط باتجاه اجبار الحكومة الباكستانية على طرد المجاهدين العرب والسعوديين بشكل خاص من اراضيها.

ووفقا لمصادر غربية وعربية ، فقد شنت الحكومة الباكستانية حملة اعتقالات شملت نحو مائتين من المجاهدين العرب تحت ضغوطات امريكية وعربية ، وذكرت تلك المصادر ان الولايات المتحدة هددت باكستان بادراج اسمها في قائمة الدول التي ترعى الارهاب اذا لم تتخذ موقفا تجاه العرب المقيمين في اراضيها والذين تلقوا تدريبات عسكرية في صفوف المجاهدين الافغان.

كما تلقت باكستان طلبات من حكومات عربية بينها المملكة ومصر والجزائر بتسليم مواطنيهم ، ومن بين المعتقلين مجموعة من المصريين يواجهون تهما سياسية في مصر.

ويعمل نحو خمسة آلاف عربي في صفوف الافغان معظمهم في مجالات تقديم المساعدات والخدمات الطبية والانسانية للمجاهدين واللاجئين الافغان ، كما يعمل عدد كبير من المعارضين السعوديين في مجالات الدعوة.

وتخشى الحكومات العربية ان يؤدي وجود عدد كبير من مواطنيها في باكستان في تشكيل نواة معارضة مسلحة تهدد انظمة الحكم ، خاصة بعدما اعلن عن انخراط عدد من المجاهدين في صفوف المعارضة في كل من مصر والجزائر بالاضافة الى ان عددا من السعوديين اتخذ موقفا عدائيا مع نظام الحكم.

وفي اطار الحملة الغربية ضد مايسمى بـ «الاصولية» الاسلامية ، حثت الولايات المتحدة حلفائها العرب للضغط على باكستان بغية تصفية وجود المواطنين العرب في اراضيها ، وتضمنت تلك الحملة تشهيرات اعلامية ، قامت بها صحف سعودية ومصرية اتهمت فيها ما اسمتهم بـ «المجاهدين الافغان» او «الافغان العرب» بالقيام باعمال عنف وتفجيرات واغتيالات ، ونسبت اليهم احداث عنف مختلقة تارة ومبالغة تارة اخرى.

معلوم ان المملكة بذلت جهودا مضنية لاستعادة مواطنيها من باكستان ولكن العديد من اولئك فضلوا البقاء في بيشاور خاصة بعد ازمة الخليج وحدوث الانشقاق بين التيار الديني والنظام في المملكة ، وقد سعى الامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات لاقناع السعوديين بالعودة ، والضغط على قيادات المجاهدين لوقف اي تعامل مع السعوديين.

مفارقة سعودية ..

وافق الملك فهد في الثاني والعشرين من ابريل الماضي على قيام الامم المتحدة بتنظيم استفتاء للمواطنين الاريتريين المقيمين في المملكة حول تقرير مصير بلادهم واختيار ما اذا كانوا يرغبون في البقاء ضمن اثيوبيا او انشاء دولة ارتريا المستقلة .. وتعهدت المملكة ببذل الجهد لانجاح عملية الاستفتاء.

ولا شك ان المواطن السعودي الذي شاهد الاف الاريتريين يتجهون لصناديق الاقتراع تمنى ان يجد سلوكا مماثلا في بلاده .. فالاريتريون قرروا مصيرهم واستفتوا حول دستورهم اما الشعب السعودي فليس من حقه حتى مناقشة الدستور او ابداء الرأي فيه !.

زكي بدر وضع خطة لتفتيت الاسلاميين في السعودية

ذكرت مصادر خاصة ، ان وزير الداخلية المصري الاسبق زكي بدر ، والذي يعمل مستشارا امنيا لوزارة الداخلية السعودية ، قدم اقتراحات جديدة للسلطات الامنية في المملكة بشأن التعامل مع المعارضة الدينية المتنامية هناك.

وتقضي خطة زكي بدر باحداث انشقاقات في صفوف التيار الديني ، وان تتولى الحكومة انشاء احزاب دينية مفتعلة بغرض احداث انقسام وتصارع في صفوف التيار الديني ومن ثم اسقاطه شعبيا وسهولة الانقضاض عليه.

وعملية انشاء احزاب دينية صورية لعبة قديمة مارسها الوزير المصري سيء الصيت والتي فشلت في الاجهاز على الجماعات الدينية في مصر ، وهي اجراء لازال يتبع في الكثير من البلاد الاسلامية بينها تركيا مثلا ، حيث قامت المخابرات بانشاء حزب اطلقت عليه «حزب الله في تركيا» وكذلك الجزائر ، حيث ظهرت منشورات باسم حزب ديني في فبراير الماضي هاجم قيادات الحركة الاسلامية والقيادات الاخرى وتدعو لاستخدام العنف لتدمير «من يسمون انفسهم باحزاب اسلامية!!».

السلطات البحرينية تبعد ثلاثة ناشطين سياسيين

ذكرت «اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية» ان السلطات البحرينية القت القبض في مطار المنامة يوم الخميس ٨ ابريل الماضي على ثلاثة من الناشطين السياسيين في جبهة التحرير الوطنية المعارضة فور عودتهم من المنفى حيث يعيشون في الخارج منذ العام ١٩٧٤.

والمبعدون الثلاثة هم : عبد الله علي الراشد «٥٤ عاما» ، وحميد عواجي «٤٣ عاما» ، وعبد الجليل النعيمي «٣٥ عاما» ، وقد تم اعتقالهم لمدة اسبوع قبل ان تأمر السلطات بترحيلهم الى اليمن وتحديد حرية سفرهم الى اربع دول عربية فقط.

وقد نددت المنظمة العربية لحقوق الانسان - فرع المملكة المتحدة بابعاد المعارضين البحرينيين الثلاثة وطالبت في بيان اصدرته في لندن في ٢٢ ابريل السلطات البحرينية باعادة النظر في عملية الابعاد ووقف انتهاك الحقوق المدنية للافراد.

انتهاكات جديدة ضد اللاجئين في رفحا

ذكرت مصادر عراقية معارضة ان اشتباكا عنيفا وقع بين اللاجئين وحراس الامن السعوديين ادى الى مقتل أحد اللاجئين وأربعة من رجال الامن واعضاء المكتب التعليمي السعودي ، ورافق هذه الاشتباكات تصعيد التوتر داخل المخيم واعتقال عدد كبير من اللاجئين وزيادة انتهاكات حقوق الانسان ، كما تحدثت انباء عن قيام السلطات السعودية بابعاد عدد من اللاجئين وتعذيب البعض الآخر.

وقالت تلك الانباء ان مسيرة انطلقت في اوائل مارس الماضي كانت تحتج على قرار السلطات الامنية اعادة عائلة عراقية عبرت الحدود الى المملكة مما يهددها بالخطر ، الا ان رجال الامن تصدوا للمسيرة وأطلقوا النار مما ادى الى مقتل احد اللاجئين ، وقد اندلعت مظاهرات غاضبة في ارجاء المخيم ، واجهها رجال الامن باطلاق الاعيرة النارية مما دفع اللاجئين الى الرد وحرق المركز التعليمي حيث كان اربعة موظفين سعوديين يحتمون فيه مما ادى الى مقتلهم.

وقد تدخلت المدرعات واطلقت قنابل مسيلة للدموع وتم اخماد الاضطرابات داخل المخيم ، ونتيجة لذلك قامت السلطات بحظر التجول واعتقال المشتبه بهم ، والتعدي بالضرب والشتم ضد اللاجئين .. واستمر تفتيش الخيام واعتقال المشتبه بهم وضربهم وسريان حظر التجول حتى يوم الجمعة ١٢ مارس . ويقدر عدد الذين تعرضوا للضرب والتعذيب نحو الف لاجيء .. ومن الانتهاكات الصارخة قيام جنود سعوديين باغتصاب اثنين من اللاجئين في مخيم العزاب في رفحا حسبما تقول مصادر المعارضة العراقية.

التمييز الطائفي في السعودية

اصدرت «رابطة عموم الشيعة في السعودية» كتابا جديدا تحت اسم «التمييز الطائفي في السعودية» لمؤلفه محمد عبد المجيد .. ويتحدث الكتاب عن حالات الاضطهاد الطائفي في المملكة ، ويرصد الاعتداءات

الطائفية ضد المواطنين الشيعة ، حيث يرى الكاتب أن ،القوى السياسية هي صاحبة المصلحة في اشعال نار الازمة الطائفية وهي التي عملت على اشعال هذه الحرب وتغذيتها بشتى الوسائل، كما يؤكد الكاتب ان ،المشكلة الطائفية في جوهرها او في حركتها وعواملها واشكالها ليست مسألة دينية محضة الا ان الدين يستثمر فيها لاغراض دنيوية وسياسية.

ويركز الكتاب على حالات الاضطهاد الطائفي كاصدار فتاوى التكفير وكتب التجديف وعلاقة هذه الاصدارات بالنظام السياسي ، كما يركز على حالات الاضطهاد التي يتعرض لها المواطنون الشيعة في المملكة باعتبارهم ،شيعة، كالاعتقال ومصادرة الحريات.

أمير سعودي يستأجر طائرة ويخت الملك بدون ضريبة!

قالت متحدثة باسم الخطوط الجوية الفرنسية في الثاني والعشرين من أبريل الماضي أن ميرا سعوديا دفع مبلغ ٣١ مليون فرنك فرنسي ،٢٣٦ ألف دولار، لاستئجار طائرة كونكورد تقله من باريس الى نيويورك. وأضافت بأن الامير لم يستطع اللحاق بالرحلة العادية بطائرة كونكورد بسبب زحمة المرور، ورفضت المتحدثة أن تذكر اسم الامير.

وقالت وكالة الانباء الفرنسية التي أوردت الخبر ،وهذه هي المرة الاولى التي تحدث فيها واقعة كهذه مع طائرات الكونكورد على مايبدو التي تقتصر خدماتها على شركتي الخطوط البريطانية والخطوط الفرنسية.

من جهة ثانية ذكرت صحيفة القدس في الثالث والعشرين من أبريل ،ستقاطع الآف اليخوت الفخمة التي يمتلكها أمراء ومليونيرات ونجوم سينما موانىء المجموعة الاوروبية هذا الصيف لتجنيب دفع ضريبة القيمة المضافة الجديدة. وأضافت الصحيفة ،ويصل ثمن هذه القصور ـ اليخوت ـ العائمة الى ١٠٠ مليون فرنك فرنسي ،٥٢٠ مليون دولار، ويتخذ أصحابها من ميناء أنتيب قاعدة لهم طيلة الصيف.

ونقلت الصحيفة حالة يخت الملك فهد ،وتداعب مياه الميناء يخوت رست على مقربة من بعضها البعض مثل ،عبد العزيز، يخت الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية، و ،ماي لين الثاني، الذي يمتلكه ستيفن سيبلبرغ و ،الامير ترامب، الذي كان يمتلكه المليونير الاميركي دونالد ترامب ثم اشتراه عربي وسماه ،مملكة.

ونقلت الصحيفة عن كلود شميت سمسار اليخوت والامين العام للجنة الاوروبية لأصحاب اليخوت المحترفين ،هذه اليخوت معفاة من الضرائب تقليديا في كل مكان لأنها دائمة الترحال. قد يكون أصحابها من كبار الاثرياء ولكن بمجرد سماعهم كلمة ضريبة يرفعون مراسيهم. إنها تضايقهم.

ما سرّ الحملة ضد الكويت؟

لاتزال حكومة المملكة تشعر بالإجحاف من أنها لم تحصل على حقها من التقدير جزاء الجهود التي بذلتها في عملية تحرير الكويت.. وأصبحت لذلك شديدة الحساسية والنقد للحكومة الكويتية وإعلامها الذي ترى أنه يغفل دورها لصالح ،الدور الأجنبي، وبسبب ،عقدة الخواجا، التي يقول المسؤولون السعوديون أنها تتملك الكويتيين هذه الأيام بشكل كبير!

وتقول مصادر برلمانية كويتية، أنهم لا يفهمون سر الغضب السعودي، وما هو نوع التقدير الذي يريده المسؤولون في الرياض.. في حين قال مقربون من الحكومة الكويتية ان الحكومة السعودية تدرك بأن حكومة الكويت تقدر للمملكة دورها في تحرير الكويت، وأن كل الكويتيين يفعلون الشيء ذاته، ولكن الحكومة السعودية تريد تنازلات على الأرض مقابل ما قدمته للكويت وشعبها، وهي تنازلات تخل بسيادة الكويت، وتنتقص من الحكم فيها!

وفسر مراقبون هذه الأقوال، بأن الكويت لم تتنازل عن جزر وأراض تطالب بها المملكة قبل الغزو، وكانت تنتظر من الحكومة الكويتية أن تتساهل في الأمر تقديرا للدور الكبير الذي قامت به المملكة، ولكن الأخيرة لم تقدم شيئا ذا بال.

وفضلا عن هذا فإن المملكة أبدت استياءا شديدا لما اعتبرته ضعفا أبداه الأمير تجاه المعارضة البرلمانية، وتقول أنه قدم تنازلات كبيرة، وهي تأمل أن يقوم ولي العهد الشيخ سعد العبد الله بضبط تصرفات النواب المعارضين، وفي الحقيقة ضبط العملية الديمقراطية ضمن حدود لا تؤثر على الوضع الداخلي في المملكة، وبحيث لا تبدو التجربة السعودية هزيلة ضامرة!

ومما لا شك فيه أن الكثير من المسؤولين السعوديين يعتقدون بأن المملكة خسرت عشرات المليارات من الدولارات، وخسرت الكثير من استقلالها وسيادتها، بسبب أزمة الكويت، في حين أن الحصاد كان قليلا بل أقل القليل، في حين ظفر الأميركيون ـ والغربيون بشكل عام ـ بالمال والسمعة كمحررين!، وهذا ما أزعج السعوديين حقا..

فللمرة الرابعة، على الأقل، تشن الصحافة السعودية حملة ضد الكويت، وتتهمها بالتقصير وعدم تقدير دور المملكة حق قدره.. جاء ذلك في معرض تعليق الصحف السعودية على تكريم الرئيس الاميركي السابق بوش، والذي زار الشهر الماضي الكويت. فقد علقت إحدى كبريات الصحف السعودية (الرياض في ١٧ ابريل الماضي) على ذلك: إن من حق الكويتيين أن يكرموا بوش ولكن من حق شعوب المنطقة أن تتأثر بالغ التأثر حين يلغى دورها الاصيل في المعركة فلا يرد ذكره إلا في سياق تطييب الخواطر!.

وأضاف كاتب التعليق: ،لقد شعرت كمواطن سعودي كما شعر الشعب السعودي برمته أن الدور السعودي في أزمة الخليج يكاد يغيب تغييبا لا يجد المرء له سببا سوى سيطرة عقدة الأجنبي في تفكير من يحصرون التكريم المدوي لبوش والذي كان أثناءه يرد إسم المملكة مع إسم مصر وسورية في سطر أو سطرين . وكان المقصود بذلك إياكم أن تغضبوا فها نحن نذكركم.

واضح ان المقال موجه من جهات سعودية عليا، وكأنه يريد أن يقول بأن التكريم الذي حصل عليه بوش كان من الواجب أن يحصل عليه الملك فهد، أو أن يحصل الأخير على شبيهه. ففي معرض الحديث عن دور المملكة وما قدمته خشية من نكران الجميل!: ، هذه حقيقة ينبغي التذكير بها وترديدها وإلا فإن النسيان سيلفها بجلباب التنكر الأسود.. ويبدو أن الامر كذلك حين تتيح الكويت مجالات التكريم الكبير لمن وقف معها في محنتها فيكون التتويج للرئيس الأميركي السابق بوش وحده دون غيره،!

وللحق.. فإن العائلة المالكة الكويتية كانت منتبهة هذه المرة ـ في احتفالات تكريم بوش ـ الى حساسية المسؤولين في المملكة.. وكان ملاحظا الإطناب الى أبعد الحدود بدور المملكة سواء في خطاب أمير الكويت، أو في خطاب رئيس مجلس الأمة الذي تمت تحشيته بعبارات ثناء عديدة أدخلت كما يبدو في وقت متأخر على الخطاب.

وفعلت الصحافة الكويتية شيئا من هذا.. حتى لا تُهاجم كما هوجم من قبل الدكتور محمد الرميحي، وصحيفته التي أغلقت فيما بعد : صوت الكويت، وذلك بتهمة نكران الجميل.

لكن كل ما قيل عن دور المملكة والملك فهد، لا يلغي حقيقة أن المملكة لم تكسب شيئا ماديا على الأرض مقابل ما خسرته من أجل الكويت وتحريرها.. بل أن الثناء وغيره لم يكن كافيا لرد الجميل، خاصة إذا ما قورن بما حصل عليه الأميركيون والغربيون. وهذا الشعور إضافة الى الحساسيات التاريخية بين العائلتين المالكتين، واندماج الطرف الكويتي وتعلقه الشديد بالأميركيين خاصة بوش!، أثار الحساسيات ليس لدى السعوديين فحسب، بل ولدى المصريين وغيرهم ممن ساهموا في تحرير الكويت..

كتب سمير رجب في صحيفة الجمهورية المصرية في ١٩ أبريل الماضي معلقا على الحفاوة بالرئيس بوش، نقدا لاذعا، ورغم سوء اللفظ والتعبير إلا أنه حوى شيئا غير قليل من الحقيقة .. قال: ،لا جدال أن من حق الكوايتة أن يقيموا تماثيل من كل شكل ولون للأميركان الذين يعتبرون أن لولاهم ما تحررت الأرض وما عادت اليهم بلادهم. لكن على الجانب المقابل سوف يذكر التاريخ دوما أن هناك أطرافا أساسية أخرى قد شاركت مشاركة أصيلة وفعالة وبدونها أيضا كان التحرير مستحيلا.

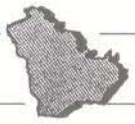

الشيخ عبد العزيز بن باز يجدد تأييده ودفاعه عن الحكومة

جدّد الشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإفتاء والإرشاد، تأييده لنظام الحكم القائم ودافع عنه في مناسبتين مختلفتين، وذلك قبال حملة النقد والتشكيك التي يتعرض لها النظام من القاعدة الدينية التي يستند عليها في تحصيل المشروعية.

ففي بيان لا تعرف مناسبته نشرته الصحافة السعودية نقلا عن وكالة الأنباء السعودية (واس) في العشرين من ابريل الماضي، دعا الشيخ الباز منتقدي الحكومة من طلبة العلم الديني (في نجد) الى «التعاون مع ولاة الأمر في الحق وإصلاح الأوضاع، لأن ذلك «من أعظم وسائل النصح والقضاء على أسباب الشر».

وقال في بيانه الذي تمحور حول موضوع النصح أنه يريد منه توجيه النصح للعلماء وطلبة العلم، فأكد على موضوع «تعظيم وحدة الجماعة والمحافظة عليها أشد المحافظة والحذر من أسباب الفرقة» وأوصاهم بـ«التثبت في ما يشيعه الناس عن العلماء أو غيرهم لأن كثيرا من الناس يشيعوا عن العلماء وطلبة العلم أشياء كثيرة لا اصل لها».. منتقدا بذلك إخراج موضوع النصيحة من الدائرة الداخلية الى الجمهور العام، وموضحا ان النقد الذي يوجه للحكومة قد أفرز تيارات يُنظر اليها على أنها أدّت الى خلخلة المجتمع وسط المملكة، ومن هنا فإن الوحدة ـ من وجهة نظره ـ مقدمة على النقد الذي ينتج عنه انشقاق في المجتمع.

ودعا الشيخ عبد العزيز بن باز رجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذين يتعرضون لنقد متعاظم بسبب اساليبهم الخشنة في الدعوة، دعاهم الى استخدام «الإسلوب الطيب الحسن في الدعوة الى الله سبحانه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة .. فإن شأن الأمر والنهي والنصيحة عظيم جدا ولا يجوز الإساءة اليه بإسلوب غير حسن.. إن الأسلوب الحسن في الدعوة من أسباب القبول وعدم النفرة، وضد ذلك الأسلوب السيء الذي يسبب النفرة».. كما ودعاهم الى التثبت في اتهام الاخرين والتبصر حتى يتيقن الناس أن هذا الأمر معروف أو منكر، وحتى يكون الإنكار على بصيرة. واضاف ناصحا : «أن يكون الإنكار بالرفق والكلام الطيب والأسلوب الحسن حتى يُقبل منهم وحتى يصلحوا أكثر مما يفسدون».

وهذا من أعنف الهجوم، ومن أقوى الإتهامات لرجال الهيئات الذين ينتقدون بعنف نظام الحكم ويريدون توسيع صلاحياتهم فيما يعتبرونه أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر. ودعا الشيخ ابن باز طلبة العلم أن تكون نظرتهم للأوضاع متزنة «فإن الخير والصلاح في بلادنا كثير.. ويجب أن نعرف هذا الخير والصلاح .. ثم بعد ذلك ننظر في الأخطاء لنعالجها». وفي الحقيقة فإن العائلة المالكة شديدة الإنزعاج من النظرة الصدامية الحادة التي يحملها حلفاء الأمس القريب، وقد كانت ترى بأنها قدمت لهم الكثير وأعطتهم الكثير، فيما لا يرى المعترضون سوى الجوانب السوداء، ولا يركزون إلا على الأخطاء!

بالطبع فهم المعنيون ببيان الشيخ بن باز أن حديثه جاء بتوصية عليا، خاصة ـ وكما يقول منتقدوه من طلبة العلم ـ أن بيته ومكتبه مشحون «بالألغام»!، وهو تعبير عن وجود مخبرين، قالوا انهم ثلاثة على الأقل بينهم مسؤول مكتب الشيخ!

ولم توفر الأجهزة الإعلامية فرصة الإستفادة من البيان، حيث لم يكتف معظمها بنشر أهم مقاطعه أو كله.. بل دبجت المقالات التي تشرحه ولتضع النقاط على الحروف حتى يفهم العوام المقصود!، ولكي يستوعبوا أن الشيخ يقف الى جانب الحكومة أولا، وأنه يقصد في نقده المتشددين ضد الحكومة!

مجلة «اليمامة ـ عدد ٧ ابريل الماضي، كتبت مقالا تحت عنوان «نصيحة تصف الداء والدواء»!، شرحت بيان الشيخ هكذا: «إن إثارة الناس وتشكيكهم في أنظمتهم السياسية والإجتماعية القائمة، وعزلهم عن علمائهم الذين يمثلون مرجعية وصمام أمان من الفتن والتيارات الفكرية الهدامة هو أهم معاول هدم استقرار المجتمعات الإسلامية، ودفعها للتناحر والتصارع حول قضايا انصرافية». تجدر الإشارة هنا الى ان الصحف السعودية تتحدث في مثل هذه المواضيع بصفة الجمع، فالمجتمعات الإسلامية مقصود منها هنا المجتمع السعودي دونما غيره، والأنظمة السياسية مقصود به نظام الحكم في المملكة، والعلماء الذين يمثلون المرجعية هم: الشيخ إبن باز، أما التيارات الفكرية وأصحاب الإثارات فهم المعارضون للنظام من رجال الدين الشباب، وقد وضعهم المقال قبالة الشيخ الباز، ولا غرابة في ذلك!

وعاد صاحب المقال فذكر أن الشيخ في بيانه أن الشيخ حذر مرارا من الإشاعات والأقاويل التي يتداولها الناس دون سند ـ الإتهامات ضد الحكومة ـ أو مصداقية ولفت الإنتباه الى «خطورة عدم التثبت من المعلومات والأخبار» مؤكدا أن «أحد عناصر حملة تشويه الإسلام وزعزعة استقرار المجتمعات، هو إثارة الفتن والنعرات وغرس الشكوك وزعزعة ثقة المسلمين في ولاة أمورهم وعلمائهم ، مما يدفع المجتمعات الإسلامية نحو فوضى عارمة واضطرابات اجتماعية وسياسية مدمرة»!

وكل هذا يستهدفه ويتحمل مسؤوليته المعارضون السلفيون الذين وجه الشيخ عبد العزيز بن باز نصحه لهم: طلبة العلم والعلماء!

المناسبة الثانية التي تحدث فيها الشيخ ابن باز كان في ندوة عقدت بجامع الإمام فيصل بن تركي وهو من أكبر جوامع الرياض، حيث حوصر الشيخ بأسئلة معارضيه ومنتقدي معالاته للنظام والعائلة المالكة، نقلت الشرق الأوسط في ٢٥ ابريل الماضي بعض تلك الأسئلة.

سُئل الشيخ عن طاعة أولي الأمر هل هم العلماء أم الحكام، حتى ولو كانوا ظالمين لأنفسهم ولشعوبهم؟. والمقصود هنا بالطبع حكام المملكة.. أجاب الشيخ: «أولو الأمر هم العلماء والأمراء، العالم يبين حكم الله، والأمير ينفذ حكم الله يطاعون في طاعة الله إذا أمروا بطاعة الله وليس في معصية الله». وأوضح الشيخ الضرر المتأتي من عدم الطاعة.. أما إذا أمروا بمعصية فلا طاعة لهم: «إذا قال أمير لك اشرب الخمر لا تشرب .. لكن لا يجوز الخروج على الأئمة وإن عصوا . يجب السمع والطاعة بالمعروف.... ولا يجب الخروج على ولاة الأمور وشق العصا إلاّ إذا وجد منهم كفر بواح عند الخارجين من الله فيه بغير برهان ويستطيعون بخروجهم أن ينفعوا المسلمين، وأن يزيلوا الظلم وأن يقيموا دولة صالحة، أما إذا كانوا لا يستطيعون فليس لهم الخروج ولو رأوا كفرا بواحا لأن خروجهم يضر الناس ويفسد الأمة ويوجب الفتنة والقتل بغير الحق».. وأوصى إن رأوا كفرا بواحا بإزالة الحاكم الظالم فحسب، شرط أن يوجدوا البديل الصالح.

وهذا الحديث ليس حديثا فقهيا، وإنما هو موضوع نقاش بشأن الدولة السعودية الحالية وحكامها، فهناك من يرى أن رؤوس الدولة يأتون بالكفر البواح، ولأن الموضوع قابل لأخذ ورد، فإنه يمكن هنا تلمس الموقف الذي عليه الشيخ ابن باز، فهو كما يبدو من حديثه: لا يرى أن الملك قد أتى كفرا بواح، وهو أيضا لا يرى في الخارجين على الملك أنهم قادرون على إيجاد البديل الأصلح، الحاكم الأصلح والدولة الصالحة، وبالتالي فإن خروج هؤلاء لن يسفر عنه في حقيقة الأمر تغيير نظام الحكم ورجاله، بل الى مجزرة تطيح فيها الرؤوس ويخسر فيها الجميع، هذا إذا كان المعارضون ـ من طلبة العلم والعلماء المعارضين ـ متأكدون من توفر شرط : الكفر البواح. وأقصى ما يراه الشيخ أن الدولة ونظام الحكم يبقى، وأن العلماء بإمكانهم في أقصى الحدود تغيير الحاكم، كما فعلوا أو ساهموا في الإطاحة بالملك سعود.. مع بقاء الدولة ونظام عقدها، على أمل أن يتوفر الحاكم الأفضل بإزالة الأسوأ، وهذا أيضا، من وجهة نظر الشيخ غير متوفر في الوقت الحالي.

وسُئل الشيخ عن سن القوانين الوضعية التي يكفّر السلفيون بسببها الحكومة، هل يجوز العمل بها، وهل يكفر الحاكم بسببها؟.

هنا ميّز الشيخ ابن باز في إجابته بين القانون الذي لا يخالف الشرع فلا بأس، أما القانون الذي يتعارض مع الشرع فهو باطل، ومن استحلها فقد كفر.

ولكن كيف نطيع هذا الوالي أو الأمير الذي لا نستطيع تغييره أو لسنا متأكدين من أننا نأتي بأصلح منه، والذي يسن القوانين الكافرة!، ونحن متأكدون بكفره البواح ؟.

أجاب الشيخ: «نطيعه في المعروف وليس في المعصية حتى يأتي الله بالبديل!»

وقدّم للشيخ سؤال من أحد مؤيدي الحكومة كما يبدو حول وجهة نظره تجاه الجماعات العاملة على الساحة، والتي أحدثت الفتن من وجهة نظر السائل!، كجماعة الإخوان، وجماعة التبليغ، والسلفية، وغيرهم.. وسأل عن أي الجماعات على صواب والتي أولى بالإتباع، وطلب السائل تسمية الجماعات باسمها!

هنا رفض الشيخ تسمية أية جماعة، وقدّم إجابة عامة: «الجماعة التي يجب اتباعها هم اهل الصراط المستقيم». وبقية الجماعات «فلا تتبع لها إلا إذا وافقت الحق.. هؤلاء يطاعون ويتبعون في الحق، والحق ما قام عليه الدليل وما خالف الدليل يرد عليهم ويقال لهم : لقد أخطأتم في هذا». ولكي يؤكد مرجعية العلماء ومرجعيته، وحتى لا تستغل الأطراف الأخرى ـ الحكومة ومن والاها ـ هذا الموقف أشار الى أن العلماء هم الذين يردون على تلك الجماعات لأنهم «هم الذين يعرفون تفاصيل هذه الجماعات، وهذه الجماعات عندها حق وغلط، فهي ليست معصومة وكل واحد غير معصوم... أما العامي! فليس من أهل العلم بالله».

وبغض النظر عن أن أحاديث الشيخ هذه واضحة وقد يوافق عليها جمهور غفير من المملكة، إلا أنها جاءت كما لو كانت بدفع من الحكومة ومن أجل الدفاع عنها، وفعلا فقد علّق أحد العناصر الدينية في التيار السلفي عليها بأنها كلمة حق يراد بها باطل!.

واستشهد آخر بأن الحكومة يهمها أن تأخذ مما يفتي به الشيخ ويوافق هواها، ودليل ذلك ـ أضاف مستشهدا ـ أنها نشرت صور الشيخ ابن باز في الصحف مع أحاديثه وبياناته، مع أن الشيخ يحرم التصوير!!

المـــال الخليـــجي وصـــعوبات المهجر

في شهر يوليو ١٩٩١م ، فوجيء العالم الأقتصادي ، والبنوك العالمية ، وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، وملاّك محلات تبديل العملة ، بالقرار الذي اتخذته الدول الكبرى وعلى رأسها أميركا وبريطانيا ودول أوروبا ، بإغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولي ، وتصفية وجوده والاموال المودعة فيه ، والحجز على جميع الممتلكات المرتبطة بالبنك ، ولم تكن واضحة للعيان التهمة الموجهة للبنك ، والى وقتنا الراهن لم تتضح بعد الأدلة الكافية والمقنعة لإغلاق البنك ، فما نشر من أقاويل وأحاديث ومواضيع كثيرة في هذا الإتجاه ، ليس كافيا ومقنعا.

فالرقابة الصارمة التي تفرضها البنوك الغربية والأميركية في سياستها تجاه البنوك المهاجرة أو في المهجر ، لاتدع مجالا للتلاعب والتجاوز ، فكل بنك يطالب في حال افتتاح فروع له في هذه الدول ، بتقديم خطة عمل مفصلة ومدروسة ،قبل حصوله على الموافقة للعمل في هذه الدول ، مما يدل على الدقة ومعرفة التفاصيل في كل صغيرة وكبيرة ،بما لايدع مجالا للشك في صحة العمل القائم.

ونفس الموضوع ينطبق على بنك البركة الإسلامي ، الذي يملكه الشيخ صالح كامل ، رجل الأعمال السعودي ، حيث طلب منه بنك انكلترا المركزي بتصفية وجوده ، لا لوجود تلاعب أو تجاوزات قانونية في البنك ، فصفحة البركة كما يبدو نظيفة ، وهذا من خلال ما صرح به المسؤولون في بنك أنكلترا المركزي ، و لا يوجد هناك أي دليل يثبت خلافه.

ما صرح به الشيخ صالح كامل للصحافة ، عن سبب إغلاق البنك والذي أعطي مهلة محدودة تنتهي في شهر يوليو ، وهو نفس الشهر الذي صدر فيه قرار إغلاق بنك الإعتماد والتجارة ، ليس كافيا ، حيث ذكر بأن أحد الأسباب هو طلب بنك أنكلترا بأن يزيد بنك البركة في رأسماله عبر ضم مجموعة من البنوك الإسلامية لتصبح شريكا له ، وفرض مجموعة من القيود والإلتزامات على البنك ، مما يدعو هذا الأمر للدهشة والإستغراب .

هذا على صعيدالبنوك ، أماعلى صعيد مكاتب الأستثمارات ، فقد خسر الكويتيون مايعادل الخمسة مليارات دولار في أسبانيا ـ حسب أرقام أولية ـ ومليارات أخرى في لندن وأميركا، نتيجة التلاعب المفضوح من قبل بعض القائمين على ادارة هذه الاستثمارات من أسبان وكويتيين ، ومازالت قضية الاستثمار الكويتي في الخارج تحمل الكثير من الاسرار التي لم يكشف عنها بصورة كاملة حتى اللحظة .

وفي تقرير صادر عن المؤتمر الذي نظمته وزارة التجارة الاميركية في العشرين من أبريل الماضي، بمشاركة سكرتارية مجلس التعاون الخليجي، وغرفة التجارة العربية الاميركية بالتعاون مع الشركات الاميركية وشركات من دول مجلس التعاون، ومن المجلس القومي الخاص بالعلاقات الاميركية العربية، قدّم التون كيل الذي كان سفيرا سابقا للولايات المتحدة لدى حلف الاطلسي، ورئيس «كارلايل انترناشيونال» حاليا، حيث قال «أن قيمة الاستثمارات الخليجية المباشرة في الولايات المتحدة زادت في نهاية ١٩٩١ على ٤٠٧ بلايين دولار».

وتحدث كيل عن الاتجاهات الجديدة للتعاون التجاري بين الجانبين، وقال «ويتضمن الاتجاه الجديد صفقات جديدة كاستثمار ٥٩٠ مليون دولار في «سيتيكورب» الذي نظمته مؤسسة لحساب الامير وليد بن طلال ولحساب الاستثمارات السعودية في شركة «تكساكو».

ولا يخفي الاميركيون اهتمامهم الخاص بالاموال الخليجية، وهو ماعبر عنه صراحة ديفيد ماك، نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى، أمام المؤتمرين، وقال «طالما يعتمد العالم الصناعي اعتمادا كبيرا على مصادر البترول ومنتجاته في هذه الدول سيكون في رأس اهتمامات سياستنا الخارجية الاهتمام بأمن شبه الجزيرة العربية».

ان الاستثمارات العربية البالغة حسب احصائية رسمية صادرة مؤخرا ٨٠٠ مليار دولار، تواجه شيئا يشبه الى حد كبير قرارات الحظر الصادرة من قبل مجلس الامن، فليس بمقدور أي من الدول العربية سحب حصتها من الاموال العربية المستثمرة في اوروبا والولايات المتحدة، بحجة أن هذه الحصة تتسبب في الاضرار باقتصاديات الغرب، وعلى هذا الاساس فإن هذه الاموال تبقى عربية إسميا، والمستفيد الاول منها الغرب ،لذلك فالآمال المعوّلة على تشجيع التعاون الاقتصادي في المحيطين العربي والاسلامي ، وهي مسؤولية رجال الاعمال والاقتصاد القادرين على توجيه قدر كبير من الطاقات والجهود باتجاه تنشيط حجم التبادل التجاري في الشرق ، للفكاك من الضغوط الاقتصادية الغربية اولا ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

الغرب يطالب المملكة برفع الحظر الاقتصادي عن اسرائيل

في اطار المساعي الغربية لرفع الحظر الاقتصادي المفروض على «اسرائيل»، من جانب الدول العربية، صرح وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر عقب جولته في الشرق الاوسط شهر مارس الماضي، بأنه أوضح «بقوة لملك السعودية وأمير الكويت أنني أجد صعوبة في أن اشرح لادارة الاعمال الاميركية لماذ قدمنا تلك المساعدة لكلا البلدين في ساعة الشدة ونواصل مساعدتهما على الرغم من أنهما يواصلان التمييز ضد ادارة الاعمال الاميركية» وأضاف قائلا «لم أكتف تماما بالجواب الذي تلقيته من الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ جابر الاحمد ولذلك حثثت سفيرنا على المراجعة بشأن تلك المسألة».

ومضى كريستوفر قائلا «إن استمرار المقاطعة العربية للشركات الاميركية من خلال التأثيرات الثنائية والثلاثية هو أمر غير مرغوب به جدا وغير منصف، وسأواصل التشديد على تلك القضية» وقال أيضا «إن تلك البلدان التي تربطنا بها علاقات عديدة يجب على الاقل أن توقف التأثيرات الثانوية والثلاثية لديها ضد اسرائيل». من جهة ثانية، قال دوغلاس هوغ وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية في مقابلة مع جريدة الحياة اللندنية في الثالث والعشرين من أبريل الماضي «إنني ضد جميع انواع المقاطعة العربية لاسرائيل ولكن اذا تعذر الغاؤها كلها في الوقت الحاضر بسبب معارضة بعض الاطراف العربية فمن الافضل الغاء مايمكن الغاؤه حاليا ثم الغاء الباقي في مابعد».

وكان هوغ قد دعى في ندوة نظّمها «مركز الدراسات العربية» في لندن الشهر الماضي، الى ضرورة الغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، لدفع الرأي العام الاسرائيلي والاميركي الى الاقتناع برغبة العرب في السلام. وقد سألت «الحياة» هوغ عن السبب في اغفاله الرأي العام العربي في مجال المقاطعة الاقتصادية، فقال «أن لدينا خبرة في التعامل مع الانظمة الديمقراطية والرأي العام فيها. ونعتقد أن مبادرات في شأن الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل ستعطي نتائج ايجابية في الولايات المتحدة واسرائيل».

وشدد هوغ ثانية على «إن رسالتنا ذات وجهين ولكننا نفهم طريقة التأثير في الرأي العام في البلدان الديمقراطية بشكل أكبر لأننا بلد ديمقراطي»!!

الموازنة السعودية لعام ١٩٩٣

تواصل العجز وتأثير قوي للمصروفات العسكرية

د. كامل أحمد

رغم ان موازنة المملكة العربية السعودية للعام ١٩٩٣م، تفترض تعادلا بين النفقات والايرادات الحكومية، الا أن الرأي الغالب لدى خبراء المال والاقتصاد في داخل البلد وخارجه، هو أن هذه السنة ستشهد استمرارا لظاهرة العجز التي كانت برزت على نحو واضح قبل مايزيد على عقد من الزمن، بسبب انحسار الدخل النفطي مع بقاء المصروفات العسكرية والامنية والاعلامية عند مستوياتها، بل وازديادها على مر السنين. فقد أدى كل هذا الى لجوء الحكومة للسحب من الارصدة الخارجية، خصوصا لتمويل حرب الخليج الاخيرة ضد العراق، حيث ساعدت تلك الحرب على تجاوز الرياض لترددها وخجلها إزاء الاقتراض المباشر والعلني من المصارف التجارية بسبب الحساسية من الربا وتحريم الشريعة الاسلامية له.

فبعد أن برزت ظاهرة العجز المالي في العام ١٩٨٣م، اضطرت الرياض للسحب من احتياطاتها المالية، الا أنها تحولت في العام ١٩٨٨م الى طرح سندات الانماء، وفي العام ١٩٨٩م، اقترضت الحكومة على نحو غير مباشر من المصارف التجارية عن طريق تدبير قرض منها بقيمة ٦٦٠ مليون دولار لصالح مؤسسات تابعة للدولة.

ومع ذلك واصلت الحكومة السعودية إخفالها عن الاقتراض المباشر من المصارف التجارية بدليل أنها اضطرت للعدول عن قرار في العام ١٩٨٩م لاقتراض ٧٣ مليارات دولار لتمويل برنامج اليمامة العسكري.

غير أنها باشرت في أيار «مايو» ١٩٩١م برنامجا طموحا للاقتراض من المصارف التجارية، حين صادقت على صفقتين عملاقتين لتدبير قروض بقيمة سبعة مليارات دولار من المصارف التجارية.

فأحد القرضين كان بقيمة ٥٤ مليارات دولار ساهم في تهيئة ٢٠ مصرفا دوليا بقيادة مصرف «جي.بي. مورغان» الاميركي، بينما القرض الاخر «وهو بقيمة ٥٢ مليار دولار» وفرته مجموعة مكونة من ١١ مصرفا محليا بقيادة المصرف الوطني التجاري وبنك الرياض. وفي تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٩١، طرحت الحكومة نظاما جديدا لأوراق الخزينة استهدف توفير المال للحكومة لسد عجز الموازنة، حيث حلّ هذا النظام محل ماسمي بـ«حسابات الايداع المصرفية» التي اعتبرت وسيلة مشابهة لأوراق الخزينة، تهدف الى تنظيم السيولة القصيرة الامد لدى المصارف.

وهناك جانب رئيسي ثالث لاستراتيجية الحكومة المالية، الا وهو تمكين مؤسسات الدولة الرئيسية تدبير تمويلاتها بنفسها، إذ تعد مثل هذه التمويلات ظاهرة جديدة نسبيا. ففي العام ١٩٩١م حصلت شركة الكهرباء السعودية المتحدة للمنطقة الغربية وشركة «أرامكو» على قرضين بقيمة ٣٢٠ مليون دولار و٣٠٠ مليون دولار على التوالي من مصارف محلية.

وتفسر أوساط محلية وأجنبية ركون الحكومة ومؤسساتها لمثل هذه التمويلات دون توجيه نقد لاذع وواسع صوبها من قبل المؤسسة الدينية والجهات الاخرى، بالحاجة للمال الناتجة عن تفاقم الازمة المالية التي توجتها الازمة الخليجية الاخيرة والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق والتي شاركت فيها القوات المسلحة السعودية. فالنفقات الشاهقة المترتبة عن تلك الازمة والحرب جاءت بعد تراجع المداخيل النفطية بقوة أثناء عقد الثمانينات، فضلا عن تصاعد النفقات العسكرية والامنية ودعم الرياض لحملات عسكرية خارجية، خصوصا الجانب العراقي في الحرب العراقية ـ الايرانية، التي تواصلت على مدى ثمان سنوات، والملك الحسن الثاني في حربه الصحراوية، وجهات أفغانية معينة في سياق الصراعات الدائرة هناك منذ ١٣ عاما.

موازنة هذا العام

وحسب ما أعلنته الرياض، فإن نفقات الموازنة لهذه السنة «١٩٩٣» تبلغ قرابة ١٩٧ مليار ريال «٥١ مليار دولار»، بينما خمنت الايرادات عند الرقم ذاته. ويشكل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٩ بالمئة عن إجمالي النفقات في موازنة العام ١٩٩٢، كما أن التفاصيل المعلنة لم توضح مدى مساهمات المصادر المختلفة في تكوين الايرادات الحكومية.

ويرى الخبراء الماليون أن دخل الحكومة لهذه السنة من مصادرها الاعتيادية «التي تمثل المبيعات النفطية عمودها الفقري» لا يمكن أن تزيد عن ١٦٠ مليار ريال «٤٢ مليار دولار». هذا يعني أن عجز الموازنة للعام الحالي سيبلغ ٣٧ مليار ريال «حوالي ١٠ مليارات دولار»، على أقل تقدير، مما يشكل قرابة ٢٠ بالمئة من النفقات.

وكانت الحكومة خمنت عجزها في موازنة العام ١٩٩٢م عند ٣١ مليار ريال «٨ مليارات دولار»، لدى اعلان تلك الموازنة، الامر الذي قد يؤشر بأن عجز السنة الحالية سيزيد بنسبة ١٩ بالمئة عن الرقم المناظر في موازنة السنة ٩٢. والمقرر أن يجري تمويل هذا العجز بواسطة الاقتراض، خصوصا في الداخل عن طريق اصدار المزيد من اوراق الخزينة، كما يتوقع لحجم هذه الاقتراضات أن يزداد في هذه السنة من جراء تصاعد مقدار العجز.

مستوى المعيشة

وجاء في معرض الخطاب الذي ألقاه الملك فهد أثناء الاعلان عن الموازنة، أن الاسبقية الاولى للحكومة هي تحقيق الانماء الاقتصادي وتطوير المستوى المعيشي للسكان، وقال أن نحو ٧ الاف مشروعا يجري تشييدها الان داخل المملكة. وأضاف قائلا: «نأمل في استمرار الاستقرار في المنطقة كي تستطيع كل دولة التركيز على الانماء الاقتصادي وضمان ازدهار شعبها».

وانطلاقا من هذه الحقيقة، فالموازنة الجديدة ترصد حصة الاسد من التخصيصات المدنية لاغراض التعليم، حيث نال هذا الباب ٣٤ مليار ريال «٨٨ مليار دولار»، بزيادة ١٠ بالمئة تقريبا عن العام ١٩٩٢. وذكرت المصادر الحكومية أنه من المقرر فتح ٨٠٠ مدرسة اضافية أثناء هذا العام، باضافة ست كليات للدراسة العالية.

أما قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية فقد نال زيادة بنسبة ١٥ بالمئة ورصد له مايزيد على ١٤ مليار ريال «٦٣ مليار دولار»، بينما خصص لقطاع النقل والاتصالات ٩ مليارات ريال «٣٢ مليار دولار». وذكرت البلاغات الحكومية أن برنامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي خصص لها نحو ٢٩ مليارات دولار «٤٢ مليار دولار».

النفقات العسكرية

وموازنة هذا العام «١٩٩٣» مالبثت تركز على النفقات العسكرية والامنية وتعطيها مكانة الاولوية، فقد رصد لهذا الباب ٦٢ مليار ريال من إجمالي ١٩٧ مليار ريال، أي حصة ٥٣١ بالمئة. كما أن هذا الرقم يشكل زيادة بنسبة ١٤ بالمئة عن الرقم المناظر للعام ١٩٩٢م.

وكان أعلن في وقت سابق من هذا العام عن صفقة يمامة جديدة بين السعودية وبريطانيا بقيمة خمسة مليارات جنيه استرليني «٣٠ مليار دولار» لشراء ٤٨ طائرة تورنادو اضافية مع خدمات ومعدات مساعدة. وقد سبق للبلدين أن أبرما صفقة اليمامة الأم عام ١٩٨٥م بقيمة ١٥ مليار جنيه «٥٢٢ مليار دولار».

وحسب المصادر الرسمية في الرياض، فإن حرب الخليج الاخيرة كلّفت البلد نحو ٦٠ مليار دولار «٢٣٢ مليار ريال»، حيث اضطرت الحكومة للسحب بقوة من موجوداتها السائلة في الخارج، ويبدو أن احتياطات الدولة النقدية بالعملة الاجنبية هبطت الان الى مادون حافة الـ ٥ مليارات دولار، بعد أن كانت تقدر بـ ٩٥ مليار دولار في أوائل عقد الثمانينات.

وهناك نحو ٥٠ مليار دولار أخرى تحت ادارة وكالة النقد العربية السعودية «ساما» قياسا بـ ١٢٥ مليار دولار في العام ١٩٨١م، غير أن الحكومة السعودية ليست حرة لتتصرف بهذا المبلغ، لأنه مطلوب لدعم العملة المحلية وللايفاء بالالتزامات الدولية.

وبشكل عام، فإن انفجار الازمة الخليجية وماعقبها من حرب زاد الاوضاع المالية للمملكة سوءا. فبالاضافة الى المسحوبات من الارصدة واللجوء للاقتراض اللذين نجما عن تلك الازمة والحرب، زادت احتمالات تصاعد عجز الموازنات السنوية وتركزت الضرورة لتضخيم النفقات العسكرية.

فبموجب ما أعلنته الرياض، جرى تسديد ١٧ مليار دولار للولايات المتحدة، ٧١ مليارا لمصر، ٥١ مليار دولار للاتحاد السوفيتي المنحل، ومليار دولار لكل من بريطانيا وفرنسا وسوريا وتركيا، بينما قدمت مبالغ كبيرة أخرى لعدد من الحكومات الاخرى. وبالاضافة الى صفقة تورنادو الاخيرة مع بريطانيا، دخلت الرياض في التزامات مع واشنطن لشراء ماقيمته نحو ١٠ مليارات دولار من الاسلحة المختلفة.

ولهذا وحتى بافتراض تواصل الانتاج النفطي عند المستويات الحاضرة، لا توجد مؤشرات دالة على تحسن الوضع المالي للمملكة خلال الامد المنظور، فالسنوات القليلة الماضية شهدت عجزا للحساب الجاري لميزان المدفوعات «الذي يقيس تجارة السلع مع الخارج بالاضافة الى تجارة الخدمات والتحويلات المالية» عند حدود ٢٠ مليار دولار سنويا، فضلا عن تواصل وازدياد عجز الموازنة الحكومية، وليس هناك في الافق ماينبأ بتغير هذا الحال وتطوره نحو الاحسن.

الانتاج النفطي

وعلى الرغم من امتلاك باطن الارض لنحو ٢٥ بالمئة من اجمالي الاحتياطي العالمي، فإن المملكة تواجه مشكلة قادمة فيما يتصل بانتاجها النفطي، الذي يقدر الآن بحدود ٨ ـ ٥٨ مليون برميل يوميا. ذلك أن هذا الانتاج مرتفع جدا بالقياس للحصة الطبيعية للسعودية للفترة التي سبقت الازمة الخليجية الاخيرة، التي اندلعت بعيد دخول قوات صدام حسين لامارة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

فالحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق منعه ـ ومازال ـ من تصدير نفطه، وقد تحركت السعودية بخفة لملء هذا الفراغ. كما أن الحظر طال حينذاك انتاج الكويت كذلك، ولهذا عملت السعودية بالدرجة الاولى «وأيضا أقطار أخرى بحدود أقل» للتعويض عن هذه الخسارة في الانتاج.

ومع معاودة الكويت انتاجها وصادراتها النفطية في صيف العام ١٩٩١، وازدياد هذه الصادرات تدريجيا، عارضت السعودية بقوة خفض انتاجها وصادراتها والعودة لحصتها البالغة ٥٥ ملايين برميل يوميا قبل اندلاع الازمة الخليجية. وكانت الحكومة السعودية وظّفت مبالغ ضخمة في أعقاب اندلاع الازمة الخليجية لغرض توسيع منشآت الانتاج والضخ والتحميل للتعويض عن توقف تصدير النفط من العراق والكويت.

فحسب ماتؤكده مصادر صناعة النفط الدولية، باشرت المملكة تنفيذ برنامج طموح لتصعيد وتوسيع القدرات النفطية للبلد تبلغ قيمته نحو ١٥ مليار دولار «٥٨ مليار ريال»، بهدف زيادة قدرة البلد الانتاجية الى ١٠ ملايين برميل يوميا. ولذلك ارتفعت حصة السعودية من إجمالي الانتاج النفطي لدول أوبك الـ ١٢ من ٢٠ بالمئة قبل أزمة الخليج الى ٣٥ بالمئة في الوقت الحاضر، ولم تعد الرياض تقبل خفض انتاجها تحت ذريعة العجز الحاد في الموازنة الحكومية ونفقاتها العسكرية والامنية العالية، فضلا عن مصروفاتها المرتفعة في المجالات الاخرى.

وكل هذا يؤشر نحو صعوبات شديدة ستحيط بالكارتيل النفطي، حينما يعود العراق الى انتاجه الطبيعي الذي كان بحدود ٥٣ مليون برميل يوميا قبيل اندلاع الازمة الخليجية. هذا بالاضافة الى اصرار الكويت على اعطائها معاملة خاصة لتمكينها من تصعيد الانتاج لتمويل اصلاح الخراب الذي أصاب مرافقها النفطية والاقتصادية الاخرى لتعويضها عن توقف انتاجها طوال عام ثم استمرارته هابطا لفترة بعد ذلك. ثم هناك مشكلة ضعف الاسعار السوقية، التي بدأت الاقطار النفطية تعاني منها بقوة منذ أواسط عقد الثمانينات الفائت وماتزال مستمرة. ففي الوقت الحاضر يتراوح سعر برميل النفط بين ١٦ الى ٢٢ دولار تبعا لاختلاف صنوف النفط ومواقع التحميل وتذبذبات السوق بحسب العرض والطلب، بالقياس الى ٣٥ ـ ٤٠ دولارا أوائل عقد الثمانينات الماضي.

وحين أخذ وتائر التضخم في الاعتبار، نجدان القيمة الحقيقية الحاضرة للاسعار لاتزيد عما كانت عليه في عقد الستينات، وذلك قبل أن يشتد ساعد منظمة الاقطار المصدر للنفط «أوبك». وقد لعبت المملكة في هذا السياق دورا حاسما ومؤثرا للغاية، حيث انظوت استراتيجيتها وماتزال على الحفاظ على اسعار النفط عند مستويات معتدلة أو هابطة، حتى إن تطلب ذلك الخروج عن وحدة «أوبك» ومخالفة قراراتها عن طريق اغراق السوق بكميات هائلة من النفط الخام.

ففي آخر اجتماع عقدته المنظمة في فيينا أواسط شباط «فبراير» المنصرم، تقرر خفض الانتاج الكلي للمنظمة الى مادون حافة الـ ٢٤ مليون برميل يوميا، وهو أقل بمقدار مليون برميل عن الانتاج الفعلي للاعضاء حينذاك. فقد انطوت تلك القرارات على تقليص الانتاج السعودي بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميا الى ٨ ملايين برميل يوميا، بينما وافقت الكويت على ضبط انتاجها من حوالي مليوني برميل الى ٦١ مليون برميل يوميا.

في لقاء اذاعي مع مسؤول اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية

هنـــاك اجمـــاع وطنـي على العمـــلية الاصـــلاحية في الممـــلكة

في برنامج حصاد الاسبوع للشبكة العربية واشنطن، أجرى حافظ الميرازي مقابلة اذاعية في لرابع والعشرين من مارس ١٩٩٣م، مع مسؤول للجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية الاستاذ جعفر الشايب، وقد أفتتح لبرنامج بتعريف الندوة التي عقدت في السابع عشر من مارس ١٩٩٣م، بمناسبة مرور عام على صدور الانظمة الثلاثة للحكم التي أعلن عنها الملك فهد في الاول من مارس ١٩٩٢م، وقد شملت المقابلة الدكتور عزيز بو حمد المسؤول المساعد لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط.

وكانت الندوة قد عقُدت باشراف وتنظيم اللجنة الدولية، في مبنى الصحافة الوطني في العاصمة الاميركية واشنطن، وكانت تدور حول موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان في السعودية، ودول الخليج.

وقد تحدث الاستاذ جعفر الشايب عن ظروف إنعقاد الندوة في واشنطن، وأبرز التوصيات التي خرجت بها، فقال «عقدت هذه الندوة بمناسبة مرور سنة كاملة على اعلان الملك فهد عن الانظمة الاساسية، التي مضى عليها ٤٥ عاما من الوعود المتكررة، وذلك بمشاركة مجموعة من المتخصصين والاكاديميين في قضايا حقوق الانسان والشئون السياسية السعودية، وذلك للتذكير بمرور سنة على اصدار الانظمة ولمناقشة العقبات والمشاكل التي حالت دون التزام الملك بالوعد الذي أطلقه الملك قبل سنة حول تأسيس مجلس للشورى، وتعيين أعضائه واصدار النظام الاساسي.

وأضاف الاستاذ الشايب قائلا«كانت الندوة ناجحة في تقديرنا، كونها استطاعت أن تستقطب المهتمين والمتخصصين في قضايا السعودية، كما أنها أثارت مجموعة من الافكار، ومجموعة من الاقتراحات والمناقشات حول المشاكل المعوقة للتغييرات السياسية، المعالجة لمشاكل انتهاك حقوق الانسان في السعودية».

وقد شارك في الندوة، الدكتور عزيز بو حمد وكان ضيفا في برنامج حصاد الاسبوع، وأبو حمد هو نائب مبدل ايست واتش «مراقبة الشرق الاوسط»، حيث تحدث عن أوضاع حقوق الانسان في السعودية والانتهاكات المتواصلة في هذا المجال، كما ناقش النظام الاساسي، ونقاط الضعف والخلل الموجودة فيه، بالمقارنة بالانظمة والدساتير الاخرى، وهكذا القوانين الدولية المعترف بها في مجال حقوق الانسان.

كما تحدث الدكتور مأمون فندي، استاذ العلوم السياسية في جامعة إلينوي الجنوبية، ويكتب في عدة صحف أميركية معروفة، تحدث عن العقبات والمشاكل التي تعيق التغيير السياسي والاصلاحي في السعودية، وهكذا العقبات الاجتماعية والسياسية ودور الحكومة في معالجة هذه العقبات أيضا، بما في ذلك استخدام الدين ـ حسب تفسيرها ـ في مايخدم الحالة السائدة التي لا تسمح باجراء أي تغيير سياسي. وتناول الدكتور أسعد أبو خليل وهو أستاذ في جامعة جورج تاون، وباحث في معهد الشرق الاوسط، موقف الادارة الاميركية من العملية الاصلاحية والتغيير في منطقة الخليج، وانتقد التناقض في السياسة الاميركية الخارجية حيال قضايا حقوق الانسان، خصوصا توسط المصالح الاقتصادية والسياسية، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة والسعودية.

هذه بعض الافكار الرئيسية التي دارت في الندوة، فيما أضافت فترة المناقشة المفتوحة حيث تم عرض القوانين الاميركية والانظمة السعودية وعلاقتها فيما يرتبط بتبادل المخالفين للقوانين كتلك الحاصلة في مجال الخلافات التجارية بالنسبة للاميركيين في السعودية ووسائل علاجها.

ثم سأل الميرازي عن أبرز القضايا المثيرة لاهتمام اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان بعد مرور عام على الانظمة، فأجاب الاستاذ الشايب «كلجنة حقوقية إقليمية في منطقة الخليج، نعمل على مراقبة ورصد حقوق الانسان، في منطقة الخليج بشكل عام، أي في دول مجلس التعاون الخليجي، فلا زلنا نواجه مجموعة عقبات ومجموعة مشاكل تعيق عملنا كلجنة حقوقية مهتمة بقضايا الحريات وحقوق الانسان. وباعتقادي أن الدولتين الابرز في انتهاكات حقوق الانسان في منطقة الخليج هما السعودية والبحرين، ونظرا لكون السعودية هي الدولة الرئيسية في المنطقة والمؤثرة سياسيا واقتصاديا أكثر فإنها تكتسب بشكل طبيعي إهتماما أكثر في مجال حقوق الانسان وفي اعتقادي أيضاأن السعودية قد لا تكون هي الأكثر ممارسة لانتهاكات حقوق الانسان في مجال معين، ولكنها بشكل عام إذا أخذت كل المعايير ذات العلاقة بقضايا حقوق الانسان والحريات العامة فتبرز السعودية كدولة متصدرة لانتهاكات حقوق الانسان، وتتلخص الانتهاكات في ثلاث مجالات:

الاول: الاعتقالات العشوائية والتعذيب، حيث أن الاعتقالات لا تزال مستمرة لأسباب مختلفة بعضها سياسية وبعضها غير ذلك، وتكون في كثير من الاحيان من دون التأكد من شخصية المتهم، وحقيقة التهم الموجهة اليه، وغالبا ما تكون لقضايا وأمور بسيطة كتداول أشرطة المحاضرات والكتب، حيث ترى الحكومة بأنها ممنوعة، كما أن التعذيب لا زال مستمرا في السجون السعودية ـ حسب معلومات اللجنة ـ ففي العام الماضي مات لايقل عن خمسة أشخاص أحدهم من غانا وأربعة سعوديين، إما نتيجة التعذيب في السجون السعودية، او لغياب الرعاية الصحية للمعتقلين السياسيين.

الثاني: غياب الحريات العامة، وخصوصا حرية التعبير في مجالات مختلفة كالصحافة والتعليم

والنقاش، وهكذا الحريات الدينية بالنسبة لغير المسلمين، أو بين المسلمين أنفسهم من أتباع المذاهب الاخرى الموجودة في السعودية. فمازالت حرية التعبير عن الرأي والمعتقد محدودة جدا وضيئلة، وهذه تسبب انتهاكا مستمرا لحقوق الانسان.

الثالث: غياب المشاركة الشعبية، بما يؤدي الى استمرارية الانتهاكات، فلا توجد لحد الآن قنوات ومؤسسات مشروعة تفسح المجال لمشاركة الناس في ادارة شؤونهم السياسية بل وحتى الدينية والاجتماعية، فحتى بالنسبة لجمع التبرعات، وهو أمر شعبي وديني متعارف عليه، فنرى أن هناك تدخلا وسيطرة من قبل المسؤولين الحكوميين، وعدم السماح للجهات الاجتماعية والشعبية للاضطلاع به. من جهة ثانية، مازالت النقابات والاحزاب السياسية والمؤسسات محظورة، مع أنها أصبحت أمرا مؤكدا في بقية الدول.

وفي سؤال حافظ الميرازي، للدكتور عزيز بو حمد المدير العام المساعد لميدل إيست واتش، وكان الاخير قد اعتبر ـ في مقابلة معه العام الماضي ـ الاصلاحات أقل من النظم التي كانت موجودة من قبل، والسؤال: إذا كنتم تنتقدون هذه الاصلاحات من الاساس حين وضعت فلماذا الاهتمام حتى الآن بتطبيقها، بما يبدو للشخص العادي أن من الافضل أن لا تطبق، إذا كان الوضع السابق أفضل منها من حيث نظم الشورى الموجودة بالفعل في المملكة؟

وأجاب الدكتور بو حمد «هناك عدة أسباب للاهتمام الآن، عندما صدر القانون الاساسي «النظام الاساسي» للمملكة في الاول من مارس العام الماضي، فقد ألغى القرار القرارات السابقة التي كانت موجودة، ويظل هذا النظام الاساسي الآن هو الحد الاقصى الذي التزمت به الحكومة السعودية ومن هذه الناحية نهتم فيه، وأريد الافادة هنا بعدة نقاط في هذا الموضوع:

أولا: القرارات هذه صدرت في أول مارس من العام الماضي وكان من المفروض بنص المرسوم الملكي، أن يتم تشكيل المجلس، وقد مضى الآن أكثر من سنة ولم يعيّن سوى الشيخ محمد بن جبير كرئيس لمجلس الشورى ولم يعيّن الاعضاء.

ثانيا: أن النصوص القليلة التي كانت موجود في النظام الاساسي وفي الحديث عن حرية التعبير مع أنها مقيدة، قد بدت التجربة خلال السنة هذه أن الحكومة السعودية لا تعتزم تغيير سياستها من ناحية حرية الصحافة وحرية التعبير، وهنا نقدم بعض الامثلة:

ـ منع ثلاثة صحافيين من الكتابة أو تمت اقالتهم من مناصبهم بسبب كتابة مقالات، أُعتبرت ناقدة للحكومة، أحدهم الاستاذ خالد المعينا رئيس تحرير جريدة آراب نيوز الصادرة باللغة الانجليزية، بعد نشره مقالة ينتقد فيها الحكومة المصرية، ورئيس تحرير جريدة الندوة يوسف الدمنهوري لأنه نشر مقالة تنتقد الاسلاميين، والاستاذ محمد صلاح الدين، حيث منع الاخير من الكتابة لأنه نشر مقالة عن الانتخابات الاميركية.

وبالمناسبة، فقد منعت الحكومة المصرية سيد عبد العظيم منافه، وأغلقت جريدة «صوت العرب» التي كانت تصدر في القاهرة لأنها انتقدت الحكومة السعودية. ويبدو أن العملية كانت ردا للجميل.

وهناك أمثلة كثيرة عن الوضع في السعودية، يدل على أن الحكومة لا تعتزم تغيير أي شيء، وأن النظام الذي صدر في مارس العام الماضي، لا يعتزم الالتزام حتى بالاشياء البسيطة التي جاء بها عندما نشرت جماعة من الاسلاميين في يوليو الماضي مذكرة تدعى «مذكرة النصيحة» في ٤٥ صفحة، حيث اعترضت الحكومة بشدة على توزيعها واستدعت مجلس كبار العلماء لادانة المذكرة، وقد القى الملك فهد خطابا في المدينة في ديسمبر الماضي، ينتقد بشدة نشر هذه المسائل، كما اعترض الامير سلطان في مقابلة في شهر يناير من هذا العام فيه على الاسلاميين، كما اعترض على حرية الصحافة والديمقراطية وقال بأن الحكومة السعودية لا تعتزم الالتزام بالنظم الديمقراطية.

فالمهم لنا ليس فقط اصدار الانظمة، بل أيضا الواقع العملي الذي يتم من هذا فنحن سنستمر بمتابعة الوضع في السعودية بصرف النظر عن رضانا أو عدم رضانا عن القوانين.

وفي سؤال لحافظ الميرازي، عن تزايد الاهتمام بالاوضاع السياسية والديمقراطية في دول الخليج وتحديدا في السعودية، فأجاب الدكتور عزيز بو حمد: بعد حرب الخليج تعرض عدد كبير من الصحف الاجنبية لاوضاع المجتمع السعودي، وهكذا زيارة كم هائل من الصحافيين الذين سمح لهم في بداية أو الفترة الاولى من الحرب، بأن يدخلوا البلاد، وأن يقوموا بتغطية سياسية خلال تلك الفترة. وبالتأكيد لم يمنع الصحافيون أنفسهم من تسجيل ملاحظاتهم حول المجتمع، ولكن كانت الحكومة السعودية من وجهة النظر الاخرى تواجه تيارين، تيار اسلامي، عرّف عن نفسه من خلال مذكرة النصيحة، حيث يسعى الى دفع الحكومة الى أقصى اليمين أو مزيد من التحفظ في المجتمع في الوقت الذي كانت هناك آمال على الاقل بالنسبة لليبراليين السعوديين والعلمانيين وغيرهم من الذين تعلموا في الخارج، بأن يدفعوا الحكومة للتوجه لمزيد من التبني للنظم الليبرالية الغربية. ولكن هل تجد الحكومة السعودية عذرا في أن تجد نفسها بين نارين؟!.

حقيقة، نحن كمنظمة متخصصة في مجال حقوق الانسان، ليس لنا تفضيل بين الليبراليين والاسلاميين، لأن المعيار الوحيد هو مدى التزام كل مجموعة ومدى تشجيعها لحقوق الانسان.

وأعتقد أن طريقة التعامل مع جميع هذه الاتجاهات سواء كانت اسلامية أو ليبرالية يتم عن طريق اعطائها المجال للتعبير عن وجهة نظرها بطريقة سلمية، وعدم منعها من هذا الحق، لأن الكبت يدفع بالعناصر المتطرفة الى استخدام العنف، مما ترد عليها الحكومة بردود عنيفة.

ولكن حين يسمح لهذه الاتجاهات بالتعبير عن نفسها، فإنني اعتقد أن هذا يعطي المجال للشعب في السعودية أو أي دولة أخرى تعطيهم المجال لتقييم وجهات النظر المختلفة بشكل بعيد عن العنف.

وفي سؤال الميرازي ، حول زيارات الدكتور بوحمد الى السعودية، رغم كل التقارير التي يصدرها حول اوضاع وانتهاكات حقوق الانسان في السعودية، وهل ثمة رسالة يود الدكتور بو حمد توجيهها في هذا الصدد.

أجاب بوحمد قائلا، أن يكون هناك تسامح من قبل الحكومة السعودية في عملي الحقوقي، ولكن لا أعتقد بأن مجرد السماح لي بزيارة المملكة، أولا كمواطن لي حق في الذهاب في أي وقت، الشيء الاخر، أننا طلبنا من الحكومة السعودية مرات عديدة بالسماح لنا كمنظمة للذهاب للسعودية، لكن حتى الآن لم نتلق استجابة في هذا الصدد...

وفي تعليق أخير للاستاذ الشايب قال: إن أحد مشاكل النظام الاساسي في الحقيقة تركيزه معظم الصلاحيات بيد مسؤول واحد وهو رئيس مجلس الوزراء، وهو خلاف ماكان متوقعا.

أما السؤال حول دور الاسلاميين والليبراليين، ففي الحقيقة أن كلا الطرفين يسعيان جاهدين للمطالبة بالاصلاح من خلال العرائض المقدمة الى الملك مع اختلاف وجهات النظر وطرق التعبير عنها، لكن هناك اتفاق بين الطرفين على اقرار مجلس الشورى، والحريات العامة، ومنع الاعتقالات، والتعبير عن الرأي، كما هو واضح في العرائض سواء في مذكرة النصيحة، أو العريضة التي قدّمها الليبراليون في فترة سابقة، وفوق ذلك فإن المجتمع عموما يطالب باجراء عملية الاصلاح السياسي في البلاد بصرف النظر عن اختلاف الاتجاهات.

هل نجحت امبراطورية الورق الملون ؟!

صحافة «استفزاز» في الخارج ، و«إعلانات» في الداخل !

بذل الامراء السعوديون جهدا كبيرا لاحكام قبضتهم على الاعلام العربي في المهجر ، واستطاعوا بنجاح أن يطلوا بأخبارهم ووجهات نظرهم وصورهم الباسمة كل صباح ، وعبر شاشة التلفزيون. وتحولت المملكة الى «بارون» حقيقي للاعلام العربي ، ومدت شبكتها الاعلامية عبر القارات الست ، وخاطبت بجرأة تارة ، وصلافة تارة أخرى الإنسان العربي متوعدة إياه بالنظام العالمي الجديد وطائرات العم سام. ونجحت امبراطورية الاعلام السعودي في اضفاء شعور بالنشوة لدى القائمين على التخطيط السياسي في المملكة.

وإذا كان الاعلام السعودي قد عجز أن يصبح وسيلة ناجحة للسيطرة ، فإنه استطاع وبنجاح ان يتحول الى وسيلة «استفزاز» لملايين الناطقين بالعربية ، وإذا كانت السياسة السعودية لم تسعف اعلامها أن يتحول الى مبشر محترف لمبادىء ذات خصوصية سعودية ـ على كثرتها ـ فإنها جعلت منه وبشكل سافر داعية مبدع لمبادىء الخارجية الأمريكية ، وعلى اسوأ التقادير للمبادىء التي تروج لها صحافة الولايات المتحدة. حتى أصبحنا نرى الهجوم على «الأصولية» الاسلامية ، والتحريض ضد أنظمة عربية كالسودان واليمن ، والدعوة لتدخل اجنبي في البلاد العربية ، والتلويح بتقسيم العراق تارة ، والسودان تارة اخرى ، وإثارة الخلافات العربية ، وتضخيم القوة الاسرائيلية ، سمات بارزة في الاعلام السعودي في المهجر.

ويجد قطاع كبير من الصحافيين العرب ان المطبوعات السعودية او ذات الهوى السعودي لاتفعل سوى «تمييع» قضاياهم ، وتتحدى بجفاء كل القيم التي يؤمن بها الانسان العربي .. وبالتالي صمد صحفيون وصحف في وجه اجتياح النفط على مؤسسات الرأي والاعلام ، بل ان الطريقة التي تتعامل بها الصحف الموالية للسعودية مع الاحداث اليومية ، وطريقة تعاطيها تجعل تيارا كبيرا من المثقفين العرب يحسبونها في صف اعدائهم ، ويصنفون تلك الصحف على أنها وسائل من وسائل الغرب في تحجيم وتحطيم النفسية العربية وامتهان كرامة الانسان المسلم. ويوما بعد يوم تكثر قنوات الرأي الحر والمستقل الذي يجد فيه اولئك المثقفون فرصة للتعبير عن آرائهم بعيدا عن تأثير صحف الزيت.

والصحافة السعودية في المهجر لها داء واحد ، حتى وإن كانت الأوساط الصحفية المستقلة تلصق بها امراض العصر ، ذلك الداء هو فقدان السند السياسي .. فالسياسة السعودية لم تعد كالسابق ، حيث كثر معارضوها ، وازداد الموتورون منها ، وتضاعف الناقمون عليها .. في الوقت الذي عجز الحكم في المملكة أن يقدم تبريرا معقولا لاستمرار تسلطها ، او تفسيرا واضحا لمقاومته للإصلاح .. وإزاء فقدان النظام للمشروع المقنع ، وازاء إنحسار تأثير السلطة في الخارج وتراجع شعبيتها في الداخل ، فإن الصحافة السعودية لم تعد سوى اوراق ملونة وصفحات صقيلة عاجزة عن التأثير في الشارع العربي. يضاف الى ذلك ، أن الاعلام السعودي اتخذ موقف العداء لقضايا السواد الأعظم من العرب ، والسخرية من همومهم ، بل وحاول بدون أدنى ذكاء استعداء الغرب ضد دول عربية ، ودق طبول الحرب نيابة عن البنتاغون الامريكي لصالح الهجوم على دول عربية كانت حتى أزمة الخليج دول شقيقة.

والإعلام السعودي ايضا اضعف من أن يتعرض لهموم الشارع العربي بجدية ، كقضايا المشاركة السياسية ، حقوق الانسان ، الاصلاح السياسي ، الديمقراطية ، الاستقلال ، الوحدة العربية ، والتنمية ، فهي إما غائبة او مجرد مصطلحات غائبة مصاديقها. ولذلك ففي عصر السقوط السياسي لا يرتجى من الاعلام السعودي في الخارج ان يكون سوى «تراجم» عربية وبشكل مشوه لما تنشره الصحف الامريكية.

الداخل : صحافة الصمت

وإذا كان الاعلام السعودي في الخارج إبتلى بداء واحد فإن الاعلام في الداخل حاصرته الداءات حتى لم يبق للاطباء فيه حيلة ، وإذا كانت الصحافة السعودية «في الداخل» مجهولة لدى العالم الخارجي ، فإنها ليست أحسن حالا في الداخل ، فقائمة الممنوعات الحكومية جردت السلطة الرابعة من كل اسلحتها ، ودجنّت مقاتليها ، وكسرت حرابهم.

وصحافة ركيكة هزيلة كالصحافة السعودية لم تعد تغري العاملين فيها باحتراف العمل الصحفي ، ولذلك اصطلح على الصحافة السعودية تسمية «صحافة مكاتب» او صحافة «المصدر المسؤول» ، او صحافة «اعلانات» ، وبالرغم من أن التنكيل بالرأي واعتقال الحرية ، والتضييق الشديد ، والتكتم هو السبب في تدجين الصحافة السعودية ، وليس ثمة خلل خاص في الصحافي السعودي الذي كانت له صحف نوعية قبل ان تتبلور نظرية الدولة التسلطية التي دمرت مصادر الرأي المخالف ، وقضت على مشاريع رائدة من الاعلام الاهلي .. بالرغم من ذلك الا ان الامراء السعوديين حين وجدوا الحاجة لبناء امبراطورية اعلامية فإنهم استعانوا بخبرات غير سعودية ، تتكون أساسا من صحافيين لبنانيين ويساريين عرب ، وكأن الخلل يكمن في العنصر السعودي بشكل خاص ، وليس في القيود والاجراءات التي تكبل الصحافيين السعوديين ؟!.

ونظرة بسيطة على قانون المطبوعات في المملكة تكشف لنا عمق الخلل الذي يمنع نهوض الصحافة السعودية ، بل ويكبلها حتى لا تعدو سوى اوراق لنشر الثناء واعلانات دعائية عن مشروعات وخطط الحكومة. فنظام المطبوعات ليس سوى قانون (للمحظورات) التي تبدأ من انشاء صحف او الحصول على ترخيص لممارسة العمل الصحفي او نشر او اذاعة كل مالا توافق عليه السلطة. بل ان المادة «٢٦» مثلا ، سلبت حتى وزير الاعلام حقه في الترخيص بإصدار مجلة او حتى نشرة سواء من قبل الجهات الحكومية او الاهلية او الافراد ، وأعطت هذا الحق للملك شخصيا بإعتباره رئيس مجلس الوزراء . وبالتالي فإن اصدار نشرة حائطية لنادي رياضي او ثقافي تحتاج اولا الى موافقة الملك ، وثانيا الى فتح ملف

وتعيين رقيب.

كما أن نظرة متفحصة الى ماكنة الاعلام السعودية توضح لنا ان القمع الفكري ومحاصرة الرأي والتضييق على منافذ المعرفة كانت وراء السعي لامتلاك الصحف في الخارج ، ونشر امبراطورية الورق تلك ، فبسبب فقدان الاعلام السعودي للمشروع الذي يبشر به ، او الرسالة التى يحملها ، فإنه سرعان ما تحول الى اعلام «تحريض» و «استفزاز» و«إثارة» ، ضد الدول والمؤسسات والاتجاهات التي تتعارض او حتى تختلف مع النمط السعودي. بل ان انحياز قسم من الجماهير العربية ضد موقف المملكة من ازمة الخليج جعلت الامراء يسرعون في محاصرة مصادر الاعلام التي من شأنها ان تغذي التناقض بين العرب والمشروع السعودي. ومن هنا نلحظ أن «السيطرة» والحصار ، كانا المحرك الاساس لنمو الشبكة الاعلامية السعودية في الخارج. ولم تكن زيادة المعرفة او اضافة مصادر المعلومات رافدا لقيام الامبراطورية الاعلامية تلك.

ولأن السيطرة هي نمط استبدادي ، فقد زحف رجال الحكم في المملكة حتى على المؤسسات السعودية التي قامت بجهود اهلية ، كمؤسسة الابحاث والتسويق ، التي يرأسها الاخوان حافظ ، وتصدر عنها جريدة الشرق الاوسط ومجلة المجلة ، حيث فرضت الاسرة الامير احمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيسا اعلى للمجموعة ، ومشرفا على رسم سياسة مطبوعاتها. كما اجبرت العائلة الحاكمة تجارا حجازيين آخرين على تسليم مركز تلفزيون الشرق الاوسط لصهر الملك فهد الشيخ وليد الابراهيم ، بعد أن أنشىء بفكرة وتمويل حجازي ، واعتبر المؤسسون مجرد اعضاء شرف في مجلس الادارة بعدما كانوا يخططون لتحويل المركز الى مؤسسة اعلامية رائدة.

ودرس ازمة الخليج علم السعودين ان الحصار ليس شكلا واحدا ، وسياسة الصمت وتكميم الافواه لا يمكن ممارستها مع الخارج ، ولذلك فإن محاصرة وامتلاك مصادر المعلومات هي خطوة مهمة في سبيل مصادرة الرأي المخالف. واضفاء نمط واحد من التفكير ومصدر واحد للمعلومات من شأنه ان يكبح اي توجه للتفكير المستقل.

كما ان ازمة الخليج شجعت الكثير من الصحافيين السعوديين على الخروج عن صمتهم والتمرد على سياسة التكميم ، وكان ان قمعوا بشدة وشهد العامين الماضيين حملات قمع بحق عدد كبير من الصحفيين بسبب تعبيرهم عن آرائهم ، وشمل القمع اناسا عرفوا تقليديا بتأييد الاسرة المالكة ، كما حدث لرئيس تحرير صحيفة «الندوة» يوسف الدمنهوري ، الذي أقاله الملك او اخر ديسمبر الماضي، وأعاده الى منصبه اواخر فبراير بعد وساطات قام بها الدمنهوري.

وبالرغم من ان مساحة النقد في الصحافة المحلية قد اتسعت قليلا ، ومقالات الحوار والنقد والنقاش قد ازدادت بشكل طفيف الا ان القيود الكثيرة تمنع الصحافة السعودية ان تستقطب جمهورا واسعا من القراء ، بل ان تلك القيود جعلت الكاتب في حالة خشية من تعرضه لعمليات تعسف امني بسبب نقده او احتجاجه علنيا .. لقد وصل الامر لاعتقال اي مواطن يكتب رسالة احتجاج ضد مؤسسة حكومية ، والتنكيل بأي مسؤول يدلي بتصريحات للصحافة دون الرجوع للديوان الملكي مهما كان شكل تلك التصريحات .. ووصل الأمر الى حد يخشى فيه المحررون والصحفيون من التعرض لنادي رياضي بالنقد او التقييم ، وكأن النوادي الرياضية سرا استراتيجيا يحرم الخوض فيه.

فقبل فترة وجيزة تم طرد صحافيين يعملان بالقسم الرياضي في جريدة الرياض أثر نشرهما انتقادات لمستوى المنتخب الوطنب لكرة القدم .. الامر الذي اثار الامير فصل بن فهد الرئيس العام لرعاية الشباب .. كما اعتقل في اعوام سابقة محررون اخرون في صحف مختلفة بسبب انتقاداتهم لاداء الفرق الرياضية.

وفي الخامس عشر من فبراير الماضي تم طرد احد كبار الصحافيين السعوديين هو الاستاذ خالد المعينا رئيس تحرير صحيفة «عرب نيوز» الصادرة باللغة الانجليزية والتي حظيت باهتمام كبير اثناء ازمة الخليج ، وتحولها الى مصدر رئيس للمعلومات والتقارير عن السعودية والحرب لنحو نصف مليون عسكري امريكي. كما استغل رئيس التحرير مركزه الصحافي لمخاطبة الراي العام الغربي اثناء ازمة الخليج للدفاع عن سجل المملكة بشأن حقوق الانسان والاصلاح السياسي ، وظهر عدة مرات في مقابلات تلفزيونية مع مراسلين امريكيين للثناء على موقف الملك والحكومة.

وقرر الملك عزل المعينا بالرغم من انه من اكبر مؤيدي الاسرة المالكة والمدافعين عنها بعد نشره مقابلة اجرتها وكالة رويتر للانباء مع الشيخ عمر عبد الرحمن المقيم في الولايات المتحدة ، وتضمنت المقابلة تحديا وهجوما على الرئيس المصري حسني مبارك. الغريب ان المملكة كانت اكثر «غيرة» على مكانة الرئيس المصري من مصر نفسها التي لم تحظر توزيع العدد ، ولم تصادره بعكس المملكة التي صادرته وطردت رئيس التحرير.

وتجربة اقصاء المعينا ، من التجارب المرة التي تتكرر باستمرار في المملكة ، وهو نموذج لتعامل السلطة مع الصحافة ، وتعاطيها مع رجال الاعلام .. فإذا كانت هذه هي الطريقة التي تتعامل بها الاسرة المالكة مع المؤيدين لها والمدافعين عنها امثال الدمنهوري والمعينا .. فكيف سيكون الحال مع المعارضين لها او المخالفين لمواقفها ، حسبما يقول استاذ جامعي سعودي لصحيفة امريكية ؟!.

وتم تعيين فاروق لقمان خلفا للمعينا.

وينضم المعينا ـ بعد قرار فصله ـ الى الخط الطويل من المحررين والصحافيين الذي تم استبدالهم أو اعتقالهم. ففي السنوات القليلة الماضية، تم اعتقال الصحافي أحمد محمود لعشرين يوما، بسبب مادة نشرها في صحيفة «المسلمون» والتي اعتبرت حسب رأي مفكري السلطة مادة هجومية. وسبق ان طرد من منصبه كرئيس لتحرير جريدة المدينة في يناير ١٩٨٤ بسبب مخالفته السياسة الحكومية.

كذلك اعتقل الصحافي صالح العزاز ، رئيس تحرير مجلة «غرفة التجارة والصناعة» ومدير التحرير السابق لجريدة اليوم لخمسة شهور ونصف بعد تصويره للمسيرة النسائية التي انطلقت في الرياض «٦ نوفمبر ١٩٩٠».

واعتقل او أقصي من مناصبهم عشرات آخرون ، كانت جريمتهم انهم حاولوا التعبير عن آرائهم بقدر ضئيل من الحرية ، كما تشددت الحكومة في التضييق على الصحافيين ورجال الاعلام عبر نظام الاقالات والاقصاءات والفصل والتسقيط والمصادرة حتى غدا الطريق الاسلم لنشر اي مقال هو تدبيجه بمدح النظام ، وغدا الكتاب والمفكرون بحاجة الى التشدق بمدح الحكومة بمناسبة ودون مناسبة من اجل تمرير مقالاتهم أو حذفهم من قائمة الغضب الحكومية. وبذلك فقد كتاب ومفكرون مرموقون مصداقيتهم ، وخسروا جزء كبيرا من سمعتهم.

وغالبا مايجد كتاب الاعمدة ومحررو الصحف اليومية انفسهم مدفوعين لنسق من الكتابة يجنبهم غضب الرقيب ، كالكتابة عن قضايا تربوية واخلاقية وارشادية ، او الحديث عن شؤون لا تهم القارىء ولا تثيره ، هذا النسق اصبح قاعدة يومية في صحف المملكة ، وبالتالي غدت الصحافة «أسهل» المهن وليست مهنة المتاعب ،وأضحت الصحف السعودية نشرات ترفيه وتسلية ، وربما نلحظ لهذا السبب ازدياد مساحة صفحات التراث والفنون والرياضة والاعلانات على حساب صفحات الرأي والحوار والتحليل والخبر.

ومن هنا نلحظ غياب تأثير الصحافة السعودية في الشارع السعودي ، فضلا عن الشارع العربي ، بينما نجد اقبال الناس وبنهم كبير على استقبال البث الخارجي واقتناء الصحف الصادرة في الخارج ، لا لشيء الا للخروج من أسر الرأي الواحد.

ادارة كلينتون تحسم الجدل

المملكة «استثناء» في مبدأ «تصدير» الديمقراطية

فؤاد ابراهيم

أخيرا وصل الخلاف بين ادارة كلينتون والحكومة السعودية، الى النهاية إثر حسم ثورة الجدل حول المسألة الديمقراطية في دول الخليج، والمملكة بوجه خاص، بعد شهور من المداولات المتفاعلة بقوة داخل ادارة كلينتون..
ثورة الجدل، التي تصاعدت مع الخطاب الساخن للرئيس الجديد بيل كلينتون في بداية دورته الرئاسيه في العشرين من يناير الماضي، حيث جاء الخطاب مخيفا الى حد ما لعدد من الحلفاء، كونه حمل رسالة «تصدير» الليبرالية الاميركية الى العالم، مدعوما بالزخم الديمقراطي الذي روّج له كلينتون واقطاب الحزب الديمقراطي خلال فترة الانتخابات الرئاسية الاميركية، عقب الانتقادات الواسعة التي وجّهت الى حكومة الجمهوريين بخصوص مساندتها لحكومات ديكتاتورية «توتاليتارية» في الشرق الاوسط، والخليج بوجه خاص.

هذا الزخم الديمقراطي لادارة كلينتون، تسبب في تلبيد أجواء العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة لفترة من الوقت، فيما كانت المعلومات الخاصة تتدفق الى بعض المقربين من ادارة كلينتون، وتجمع ـ هذه المعلومات ـ على أن الملف الديمقراطي سيكون الملف الاوفر حظا في العلاقات الاميركية السعودية، مما أثار مخاوف الاخيرة من أن تكون الادارة الاميركية قد استنفذت اغراضها من «الحليف الاستراتيجي» وقررت ترجيح كفة «القيم الليبرالية»، كما عبّر عنها كلينتون في خطابه التاريخي أمام البيت الابيض في بداية دورته الرئاسته.

بيد أن تلك المخاوف لم تحسم الموقفين الاميركي والسعودي، خصوصا وأن ادارة كلينتون لم تخض بعد التجربة السياسية، وأن الشعارات الديمقراطية التي أطلقها الرئيس الجديد يمكن حملها على أنها محدودة في فترة الانتخابات الرئاسية، أو أنها وليدة الابتهاج بالايام الاولى من انتصار الحزب الديمقراطي، ولذلك كانت الفرصة أكثر من سانحة لأن يبذل الطرفان المزيد من الوقت لتدارس ملف العلاقات وتبديد المخاوف الحاصلة، واعادة الثقة والاطمئنان الى الجانب السعودي بدرجة أساس.

وهو ما حصل بالفعل، فقد بدأ الجانب الاميركي تدارس الملف السعودي بعناية كبيرة، مستندا في ذلك على الظروف السياسية التي يمر بها الداخل السعودي والمنطقة على وجه العموم، وعلى ضوء ذلك، نشأ تياران داخل الادارة الاميركية:

الاول: ينادي بتصحيح نمط العلاقة الحاكم بين الولايات المتحدة والحلفاء في الشرق الاوسط، فمن جهة يؤكد هذا التيار على التنمية الاقتصادية بدلا من الاستناد على تغذية الآلية العسكرية للحلفاء، كوسيلة لتحقيق الامن الاقليمي، ومن جهة ثانية يدعو هذا التيار ادارة كلينتون لممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة السعودية لتطبيق الديمقراطية وافساح المجال أمام المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الانسان، اذا ما أرادت الادارة الجديدة أن تقدّم نفسها كنموذج متطور عن الادارة الجمهورية، وخصوصا في موضوع «الديمقراطية» و «حقوق الانسان».

> كيف ستتعامل الادارة الاميركية في حال تحقق الديمقراطية شعبيا ، وأي النماذج ستختار: الجزائري، أم الكويتي ؟!

ويمثل هذا التيار بعض الباحثين وطبقة السياسيين السابقين، مثل وليام كوانت مستشار الرئيس الاسبق جيمي كارتر لشؤون الامن القومي، وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الاميركية لشئون الشرق الادنى في ادارة ورنالد ريغان، وكان كوانت وميرفي قد تقدما خلال جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي في بداية فبراير الماضي، تقدما بتوصيات الى الكونغرس وادارة كلينتون تدعو الى تشجيع الاصلاحات السياسية في دول الخليج.

يضاف اليهما، بعض النواب والمسؤولين والسياسيين، من بينهم «مارتن هابرين» الذي أعطي منصبا جديدا في وزارة الدفاع الاميركية، حيث علّق مصدر سياسي أميركي «أن منصب هابرين الجديد يستهدف تركيز الاهتمام بقضايا

الديمقراطية»، وكان هابرين ـ حسب المصدر نفسه ـ يعمل مع كيسنجر الا أنه استقال لأسباب تتعلق بالقيم!

ويعد النائب الديمقراطي لي هاملتون من بين الدعاة البارزين للاصلاحات السياسية في الشرق الاوسط، وكان هاملتون كتب مقالا في مجلة «فورين أفيرز ـ الشؤون الخارجية» في صيف العام الماضي، انتقد فيه الازدواجية الاميركية حيال الموضوع الديمقراطي، وقال «علينا ألا نسمح للاعتبارات الآنية بأن تطغى على المصالح المستقبلية التي يحققها نشر الديمقراطية، ففي المدى البعيد ستكون الديمقراطية وحدها هي التي تحقق الاستقرار، بينما سيؤدي اغفالها الى تصعيد وعنف في الغالب»، وخلص بالقول «أن الولايات المتحدة بتشجيعها ـ الديمقراطية ـ فإنها تؤسس قاعدة أفضل للامن والرخاء في المستقبل».

وقد جاءت ندوة «الاسلام..والولايات المتحدة، وتحديات التسعينات» التي نضمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى في أبريل العام الماضي، بتصورات تعكس الى حد كبير مواقف هذا التيار، فقد طرح البروفسور جون انتلز، من جامعة فوردام في نيويورك تصورا دعى فيه الى «تشجيع الديمقراطية في البلاد التي تواجه تهديدا أصوليا باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والتنمية»، وعارض انتلز بشدة الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ستسهم في تنامي المد الاصولي، أو ان الديمقراطية ستصب في قناة الاصولية في كل الاحوال، وقال «إن هذه الظاهرة لا تطرح فقط تحديات وإنما تنطوي على فرص أيضا».

وحاول أنتلز أن يعرض رأيه من خلال تسليط الضوء على التجربة الديمقراطية في الجزائر، ولكن من منظور مختلف ويبتعد كثيرا عن الرأي السائد، وقال «إن هذه التجربة كانت اختبارا عمليا كبيرا لامكانات التعايش بين الاسلاميين وغيرهم، لكن لم تتح لها الفرصة، وترتب على تقويضها نتائج مأساوية مازال الشعب الجزائري يعاني منها».

وساق انتلز مقارنة للموقف الانتقائي الاميركي من الديمقراطية، من خلال تجربة الانتخابات في جزيرة هايتي، ـ وهي تجربة مشابهة للجزائر ـ حيث عارضت الولايات المتحدة الانقلاب على نتائج الانتخابات، وعلق انتلز قائلا «لو أخذنا موقفا مماثلا في الجزائر، لكنا قد وجهنا رسالة واضحة تدعم آفاق الديمقراطية في الشرق الاوسط، لكن القبول بقمع «الاصوليين» أسهم في زيادة تشددهم وراديكاليتهم».

وكان الاعتقاد السائد في الاوساط السياسية والصحافية الاميركية بأن هذا التيار ستكون له ـ حسب بعض المؤشرات الاولية ـ الغلبة في نهاية المطاف، وذلك كونه يستجيب مع للحاجات الجديدة والواقعية في اطار السياسة الخارجية الاميركية.

التيار الثاني: يطالب بالتفكير في انعكاسات التجربة الديمقراطية، على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المملكة والمنطقة عموما، رغم قناعة بعض أقطاب هذا التيار بضرورة تطوير نظام الحكم في المملكة، وتشجيع الديمقراطية، كما في مثال وارن كريستوفر وزير الخارجية الاميركي الحالي، الذي يعدّه وليم كوانت وبعض الخبراء السياسيين الاميركيين بأنه أكثر المهتمين بقضايا حقوق الانسان، الا أن هذا التيار يرى خطورة الديمقراطية على المصالح الاميركية في هذا البلد.

ويمثل هذا التيار ـ باضافة كريستوفر ـ اداوارد جيرجيان، مع طبقة من الباحثين والسياسيين القدامى من بينهم هنري كيسنجر الذين يرفضون تشجيع الديمقراطية في الشرق الاوسط، لأنها ستشجع على تنامي المعارضة ضد الغرب في كل حال، ويستمد هذا الرأي قوة من اللوبي الصهيوني في الكونغرس الاميركي.

إدوارد جيرجيان: على العائلة الحاكمة في الكويت تطوير نظام الحكم والا أعدناها الى الطائف، وحين سئل عن الديمقراطية في السعودية قال: إنها قضية أخرى!

وبطبيعة الحال، كان لكل من التيارين في هذا الجدل القائم، انصاره ووسائله في التعبير عن قناعاته، وهكذا القنوات التي يمكن من خلالها صناعة رأي عام داخل الادارة الاميركية.

ورغم تقدم التيار الداعي لتعميم الديمقراطية في الخليج، في الجولة الاولى، الا أن النتائج بدأت في التبدل بصورة ملحوظة، لصالح التيار الآخر، الرافض لفكرة تعميم الديمقراطية، فيما لحظ بعض المقربين انكسارا وتقهقرا في أوساط التيار الديمقراطي، معلنا استسلامه لتيار الضد.

عوامل انتصار التيار المناهض للديمقراطية

بعض المصادر السياسية والصحافية الاميركية، أرجعت انتصار تيار الضد، الى عوامل ثلاثة هي:

الاول: التقارير الصحافية الاميركية حول النشاطات السياسية «الدينية» داخل السعودية، منذ أزمة الخليج فصاعدا، إذ كان تركيز هذه التقارير منصبا على نظرات التيار الديني السلفي للعلاقات السعودية الاميركية، وتسليط الضوء على مواضع الاثارة في العرائض والمذكرات والخطب الصادرة عن بعض الشخصيات الدينية في التيار السلفي، وخصوصا تلك المواضع التي تتعرض للتبعية الاقتصادية و السياسية للغرب.

هذه التقارير الصحافية كانت تحذر الغرب ـ ضمنيا ـ من الوقوع في «المطب الديمقراطي»، لأنه سيزيح باقي وأثقل القيود عن كاهل «التيار الاصولي» في هذا البلد، وسيدفع به للانتشار والاستفواء. وبكلمة أخرى، أن الديمقراطية حسب تعبير «الخطاب الاعلامي الاميركي» ستجعل السعودية دولة أكثر أصولية (راجع المقال المنشور في العدد الماضي، وعدد من المقالات المنشورة في الاعداد السابقة من المجلة».

وهذا الرأي من الطبيعي أن يلقى استحسانا ـ إن لم يكن قبولا ـ من جانب الادارة الاميركية

خصوصا في هذه المرحلة التي يشتد فيها آوار الحرب على «الاصولية الاسلامية» في الشرق الاوسط، فكيف اذا جاءت الاخيرة من دولة تعد أقوى حليف للولايات المتحدة في هذه المنطقة.

الثاني: دور اللوبي الصهيوني، في الضغط على الكونغرس وادارة كلينتون، للحيلولة دون السير في مشروع الديمقراطية في السعودية، لأن ذلك من شأنه تهديد الاستقرار والأمن و «السلام» في المنطقة، وتهديد المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني معا.

وقد أفاد اللوبي الصهيوني من بعض الوسائل الاعلامية الاميركية في تغذية بعض الآراء الداعية الى دفع «الخطر الاصولي» بالاحجام عن فكرة الديمقراطية والابقاء على الوضع القائم في الدول الحليفة، لما فيه تعزيز لعملية السلام.

الثالث: التحرّك السعودي الفاعل في التعبير عن «الخطر الديمقراطي» واقناع الادارة الاميركية بأن الديمقراطية ستوصل «الاصوليين الاسلاميين» الى الحكم، فقد ذكرت مصادر صحافية في واشنطن أن «العائلة المالكة لعبت دورا كبيرا لاقناع الاميركيين بأن التغيير السياسي سيصب في مصلحة التيار الديني، ولاسيما المطاوعة والتيار السلفي المنغلق والمتطرف، الذي يرفض التطور وشديد العداء للغرب».

وليس ثمة شك، أن انفجار مركز التجارة الدولي في نيويورك، وعدد من الانفجارات في مصر والهند، قد ساهمت في تأكيد هذا الخطر وتهويله أمام المسؤولين الاميركيين، وتعزيز الرسالة السعودية، كما هو الحال في طريقة الاميركيين في «صناعة الخطر» وتهويله أمام السعوديين خلال أزمة الخليج، لاقناعهم بضرورة استقدام قوات أميركية الى المملكة لصد العدوان العراقي المحتمل.

وقد نقل الكاتب المصري فهمي هويدي في مقال له في صحيفة «الشرق الاوسط» في ١٩٩٣/٤/١٢م، عن خبير أميركي قوله «أن بعضا من العواصم العربية بعث الى واشنطن برسائل لحوحة وعديدة تصب في ذات الوعاء وتعمق الاحساس بخطورة تهديدات الاصولية الاسلامية «المرسلة في كل اتجاه»، وكان واضحا أن تلك الرسائل نشطت الى حد ملحوظ بعد حادث تفجير مركز التجارة في نيويورك».

العوامل الثلاثة هذه، تضافرت لتضغط باتجاه الارتداد عن الموقف الاميركي «المبدئي» من الموضوع الديمقراطي في السعودية، لتبدأ الدبلوماسية الاميركية مشوارا جديدا لكسر الجمود الذي ساد العلاقات مع السعودية، وتصفية الاجواء السياسية بين الجانبين، وازالة الآثار السلبية التي ظهرت خلال فترة الانتخابات الرئاسية الاميركية وبعدها بفترة وجيزة.

وقد تكلل الموقف الاميركي الجديد بجولة وزير الخارجية كريستوفر الى المنطقة في شهر مارس الماضي، حيث أسقط الملف الديمقراطي ـ وملف حقوق الانسان أيضا ـ في مباحثاته مع المسؤولين السعوديين، وشدد على دور المملكة الفاعل في عملية السلام في الشرق الاوسط، فيما كان الموضوع الديمقراطي على درجة كبيرة من السخونة خلال مباحثات كريستوفر مع المسؤولين الكويتيين، مؤكدا على أن المجال الديمقراطي في الكويت مازال ضيّقا ويجب العمل على اتاحة المجال أمام المرأة للمشاركة في العملية الانتخابية تصويتا وترشيحا.

وهكذا بدا واضحا في جولة كريستوفر للمنطقة، أن الادارة الاميركية ليست متحمسة للديمقراطية في المملكة، وإن حاولت نيويورك تايمز في مقالتها بعد الجولة التخفيف من وطأة تبدّل الموقف الاميركي المتعارض مع الاخلاقية الديمقراطية لادارة كلينتون والديمقراطيين عموما، حين أكدت الصحيفة على أن كريستوفر ضغط على الملك فهد لتطبيق الديمقراطية في بلاده!!.

> ادارة كلينتون تضغط على المملكة للمشاركة في الاصلاحات السياسية والديمقراطية في روسيا، في وقت تكون المملكة بأمس الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات

على أن المعطيات التي ظهرت فيما بعد أكدت بما لايدع مجالا للشك، تراجع «الحكومة الديمقراطية» وأنها ليست مع تطوير نظام الحكم في السعودية، ونقلت اوساط مطلعة عن ادارود جيرجيان ـ خلال زيارته مؤخرا الى الكويت ـ في جولة له شملت عددا من دول المنطقة، سئل جيرجيان عن الوضع الديمقراطي في الكويت، فقال: على العائلة الحاكمة أن تطوّر نظامها، والا أعدناها الى الطائف، ودعا لمشاركة النساء في العمل السياسي والانتخابي، وحين سئل عن السعودية قال: إنها مسألة أخرى!!

بكلام آخر، أن المملكة ليست مشمولة بمبدأ تصدير «الليبرالية» الاميركية، وخصوصا الجانب الديمقراطي منها، بمبرر عبّر عنه فهمي هويدي في مقاله سالف الذكر «أن فوز الاسلاميين في الانتخابات سيكون تقريرا بالاشتباك مع الغرب، وبداية لتقويض المصالح الغربية في العالم العربي، والنفط في مقدمتها!».

اشراك المملكة في الديمقراطية الروسية والازدواجية الاميركية!!

رغم أن الادارة الاميركية رفضت تمرير العملية الديمقراطية الى السعودية، الا انها أصرّت على اشراك الاخيرة في المشاريع السياسية الاصلاحية في روسيا، ففي شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية النيابية في بداية شهر أبريل الماضي، أكد كريستوفر في جوابه على سؤال النائب توم لانتوس حول الطريق التي سيتم بها دعم الاصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا فقال «تأكد بأننا سنذهب الى بلدان مثل الكويت والسعودية، للمساهمة فيما نأمل أن يكون اتحادا ماليا عالميا لمساندة الاصلاحات التي ستقوم بها روسيا»، ثم طالب كريستوفر من السعودية والكويت وضع مواردهما المالية في تصرف الغرب لمساعدته «في تشجيع الاصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة».

وهو تصريح مثير للدهشة والغرابة كونه ينطوي على تناقض صريح، فهو في الوقت الذي يستثني المملكة من العملية الديمقراطية، فانه في

المقابل يدفع بها لأن تكون مشاركا فاعلا في الاصلاحات الديمقراطية الروسية، وقد تحتفظ الادارة الاميركية بمبررات كافية تحسم هذا التناقض السافر.

ومهما تكن المبررات، فإن ادارة كلينتون تكون بذلك قد اعادت سيرة الادارة الجمهورية السابقة، التي لم تكن ترى ضرورة تشجيع المسار الديمقراطي، وربما ستفصح ادارة كلينتون عما قريب عن موقفها الرسمي حيال انظمة الحكم التي اعلن عنها الملك فهد في الاول من مارس العام الماضي، مع اختلاف واضح هذه المرة، كون ادارة كلينتون ستعتمد معيارين مختلفين في الموضوع الديمقراطي، فستضغط على بعض الدول العربية لاقرار الخيار الديمقراطي، وسترفع ضغوطها عن دول اخرى بحجة أنها «غير مهيأة للممارسة الديمقراطية».

وقد تقدم الادارة الاميركية أيضا على المطالبة برفع الرقابة الدولية عن المملكة، أسوة بما حصل بالنسبة للبحرين، وهي خطوة مطلوبة وضرورية تنسجم مع الموقف الاميركي، لغرض اسقاط مبررات الضغط على الحكومة السعودية في مجال تحسين أوضاع حقوق الانسان وتشجيع المشاركة الشعبية كبديل نهائي!!

وهنا تأخذ المشكلة بعدا جديدا، فالغالبية من دعاة الاصلاح في المملكة لا تعوّل قليلا على دور الادارة الاميركية في دفع عجلة الاصلاح والديمقراطية، ولكن السؤال المطروح هو بالتحديد: هل ستدخل هذه الادارة كعنصر معوّق للعملية الديمقراطية في المملكة، في حال نجح الشعب في فرضها على العائلة المالكة؟

بطريقة أخرى، هل سيطبق على المملكة ـ في هذه الحالة ـ النموذج الجزائري فتلقى العملية الديمقراطية معارضة دولية، وأميركية، أم سيطبق النموذج الكويتي، فتلقى الديمقراطية تأييد ومساندة الولايات المتحدة؟.

مصادر سياسية في واشنطن، ذكرت بأن الحديث في الاوساط السياسية الاميركية هو ليس عن شكل السلطة في الجزيرة العربية والخليج، وإنما الحديث عن المصلحة، وليس مهما الكيفية والاداة، فاذا كان غياب الديمقراطية يحقق المصلحة فسيكافح الاميركيون في سبيل الابقاء على نظام الحكم القائم، والعكس صحيح أيضا.

وقد عبر عن ذلك بوضوح البروفسور بيتر رودمان من جامعة هوبكنز في الندوة سالف الذكر حين قال «ليس من واجبنا التسريع بنزع مشروعية هذه الحكومات التي لا يبدو أنها تنسجم مع مع معاييرنا الديمقراطية»، بمعنى أننا لسنا مطالبين بتأييد الخيار الديمقراطي.

أما مدير الندوة مارتن أنديك، فطرح خيارين أمام الادارة الاميركية للخروج من اشكالية «الديمقراطية والاصولية» الاول: «الاعتماد على العملية الديمقراطية بأمل أن تهذب سلوك وأهداف الاصوليين أو النظر لهذه العملية باعتبارها زائدة لا تحتملها الانظمة الصديقة لكونها تمكن قوى غير ديمقراطية من الوصول للسلطة».

الثاني: «أن تشجيع الديمقراطية يوفر فرصة للاصولين المتغلغلين في المجتمع للحصول على السلطة بوسائل مشروعة وغير عنيفة».

ورغم ترجيح أنديك للخيار الثاني، الا أنه لم يغفل «القيم الديمقراطية الاميركية»، وقال بأن «الولايات المتحدة لا تستطيع نشر المبادىء الديمقراطية في العالم، باستبعاد الشرق الاوسط من هذه العملية، فتأييد مبدأ التطور الديمقراطي يرتبط بقيمنا».

وخلص أنديك، الى حل نهائي، وهو التزام موقف الحياد، بقوله «لا تشجيع الديمقراطية ولا عدم تشجيعها وإنما ترك الخيار للانظمة الصديقة وفقا لظروفها».

> تحرك الامراء السعوديون على عجل لتهويل «الخطر الاصولي» على المصالح الاميركية، لثني حكومة كلينتون عن فكرة تشجيع الديمقراطية في الشرق الاوسط

وهذا الحل هو الآخر ليس حاسما أو واقعيا، فالمعطيات الراهنة تؤكد على الدور الاميركي الفاعل في بعض العمليات الاصلاحية، كما في مثال روسيا حيث تشارك ادارة كلينتون بقوة في تشجيع المسيرة الديمقراطية، بل وتدفع الآن بالمملكة لأن تكون أحد العناصر الفاعلة في هذه المسيرة، ومثال آخر في الكويت، حيث بات معروفا حرص الادارة الاميركية على تطوير العملية الديمقراطية في هذه الامارة.

وهي الطريقة المعمول بها حاليا بقوة في أوساط الادارة الاميركية، وذلك باعتماد موقف انتقائي من الديمقراطية، بحيث يتم دفع بعض «الانظمة الصديقة» باتجاه الاصلاحات الديمقراطية، والتزام الحياد «إن لم يكن المعارضة» حيال الاصلاحات الديمقراطية في بعض الانظمة الصديقة الاخرى. وهو حل ينطوي على قدر كبير من المجازفة، فالى جانب كونه يعكس ازدواجية واضحة في السياسة الاميركية، الا أنه ـ كما أسلفنا ـ يضع الحكومة الاميركية أمام محك خطير خصوصا في حال قيام تجربة ديمقراطية خارج «مضلة» الرعاية الاميركية!!

وقد أجاب أنديك عن أحد المخاطر المحتملة في هذه الحالة، وقال بأنها قد تؤدي الى استمرار الانظمة الصديقة بعد أن تفقد شرعيتها، بما يؤدي الى «اغلاق باب التغيير السلمي، وبالتالي تصبح الثورة هي الاحتمال الاقوى»، وهو احتمال بات يشكل هاجسا في أوساط عدد من المسؤولين الاميركيين في الآونة الاخيرة، الامر الذي دعى البعض للتفكير في كيفية إخماد بعض الدعاوى الاصلاحية في الشرق الاوسط قبل أن تأخذ في الانتشار والتصاعد بما يحرج الادارة الاميركية.

وأيا يكن الحال، فمازال الباب مفتوحا على احتمالات عدة وأن مجرد الحديث عن الدور الاميركي في العملية الديمقراطية لا يعني كل شيء، فهو دور لن يكون في أي وقت حاسما ونهائيا، وإنما هو من العوامل الثانوية، فالعملية الديمقراطية هي داخلية بحتة، ولن يكون بمقدور العامل الخارجي تقديم أو تأخير موعدها، الا في حالات نادرة للغاية، وأن الارادة الشعبية هي الفيصل في الامر كله.

برنامج تلفزيوني عرضته شبكة «PBS» الأميركية يكشف عن معلومات خطيرة

تسليح العربية السعودية

* المملكة صرفت ٢٠٠ مليار دولار لتهيئة البنية التحتية والسلاح خلال عشر سنوات لتستخدمها القوات الأميركية متى تشاء

خمسة مليارات دولار لبرامج العراق النووية لتستخدم ضد ايران

الملك فهد وريغان خططا تحطيم أسعار النفط في منتصف الثمانينات من أجل إنعاش الإقتصاد الأميركي

قبل أن يغادر وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي بلاده لزيارة السعودية ودول المنطقة بأيام، وقبل أن تتوضح مواقف الإدارة الأميركية الجديدة تجاه السعودية، بثّ تقرير مطول يزيد على الساعة من محطة تلفزة أميركية في السادس عشر من فبراير أثار اهتمام كثير من المراقبين والمتابعين للأوضاع في السعودية ومنطقة الخليج الأخرى. وقد أعد التقرير روي أوكنور وأنتجه ايريك نادلر.

يتحدث التقرير المطول عن مسائل عديدة ندرجها في التالي:

الأمن والسلاح

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ غزا العراق الكويت وهدد جنود صدام حسين الحدود السعودية وحقول النفط الضخمة في المنطقة الشرقية. وبعد أربعة أيام من ذلك الحدث، وصل وزير الدفاع السابق ديك تشيني الى الرياض في مهمة قال عن غاياتها: «الهدف الرئيسي لرحلتي هو محاولة إقناع الملك فهد بالموافقة على استقبال القوات الأميركية. ببساطة لا بد لنا من مدخل الى المملكة، وإذا لم نستطع المجيء بقواتنا الى السعودية فإن هناك القليل مما نستطيع فعله بشأن صدام حسين في الكويت».

أخذ تشيني الى القصر الصيفي للقاء الملك فهد، وهناك يمكن القول بأن خطة بعيدة المدى قد وضعت، ولكن بقي على وزير الدفاع التغلب على آخر دقيقة مقاومة من قبل السعوديين!

يقول تشيني: «في أحد المواقف قال ولي العهد: لازال هناك كويت، يجب أن نتحرك ببطء وحذر.. ولكن الملك رد بالقول إن الكويت موجودة حقا، ولكن الكويتيين هنا موجودين في الفنادق السعودية.. وإذا لم نتحرك بصورة حاسمة فإن المملكة نفسها ستكون في خطر».

لقد تصرف الملك بصرامة..

ولقد جاءت القوات الأميركية.. حيث وافق على استقبال مئات الآلوف من الجنود الأميركيين على الأراضي السعودية، وبدأت أسرع وأكبر عملية نقل قوات ومعدات في التاريخ.

لقد كان تحرك أميركا لمواجهة خطر صدام بالسرعة والقوة والإقتدار قد أدهش العالم، ولكن تشيني والملك فهد يدركان بأن عملية تحرير الكويت لم تحدث بين ليلة وضحاها.. إنها نتيجة للعلاقة الخاصة العسكرية والإقتصادية التي تربط المملكة بالولايات المتحدة. إنها علاقة أعمق وأوسع مما يعرفه المواطنون الأميركيون عنها.

الفضل يعود لاستيعاب القوات والأسلحة الى البنية التحتية في المملكة والتي أعدت خلال عقد الثمانينات كله..

كيف تحولت المملكة السعودية الى أكبر دولة تقبل على شراء السلاح في العالم؟. وكيف كانت السنوات التي سبقت عملية عاصفة الصحراء، قد شهدت عملية بناء قواعد تحتية ضخمة وفق المواصفات والمقاييس الأميركية لتكون جاهزة لاستخدام الجنود الأميركيين الذين وصلوا الى العربية السعودية.

منعطف ١٩٧٩ وسقوط الشاه

توثقت العلاقات السعودية الأميركية الخاصة، وأصبحت شديدة السرية والحساسية الى درجة ان المسؤولين السعوديين رفضوا المقابلة أو أن تدخل الكاميرا الى بلادهم.. تزداد الخصوصية حين يسقط الشاه في ايران.

لقطة: الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر يتبادل وشاه ايران الأنخاب قبل شهور من اندلاع المظاهرات المليونية ضده، وذلك في احتفال بطهران، وبيث ذلك على شاشة التلفزيون، فكان تحديا صارخا لمشاعر شعبه.

وما بين المملكة والإمبراطورية الشاهنشاهية أوجه تقارب!.. وكذا بين الشاه وملوك آل سعود.

وفيما كان كارتر يشكر مضيفه الشاه، ويمتدح قيادته الحكيمة، ويثني على الإحترام والحب العميق الذي يتمتع بهما بين شعبه.. تندفع الملايين هاتفة: الموت لأميركا، الموت للشاه!

ويبدأ تاريخ التسلح السعودي (في الحقيقة فورة التسلح) قبل أكثر من عقد من السنين، منذ الأيام الأخيرة للشاه.

فقد كان سقوط الشاه قد أخذ صناع القرار السياسي الأميركي وفاجأهم.. لقد سقطت الترسانة الضخمة من الأسلحة بيد الأصولية، فاهتزت واشنطن.

يقول وليام كوانت، عضو في مجلس الأمن القومي الأميركي يومئذ، وصاحب مؤلف كتاب: السعودية في الثمانينات: «كان هناك شعور متعاظم بالقلق بأن ما جرى في إيران ما هو إلا بداية موجة ستصل ضفة الخليج الأخرى، وأن العربية السعودية قد تكون التالية أو في الخط الأول من المقدمة. كان ذلك كارثة بالنسبة لنا لو حدث. ومن هنا كان اهتماما متمحورا على بناء نظام أمني داخل وخارج شبه الجزيرة العربية، وذلك للتأكد من أن تأثيرات الثورة الإيرانية لا تنتشر. كان الأمر صعبا، فالسعوديون لم يكونوا طيّعين إزاء الأطروحة القاضية بأن تتواجد قوات أميركية على أراضيهم».

ويضيف كوانت: «لقد كانوا مستعدين لدفع المال من أجل تمويل تلك القوات، ولكنهم كانوا يريدونها بالقرب منهم وليس في أراضيهم».

لقطة: الأمير عبد الله، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني يستقبل مستشار كارتر للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي

في موقع عسكري، وهي زيارة للبحث عن وسائل أمنية جديدة للسعودية.

وهنا يدعو بريجنسكي - ردا على الثورة الإيرانية - الى بناء عسكري هائل في منطقة الخليج تكون العربية السعودية مرتكزه ومحوره. لهذا - يقول آنف الذكر - «طورنا العرض المتعلق بتطوير القوات العسكرية السعودية، وأيضا فيما يتعلق بالترتيبات المرتبطة بالمعدات والأسلحة والمسائل اللوجستية الأخرى في المنطقة».

«لم نطلب من السعوديين قواعد عسكرية أميركية.. ولكننا طلبنا مدخلا».. يقول بريجنسكي ويضيف بأنه، من الناحية العملية، لا يوجد فرق بين أن تكون القواعد أميركية وبين أن يسمح للقوات الأميركية باستخدام قواعد للغير.

لقد كانت العربية السعودية البديل المنطقي لإيران الشاه.. ولكن لم ذلك؟. أليس من أجل النفط وحراسة حقوله؟. يقول بريجنسكي حول المصالح والأهداف المشتركة بين العائلة المالكة والولايات المتحدة: «نحن نريد نفطهم، ولهذا يجب أن نتأكد بأنهم أصدقاء!، وفي المقابل سنكون مشغولين بحماية أمنهم، وهم في نفس الوقت يعتمدون كليا من الناحية الأمنية علينا في منطقة غنية تعصف بها الأزمات.. وبالتالي هناك اعتماد متقابل»!

في سبيل مواجهة الإمتدادات المحتملة للثورة الإيرانية وتهديدها للمصالح الغربية، كان يهم السعوديين والولايات المتحدة تهيئة البنية التحتية العسكرية، في وقت بدأت مبيعات السلاح للسعودية في التصاعد مترافقة مع تصاعد ايرادات النفط منذ منتصف السبعينات الى أن بلغت الذروة بداية الثمانينات حيث كانت مداخيل العربية السعودية من النفط في ١٩٨١ مائة وستين مليار دولار.. كثير من هذه الأموال ذهبت لشركات البناء والهندسة الأميركية مثل بكتل، وذلك للمساهمة في تحديث المملكة المتسارع!

المهم هو البنية العسكرية، وصرف المزيد من المال على السلاح الأميركي.. يقول ستيفن امرسون ذي الميول الصهيونية، وهو الذي كتب عن اللوبي السعودي في أميركا في كتابه: THE AMERICAN HOUSE OF SAUD

أصبحت السعودية أكبر دولة مربحة للولايات المتحدة في كل أنحاء العالم. ففي عام ١٩٨٥ - على سبيل المثال - استلمت العربية السعودية من الولايات المتحدة ما قيمته ٧٠ مليار دولار من التجهيزات العسكرية والبناء».

الطلب الرئيسي على السلاح ومتعلقاته جاء عام ١٩٧٩، بعد انتصار الثورة الإيرانية، حينما طلب السعوديون طائرات الأواكس، الرادار الطائر الأكثر تطورا في العالم. إثنان فقط كانا يعرفان أن صفقة الأواكس كانت جزءا من عملية بناء ضخمة للقواعد السعودية والتي ستستخدم وقت الحاجة من جانب الأميركيين.

عرض كارتر بيع السعودية خمسا من الأواكس، ولكنه خسر الإنتخابات قبل ان يتحقق ما يريده. ووصل ريغان الى الحكم، فكان أكثر حماسة لبيع العربية السعودية تلك الطائرات.

لقد كان أمرا مدهشا - يقول كوانت - فريغان معروف بعدائه للعرب ومن الداعين لتوثيق العلاقة مع إسرائيل، ولكنه أدهش الجميع حين كان أول قراراته هو الموافقة على موضوع تسليح السعودية بخمس طائرات أواكس مع كامل أطقمها ومتعلقاتها . كانت صفقة ضخمة كلفت ٨،٥ مليار دولار «ولربما كان المبلغ الخيالي أحد أهم أسباب موافقة الرئيس لأنه عمل رابح».

تحرك اللوبي الصهيوني في أميركا معارضا صفقة الأواكس بشدة، والسبب كما قال أمرسون «الخوف من أن تقع هذه الأسلحة في يوم ما في ايد معادية لإسرائيل»!

الجنرال ريتشارد سيكور، في البنتاغون، كان احد أعمدة صفقة الأواكس، وقد شارك هو وأوليفر نورث وآخرون في ترتيب فصولها، وحسب رأيه فإنهم جميعا كانوا يؤدون أدورا في بناء الترسانة الأميركية في الأراضي السعودية.

اكتشف أحد محرري الواشنطن بوست «ارمسترونغ» خللا في الحسابات، هكذا بدا له الأمر لأول وهلة، فقيمة الصفقة يجب أن تكون اقل مما أعلن إلا أن يكون لها ملحقات .. وشيئا فشيئا بدت معالم البناء العسكري السعودي الأميركي تتضح، فاستدعي سيكور للمساءلة في الكونغرس لمدة يومين للتعرف على التفاصيل. وتبين كما قال ارمسترونغ أن الصفقة لم تكن سوى جزءا من صفقة أكبر تصل الى خمسين مليار دولارلبناء قواعد عسكرية سرية في السعودية.

ويعترف الجنرال سيكور، بأنه مارس ضغطا على الصحافي ليؤجل نشر مقالته في الواشنطن بوست حتى يصوت الكونغرس عليها. وفعلا حصل التأجيل الذي قدر له أن يكون يوما واحدا، ولكنه تأجل لأربعة أيام، وحينها كان كل شيء قد انتهى!

مما جاء في المقال أن الصفقة ذات الخمسين مليار دولار تتضمن بناء قواعد وتجهيزها بالأسلحة للإستخدام الأميركي، كما تتضمن برامج دفاع استراتيجية أرضية عن حقول النفط. ورغم أن المعلومات التي وردت في مقال الصحافي قد نفاها مسؤولون عديدون بينهم وزير الدفاع الأميركي نفسه كاسبار واينبرغر، إلا أن الوقت جاء ليثبت صحة ما كتب، حيث تشير التقديرات في اعلاها الى ان الصفقة تكلف نحو ستين مليار!

يقول لورنس كور، مساعد وزير الدفاع آنئذ: إن الإتفاق يومها مع السعوديين أي قبل عشر سنوات تقريبا من غزو الكويت كان يقوم على أساس أن تشتري السعودية كميات ضخمة من السلاح الأميركي والتقنية الحديثة وتجهيز القواعد العسكرية «وفي الحقيقة نحن حصلنا على موانيء وقواعد جوية لأميركا في ذلك المكان من العالم - السعودية - دفعت تكاليفها بالكامل من قبل السعوديين ، ومن أجل أن تستخدمها الولايات المتحدة متى احتاجت أو أرادت أن تذهب الى هناك».

ريتشارد ميرفي، سفير أميركا في السعودية بين عامي ١٩٨١-١٩٨٣، يقول بأن الجنود والضباط الأميركيون لا يشعرون بغربة في تلك القواعد.. إنهم يستخدمون طائرات أميركية وقواعد أميركية ونمط حياة أميركي، ومختلف التجهيزات تأتي من الولايات المتحدة، وهناك أكبر محطة وقود للطائرات في العالم.. «إنهم يشعرون بأنهم في بلادهم».

وحين خلف ديك تشيني استكمل مهمة بناء القواعد التحتية العسكرية السعودية بحجة مكافحة ايران ولغرض الإستخدام الأميركي.. إنها قواعد لا تكلف شيئا بل مربحة خلاف كل القواعد العسكرية الأميركية في العالم. يقول تشيني بأنه كانت هناك العديد من المسائل المتعلقة في الثمانينات بالتسلح السعودي.. بطائرات الأواكس نفسها وبطائرات إف ١٥، وهناك مواضيع أخرى ذات أهمية خاصة تتعلق ببناء التجهيزات، وقد ركز تشيني على موضوع الموانيء البحرية العسكرية فالميناء مهم جدا للقواعد، ولهذا كان هناك عمل متواصل خلال الثمانينات قامت بأغلبه الولايات المتحدة من أجل تجهيز نحو عشرة من الموانيء العسكرية! مثال التعاون القوي في الثمانينات هو: قاعدة الملك خالد (مدينة الملك خالد) في حفر الباطن، وقد ابتنيت بسرية بالقرب من الحدود العراقية السعودية، ولعبت دورا أثناء غزو العراق للكويت. وتوجد بالقاعدة ملاجيء خاصة للقيادة ضد الغارات النووية.

إن كلفة القاعدة التي ساهمت في بنائها ثلاث جهات أميركية (المخابرات المركزية، وسلاح الهندسة الأميركي، ووكالة الأمن الوطني) غير معلومة، ولكن حسب مجلة جينس ويكلي فإنها كلفت حتى عام ١٩٨٤ ثمانية مليارات دولار.

وعاد ارمسترونغ بعد عشر سنوات من تاريخ عقد صفقة الأواكس للبحث في مواضيع التسلح السعودي، وحسب دراساته فإن ما صرف خلال ١٢ عاما أي حتى ١٩٩٢ يبلغ في أقل التقادير ١٦٠ مليار دولار، بينها ٩٥ مليار دولار على السلاح، و٦٥ مليار دولار صرف على البنية العسكرية التحتية. وغطت تلك النفقات تكاليف تسعة موانيء عسكرية ضخمة، وأوجدت نظام تحكم قيادي قسمت المملكة بموجبه الى خمس مناطق تدار من موقع واحد، مئات من المقاتلات الأميركية، قواعد عسكرية متعددة مع تحصينات سرية ضد الهجوم النووي، عشرات من المدرجات لهبوط الطائرات وغيرها في كل أنحاء المملكة.

وحتى الآن هناك أعضاء في الكونغرس لا يدركون حجم المنشآت العسكرية التي ابتنتها الولايات المتحدة في السعودية، وأيضا فإنم لم يطلعوا على الأهداف من ذلك.. ولقد تنبه البعض لحجم تلك المنشآت أثناء استقبالها لنصف مليون مقاتل أجنبي بكل سهولة!

السناتور الجمهوري جيمز جيفر، عضو اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى قال إنه لا يدرك حجم تلك المنشآت، وأضاف : «كان استيعاب القوات الأميركية مدهشا بالنظر لضخامة حجمها».

عضو كونغرس قال بأن المعلومات عن المنشآت السعودية لم تكن متوفر له ولكثير من الأعضاء، وحتى الآن لا يسمح لي بالحصول على المعولمات . واضاف «أنا لا أفهم العلاقة الخاصة بين الإدارة الأميركية والعربية السعودية ـ واستدرك ـ الحقيقة أنها علاقة بين بعض الأفراد في تلك الإدارة وليس كلهم».

عضو كونغرس آخر، قال بأن هذا النوع من المعلومات لا يطلع عليه الكونغرس ولا المواطن الأميركي.

لكن مسؤولا عسكريا في الإدارة حسم الأمر بقوله: يجب أن نعترف بأن السعوديين يدفعون أكثر من أي جهة أخرى!

الهدف اسقاط النظام في ايران

ساهمت المملكة مساهمة كبرى في مواجهة الإتحاد السوفياتي الى أن انهار، فبعد ان احتل السوفييت أفغانستان خشي السعوديون من تمدد السوفييت الى الخليج فدعموا الولايات المتحدة بالمليارات لتمويل «المجاهدين» بطريقة غير مباشرة. كما ساهموا في مكافحة الشيوعية في أماكن أخرى من العالم: نيكاراغوا مثلا. يقول ريتشارد سيكور أنه طلب شخصيا من السعوديين أن يدفعوا ملايين لتمويل الكونترا ضد الحكومة النيكاراغوية، وخلال الفترة تلك دفعوا بين ٢٠ ـ ٣٠ مليون دولار «بطلب من رئيس الولايات المتحدة شخصيا».

غير أن التعاون الأميركي السعودي كان متمحورا خلال الثمانينات حول موضوع أخطر من محاربة الشيوعية.. إنه مكافحة الثورة الإيرانية. وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لأن «صدام حسين كان لديه استعداد لأن يكون الأداة لاحتواء ايران».

يقول مؤلف كتاب DEATH LOBBY كينيث .ر تنمرمان، والذي يحكي قصة تسليح الغرب للعراق، يقول أن السعودية وأميركا كانتا وراء الحرب. «في صيف ١٩٨٠ ، بدا أن العراق متحمس لأخذ موافقة أميركا لغزو ايران، وقام عدد من المسؤولين العراقيين الكبار وبينهم وزير الخارجية بزيارة السعودية والعاصمة الأردنية عمّان لاستشارة المسؤولين الأميركيين والتأكد من أننا لن نعترض على غزو ايران».

ـ هل اعترضنا؟.

* بالتأكيد، أننا لم نعترض!

لقطة: في الخامس من اغسطس ١٩٨٠ ، زار الرئيس العراقي صدام حسين السعودية، واستقبله الملك فهد بحفاوة بالغة واهداه نسخة من القران الكريم انكب صدام يقبلها باسما.

واعتمادا على بعض التقارير ، فقد أبلغ صدام السعوديين بأنه يستعد لشن الحرب. (أكد هذا فيما بعد الملك نفسه والسفير القصيبي في لندن في كتاب منشور له، حيث قالا ان صدام أراد رأيهما وادعى القصيبي ان الملك فهد أبلغه بأن الدخول في الحرب سهل ولكن الخروج صعب، ويقول السفير بأن صدام اتهم الملك بالجبن، لكن سياق الأحداث لا ينبيء عن أية مصداقية لهذه الحادثة فالتخطيط الأميركي السعودي هو زج العراق في الحرب وكان صدام يعرف ذلك وكانت له أهدافه الخاصة).

ستة أسابيع بعد تلك الزيارة ، غزا العراق ايران في العمق، واتهم رادبو طهران العراق بقوله: «الحكومة العراقية وبدفع وتخطيط من الإمبريالية الأميركية، بدأت اعتداءها على أراضينا». وردت في اليوم التالي على ذلك الغزو فكانت الحرب المدبرة. «كان السعوديون يخافون من سيطرة إيران وانتصارها على العراق الأمر الذي سيؤدي الى اقامة جمهورية اسلامية، وهذا يعني تهديدا للمملكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. هذا ما يقوله هارولد تايشر الذي خدم في مجلس الأمن القومي الأميركي بين ١٩٨٢ و ١٩٨٧. وأضاف: «لقد ناقشت موضوع الحرب في لقاءات مع الملك فهد والأمير سعود وسعوديين آخرين. كان أهم موضوع في الأجندة السعودية طيلة الثمانينات هو: كيف يمكن منع توسيع الحرب ومنع وصول لهيبها الى المملكة».

طيلة سنوات الحرب قدم السعوديون ـ وبمعرفة الولايات المتحدة وموافقتها ـ للعراق المال والسلاح والمعلومات الإستخبارية. يقول هارولد «لقد وفر السعوديون الدعم المالي، والدعم اللوجستي، والمعلومات الإستخبارية. وكانوا يسلمون المعلومات التي لدينا عن الوضع العسكري الإيراني وتقديراتنا له الى العراق. وأعتقد أن جزءا من تلك المعلومات سلّم للعراق قبل أن يبدأ صدام غزوه لإيران».

أما ريتشارد ميرفي ، الذي يعرف برجل الأواكس، يقول أنه منذ عام ١٩٨٣ بدأت مشاركة العراق في معلومات الأواكس عن الوضع الإيراني «نعلم أحوال سلاح الجو الإيراني وقدراته، كما نقدر أهمية توفير الأمن لحقول النفط في المنطقة الشرقية السعودية.. وفي تلك الفترة الحرجة وفرت الأواكس التحذيرات بشأن المقاتلات والقاذفات الآتية من ايران».

لقد وفر السعوديون للعراق عشرات المليارات من الدولارات.. كم قدم السعوديون؟.

لا أحد يعرف الرقم بالدقة فالتقديرات مختلفة.

يقول ميرفي أن الدعايات في الرياض تقول أن الحكومة السعودية كانت تدفع مليار دولار شهريا للعراق.

اما جيمس أيكنز، السفير الأميركي السابق في السعودية بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ فيرى أن «الكويت والسعودية لا بد وأنهما دفعا أكثر من ستين مليار دولار، بنسبة ١ الى ٢ ، من السعودية أربعين ومن الكويت عشرين»!

دعم السعودية لبرنامج العراق النووي

وكشف البرنامج التلفزيوني ولأول مرة «أن السعودية قدمت سلاحا أميركيا للعراق خلافا للقيود التي يفرضها الكونغرس والتس تستهدف منع تسرب السلاح لدول المواجهة مع اسرائيل، ولكن يبدو أن الأميركيين لم يمانعوا من تسليمها للعراق مادامت ستستخدم ضد ايران.

في فبراير ١٩٨٦ سلّمت السعودية العراق مئات من القنابل الأميركية ذات وزن الطن من نوع M»K»A»Dولكن هذه المخالفة لقوانين بيع السلاح بقيت سرية حتى أبريل من العام الماضي ١٩٩٢، حين نشرت لوس انجلس تايمز الخبر الذي أعد من قبل ماري واس. وحسب التقرير المنشور فإن شحنة القنابل كانت جزءا من خطة عشرية لتسليح العراق بالسلاح الأميركي.

وحسب ماري واس، فإنه في ١٩٩٠ تسلمت الولايات المتحدة معلومات استخبارية عسكرية تفيد بأن العربية السعودية ساعدت العراق في جهوده لبناء قوة نووية، وذلك بالإعتماد على تقارير المخابرات المركزية الأميركية سي . آي . أيه في يونيو ١٩٩٠، أي قبل غزو العراق للكويت بنحو شهر. تقول المعلومات الواردة في التقرير أن السعودية قدمت خمسة مليارات دولار لبرنامج العراق النووي. واعتمادا على تقرير السي اي أيه فإن القصة تبدأ في عام ١٩٨٥ حين حولت السعودية بعضا من المال الى العراق عبر بنك الخليج الدولي GULF INTERNATIONAL BANKوالذي كان يومها مملوكا لكلا الحكومتين العراقية والسعودية.

وتحدث معدو التقرير مع جهات في السي آي أيه ووكالة الإستخبارات العسكرية التابعة للبنتاغون فأكدت الأخيرة أن أول أخبار الموضوع جاءت في عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٨ حولت السعودية مبالغ الى العراق في بيرن بسويسرا، ومع أنه لم يكن معلوما بالدقة أين صرفت الأموال لكن في المجمل علم أنها صرفت على تطوير شبكة صواريخ بالستية وسلاح نووي.

السفير الأميركي السابق جيمس اكنز يعتقد بأن الرابط بين السعودية والعراق في المجال النووي، جاء بعد ضرب اسرائيل للمفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١ «يجب أن نتذكر أن الطيران الإسرائيلي أغار على المفاعل عبر الأراضي السعودية، وكان السعوديون متضايقين بشدة، وفي ذلك الوقت بالذات اتخذ قرار تصنيع سلاح نووي باعتباره الطريق الوحيد للوقوف أمام اسرائيل بحيث يصنع السلاح في بغداد والسعودية تدفع قيمة

الصواريخ».

ويقول أيكنز بأن اسرائيل التي تمتلك نحو ٢٠٠ قنبلة نووية تهدد كل المدن العربية بالفناء أشعرت السعوديين وغيرهم بضرورة ايجاد سلاح رادع على الأقل.

لقطة: الملك فهد يركب مع صدام حسين في سيارة واحدة، يقودها صدام حسين نفسه، وتوضيحا لعمق الصداقة بين الرجلين، أخرج العراق جموعا غفيرة لتحية الملك فهد أثناء زيارته للعراق تحمل صوره وتهتف بإسمه، وقد اعتبرها الملك فيما بعد خدعة وغدر من صدام وجزءا من تخطيطه لغزو الكويت.

في الكابيتل هيل لا يبدو الحديث عن الرابط النووي السعودي العراقي خافيا عليهم، ولكن التفسير يختلف تماما عن تفسير أيكنز. يقول السناتور جون غلين «إذا وضع السعوديون المال لتطوير القدرات الحربية العراقية في ذلك الحين، فأنا أتفهم ذلك، ولكن إذا كانت الخمسة مليارات من اجل صناعة قنبلة اسلامية ، فذلك أمر آخر، ولكنني لم أسمع ادعاءا بهذا من قبل».

والمعنى واضح، فالإدارة الأميركية تعتقد بان تطوير السلاح النووي العراقي كان لمواجهة ايران وليس لأي أمر اخر، ومن هنا يمكن تفهم سبب الصمت الأميركي.

ديك تشيني ، وزير الدفاع السابق، سُئل عن موضوع تمويل المملكة السعودية لبرنامج العراق النووي فرفض في البداية الإجابة، ثم علّق بأن الأمر إذا كان تقريرا سريا فإنه لن يتحدث عنه. ومع هذا علّق بقوله أنه من الصعب عليه تصديق أن السعودية قدمت خمسة مليارات للعراق لتطوير ترسانته النووية.

أما جيمس بيكر وزير الخارجية السابق وكذا روبرت غيتس رئيس الإستخبارات المركزية السي اي أيه، فقد رفضا التعليق بتاتا على الموضوع.

انتهت الحرب العراقية الإيرانية بعد ثمان سنوات وخلفت مئات الألوف من القتلى الإيرانيين ونحو مليون جريح. لقد نجحت العربية السعودية في سياستها تجاه ايران، فقد منعت الأخيرة من السيطرة على بغداد!

ولكن...

بعد عامين غزا صدام الكويت وهدد حلفاءه السعوديين!!

محنة النفط

انه النفط الذي جعل العلاقة الأميركية السعودية الخاصة خاصة فعلا.

بدون النفط ليس هناك حلفاء.

أميركا لن تكون لها مصلحة في الدفاع عن السعودية إذا لم يوجد النفط.

وفي الوقت الحالي فإن العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى في تزويد الولايات المتحدة من النفط، حيث تستورد الأخيرة منها وحدها ما يقارب ربع احتياجاتها.

النفط السعودي مهم لكل الأميركيين..

وكذا أسعاره (الرخيصة!)

إن أسعار النفط تحوز أهمية قصوى في العلاقات السعودية الأميركية الخاصة، بل تكاد تكون حجر الأساس.

خلال الثمانينات أصرّت إدارة ريغان وبوش على أن تكون قوى السوق هي المحدد الأول والنهائي لسعر برميل النفط.

خبير نفطي يقول: السوق هنا يعني حكومتين: الولايات المتحدة والمملكة السعودية. ويقول آخر: السوق الحر كلمة مضلله، لم يكن هناك يوما سوق حرة في كل الأحوال كان هناك من يسيطر عليه. روكفلر مرة، وشركات النفط الأميركية والبريطانية، وأوبك. السوق لم تكن حرة ابدا.

ومعظم المحللين النفطيين يعتقدون بأن هناك اتفاقا بين السعودية والولايات المتحدة ـ اتفاقا سريا ـ لتحديد اسعار النفط.

في فبراير ١٩٨٥، بدأت أزمة الإقتصاد السعودي وفي ذلك العام زار الملك فهد واشنطن والتقى بريغان. كانت أول زيارة لفهد الى واشنطن منذ أصبح ملكا. وقد قضى الملك خمسة أيام ناقش فيها والمسؤولين الأميركيين الكثير من المواضيع وفي مقدمتها أسعار النفط.

ألحت الإدارة الأميركية على الملك فهد بأن يخفض اسعار النفط الى حد الإنهيار، وقد كان معنى قوى السوق هو أن تنتج السعودية كميات ضخمة من النفط، بمساعدة حلفائها الخليجيات..

لقد خُدع الملك فهد من قبل المسؤولين الأميركيين، فحطم اقتصاد المملكة كما حطم اقتصاديات دول العالم الثالث المصدرة للنفط.

«لقد رسم موظفو حكومتنا للسعوديين لوحة وردية جميلة إذا ما انهارت أسعار النفط. قالوا لهم أن الطلب سيزداد على النفط، وأن السوق سيزداد، وأن الولايات المتحدة وأوربا ستزيد من استهلاكها النفطي.. لقد قادوهم لجعل أسعار النفط متدنية».

كانت أكبر حماقة ترتكب من قبل الملك فهد..

حماقة لا ينساها له التاريخ.

عاد الملك الى الرياض، ولم تمض سوى تسعة أشهر فحسب حتى وصلت اسعار النفط الى تسعة دولارات للبرميل بعد أن كانت ٢٧،٥ دولارا.

كان الأميركيون يريدون المحفزات لإقتصادهم المريض، وكانت الإدارة الأميركية الجمهورية تسعى لمكسب سياسي بعيد ترشيح الاخرين.

وفيما كانت الولايات المتحدة تحصد المكاسب كانت المملكة تستهلك مخزونها واحتياطيها النقدي، وكانت تشاجر دول الأوبك الأخرى على حصص الإنتاج، فيما عصفت الأزمات الإقتصادية والإجتماعية كل البلدان المنتجة والمصدرة للنفط.

لم يزد الإستهلاك ولم تحصل المملكة على مردود.. وفي خضم الشجار، أقال الملك فهد وزير النفط الشيخ أحمد زكي يماني، لأنه ـ كما يبدو ـ لم يلتزم باللعبة التي اتفق الملك فهد مع إدارة ريغان على لعبها.

كانت هناك مؤامرة غبية دفعت المملكة كل ما لديها ولاتزال وستدفع في المستقبل من احتياطي أجيالها. ولا أحد يعلم ما هي المصلحة الحقيقية من ضرب اسعار النفط وانهيارها، والمدهش كيف صدق الملك فهد تحليلات الأميركيين؟!

في عام ١٩٨٦ هبطت اسعار النفط أكثر مما هو متوقع الى أن وصلت ٩ دولارات، الأمر الذي أدى الى زيادة المنتجين للنفط المستقلين في الولاية المتحدة حيث أغلقت العديد من الشركات أبوابها، وسرحت عمالها. وهنا زار بوش نائب الرئيس الأميركي السعودية لكي يمنح الحياة في سعر النفط الذي انهار أقل مما ينبغي!

وفعلا خفّضت المملكة انتاجها بعد زيارة بوش وخلال سبعة أشهر وصل سعر النفط الى ١٨ دولارا للبرميل بعد أن كان تسعة دولارات.

كانت أميركا تريد نفطا رخيصا، وليس هناك أرخص من النفط السعودي، ولكن ـ من وجهة نظر المنتجين المستقلين للنفط في اميركا ـ فإن انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى الإعتماد على الخارج أكثر فأكثر مما يعني تهديدا للأمن القومي!. ففي عام ١٩٨٥ كانت الولايات المتحدة تستورد ١٣٢ ألف برميل يوميا، من النفط السعودي. وفي عام ١٩٩٢ وصلت الى مليون وثمانمائة ألف برميل. ويتوقع أن تصل في عام ١٩٩٧ الى مليونين وأربعمائة الف برميل يوميا.

تخفيض أسعار النفط بالإتفاق بين فهد وريغان مؤامرة غبيّة كانت المملكة أول ضحاياها!

وجاءت حرب النفط الأولى ـ حرب تحرير الكويت ـ لتزيد من متانة العلاقات الأميركية السعودية!

نصف مليون مقاتلة ومقاتل على الأراضي السعودية أوجدوا انشقاقا في المجتمع السعودي، وصداما بين المعتدلين الموالين للغرب كالملك فهد، وبين الأصوليين الإسلاميين الكارهين للغرب.

«الأصولية المصادمة للولايات المتحدة ومثلما حدث مع ايران الشاه واطاحت به في ١٩٧٩، ستكون حلما مزعجا لصنّاع السياسة الأميركيين».. لا أحد يدري ماذا يصنع إذا ما تغيرت الحكومة الحالية، الجميع يريد «الملكية السعودية» أن تبقى حاكمة. ولكن ليس كل الأخطار خارجية ـ العراق ، ايران، اسرائيل ـ فقد علمنا التاريخ أن الخطر الداخلي يتنامى.

والآن هناك إدارة أميركية جديدة لا يعلم توجهاتها تجاه العربية السعودية ((بل عُلمت لأن المقال كتب قبل أن تتضح توجهات الديمقراطيين، وقد توضحت الآن فعلا وتقضي كما يريد الجناح المتصهين في الخارجية الأميركية دعم العائلة السعودية المالكة وعدم الدفع باتجاه التغييرات الديمقراطية))).. ولكن طالما أن الإقتصاد الأميركي يعتمد على النفط السعودية، فإن الأمن القومي الأميركي بحاجة للدفاع عن العربية السعودية!

معركة الانتخابات اليمنية في اطارها المحلي والاقليمي

عبد الرحمن النعيمي

ستكون واضحة معالم الصورة الانتخابية إثر صدور هذا العدد من «الجزيرة العربية»، وبالتالي فإن المسافة بين الكتابة والقراءة هي مسافة نوعية، حيث الحدث لم يحصل الا بمقدماته في الاولى، بينما سيكون اليمن قد وضع أقدامه في الثانية، مما يجعل القارىء في موقع المقارن بين النقطتين.

وحيث باتت الوحدة العربية مجال تندر وسخرية للتجارب الفاشلة التي قادتها عدد من النظم العربية، يتقدم اليمن بتجربته ليدلل على أن الوحدة هي قرار سياسي، ارادة لازالة حواجز أمام التقدم العربي، الاقليمي أو الشامل، والمسؤول الاساسي عن تقدمها أو عرقلتها هي القيادات الحاكمة وليس الجماهير التي من مصلحتها تحقيق الوحدة الاقليمية أو الشاملة.

وحيث يضع الكثيرون أياديهم على قلوبهم خوفا من عودة التشطير وتمزق اليمن الى أشطار، يرتفع صوت اليمنيين قائلا أن الوحدة قدرنا النهائي، كما عبر عن ذلك قيادات الاحزاب اليمنية مجتمعة.

وحيث راهن البعض على تفجر الاوضاع إثر الاغتيالات السياسية والجسدية، فإن الموقف العام في اليمن كان حكيما للغاية فلا للتصعيد والثارات ونعم لصوت العقل والحكمة وعدم الانجرار وراء الاستفزازات.

وعندما ارتفعت اصوات في الداخل والخارج محذرة من «صومله» اليمن و«لبننته» ، خاصة بعد حوادث العنف التي اجتاحت المدن الكبرى احتجاجا على الوضع الاقتصادي والفساد الاداري كان الرد حكيما: لابد من الحوار وعدم الانسياق وراء العواطف، فالمصلحة الوطنية اليمنية فوق المصالح الحزبية والشخصية.

وعندما كان البعض يدفع باتجاه الدمج بين المؤتمر والاشتراكي لإقامة «اتحاد قومي» يذيب تجربة الحزبين ويعيد صيغة الحكم القديمة بثوب جديد، كان الديمقراطيون في المؤتمر والحزب يؤكدون على التحالف والتنسيق وتطوير العملية التعددية، ويوقعان عليه هو «توطيد المشروع النهضوي الحضاري وصيانته وتعزيز المسار الديمقراطي في حياتنا الجديدة، وتوفر المناخ المناسب لحماية الامن والاستقرار» مشددا على أن السلطة السياسية الديمقراطية لا يمكن أن تقوم الا على أساس «اليات منتخبة انتخابا حرا تعبر عن ارادة شعبية حقيقية ذات قاعدة اجتماعية واسعة»، وبذلك حسم النقاش في موضوعة الدمج والتأكيد على التعددية وضوروتها.

وحيث تزايد الخوف من الاجهزة الامنية والمؤسسة العسكرية والتسلط الفردي والعودة الى القديم، كان الرئيس ونائبه يؤكدان على الانتخابات الحرة النزيهة، عن طريق الهيئة العليا للانتخابات، دون أن نغفل الاخبار عن التجاوزات هنا وهناك ، والتي تشير اليها هذه الصحيفة اليمنية أو تلك متحدية أجهزة الامن والاعلام!

وسط صعوبات كبيرة للغاية سياسية واقتصادية واجتماعية ، تتقدم المسيرة الديمقراطية لليمن، في الخطاب السياسي للحزبين الحاكمين، وعلى أرض الواقع، وتجري انتخابات الـ ٢٧ أبريل بعد التحضيرات المكثفة لها، والتي استدعت تمديد الفترة الانتقالية ستة أشهر أخرى.

وتكتسب هذه الانتخابات أهمية بالغة بالنسبة لليمن ومحيطها للاسباب التالية:

أولا: أنها المرة الاولى التي يشعر الجميع ـ الاحزاب والمنظمات السياسية ـ أن الانتخابات ستقرر مصير البلد ومستقبله. وقد أعرب الرئيس اليمني عن أمله بأن تنهي هذه الانتخابات «الفوضى الادارية والمالية والتسيب المالي والاداري والفساد والـرشوة» و«تنهي كل الازدواجية وسلبيات الفترة الانتقالية وموروثات عهود التشطير والحسابات الخاطئة لدى القوى المعادية للثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية » كما جاء في كلمته الى وحدات القوات المسلحة يوم ٩٣/٣/٣٠.

أما نائبه، فقد اعتبر «الانتخابات مقدمة للاستفتاء على بداية المشروع الذي نطمح اليه وهو بناء النظام اليمني الجديد»، و«نحن نتمنى أن نقدم هذا المشروع لامتنا العربية من أجل أن يكون خطوة على طريق المشروع العربي الحضاري الديمقراطي» كما جاء في مقابلة له مع مجلة الشاهد.

ثانيا: إنها المرة الاولى التي ستكون الانتخابات فيها ذات مدلول سياسي يؤثر على مستقبل الحياة السياسية، اذا ما قورنت بالانتخابات التي كانت تجري تحت حكم الحزب الواحد في الجنوب والشمال قبل الوحدة، فقد كانت تلك الانتخابات

متأثرة بالنموذج «الشيوعي» أو عقلية الوصاية والديكتاتورية على الجماهير، وكانت تلك المجالس مفصّلة حسب مقاسات الحاكم حزبا أم فردا يحددها أنّى شاء.

بالرغم من كونها نوعية، ورغم تشديد مجلس الرئاسة والحزبين الحاكمين على ضرورة النزاهة وحرية اختيار الناخبين لممثليهم، وماتضمنه ميثاق العمل السياسي الذي أوقعه الحزبان في نهاية مارس ١٩٩٣، من مبادىء وأسس متقدمة لضبط وترشيد العمل السياسي، فإن التجاوزات تحصل في هذه المدينة أو تلك مما أثار مخاوف بعض الاحزاب.

ولا شك أن الانتخابات ستعيد صياغة الخارطة السياسية اليمنية وستكشف حجم ووزن القوى السياسية في اليمن، وقد سادت البلبلة طيلة الفترة الانتقالية موضوعة التحالفات، وكان لها تأثيرها السلبي على الدولة بحكم التقاسم بين الحزبين.

فالمؤتمر لا يريد أن يخسر موقعه كحزب حاكم، ويتمنى أن تكون تجربته شبيهة بتجربة الاحزاب الحاكمة في عدد من البلدان العربية، وحتى متردد بين التحالف مع الاشتراكي الواقع على يساره، أو تجمع الاصلاح الواقع على يمينه. فهناك عناصر تشده باتجاه التحالف مع الاشتراكي، وأخرى تشده باتجاه التحالف مع التجمع، وحيث أنه تجمع مصالح حول الدولة، فلا يمكن اعتباره حزبا بالمعنى المتعارف عليه، ولذا فإن نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الاجهزة قد تحجّمه، ومن منطلق اتاحة فرص متساوية أمام الجميع، فقد وضعت اللجنة العليا للانتخابات ضوابط صارمة في «دليل الدعاية الانتخابية» الذي أصدرته في نهاية مارس بحيث يتساوى الجميع في الدعاية الانتخابية وإمكانيات الوصول الى الناخب بوضع اجهزة الاعلام تحت تصرف الجميع، وعلى قدم المساواة.

إن الخوف من نتائج الانتخابات هي التي جعلت الحزبين الحاكمين والقوى السياسية تمدد الفترة الانتقالية الى ثلاث سنوات تقريبا بدلا من ثلاثين شهرا.

فقد كان الحزبان الحاكمان في صنعاء وعدن مقررين لوحدهما قبل الوحدة، ولا وجود لمعارضة علنية، وبالتالي كان المجلس النيابي شكليًا، وبعد الوحدة، انضم المجلسان الى بعضهما البعض وأضيف الى أعضاء المجلس الجديد عددا من الشخصيات التي اتفق عليها الطرفان، وبالتالي فإن عقلية الاستفراد بالسلطة لا يمكن التخلي عنها بين ليلة وضحاها، وتحتاج الى جهاد حقيقي للتخلص منها، لتقبل الرأي الاخر.

وحيث شهدت الفترة الانتقالية توترات بين الفترة والاخرى بين الحزب والمؤتمر، دون الاخلال بالتحالف أو فكه، ودون توسيع التحالف الحاكم، فقد كانت تلك الفترة ضرورية لتعويد كل من الحزب والمؤتمر على مشاركة الاخر معه في اتخاذ القرار، بعد أن كان فرديا على مستوى الحاكم أو الحزب، وتصبح عملية التحالف الواسع ممكنة لاحقا بعد هذه الفترة، وهكذا تتردد مقولة «الائتلاف الحاكم» بدلا من حكم الحزبين.

أما الاحزاب التي برزت بعد الوحدة، كالفطر، فكان من الطبيعي أن تنادي بالويل والثبور، مع كل اتفاق أو اختلاف للحزب والمؤتمر، وترى بأن اشراكها في الحكم هو السبيل للخلاص من التوتر، في الوقت الذي يعتقد الكثيرون في المؤتمر والحزب أن العديد من الاحزاب التي نبتت بعد الوحدة لا يمكنها الحياة طويلا، وأن الحياة الحزبية ستفسر إبان أو بعد الانتخابات على ضوء الثقة التي يحصل عليها مرشحو هذه الاحزاب والتجمعات.

ثالثا: إنها تجربة جديدة بالنسبة لليمن، لم تحصل في تاريخه المعاصر منذ ثورة سبتمبر، وتأتي بعد المتغيرات الكبيرة التي حصلت في العالم، وخاصة سقوط أنظمة الحزب الواحد في البلدان الاشتراكية سابقا، وانتشار موجة الديمقراطية التي اعتبرها المؤتمر، كما جاء في برنامجه الانتخابي، سمة العصر.

واليمن يريد الدخول في العصر الديمقراطي من أوسع أبوابه، وهي إرادة تبدو غالبة بالنسبة للحزب الاشتراكي على الاقل الذي يخشى من الالتفاف على دوره، بعد أن تجاوز المرحلة الصعبة، ونفذ الى رحاب الوحدة بعد كارثة يناير ١٩٨٦ وسقوط حليفه الدولي لاحقا، وبعد أن رأى جميع الفرقاء القبليين المحليين والانظمة المجاورة وهي تسعى لالقاء القبض عليه وتصفيته سياسيا وماديا، وبالتالي يريد تقديم نفسه بصورة ديمقراطية تشفع له عن ماضيه «الشيوعي» على الصعيدين المحلي والدولي على أقل تقدير، خاصة وأنه أجرى تعديلات جوهرية في خطابه السياسي، وفي بنيته التنظيمية ويسعى للتجديد والخلاص من الارث الجامد.

وبالرغم من أن المؤتمر الشعبي قد برز كحزب حاكم منذ البداية، وتمتع بذات المواصفات التي نشاهدها في الاحزاب التي تفعّل بعد استلام السلطة، الا أن العواصف قد هبت عليه، وجعلته يترنح ذات اليمين وذات الشمال، ساعيا للابقاء على أوضاعه وتطويرها، والاستفادة ما أمكن من دوره في الحياة السياسية للاستمرار في المرحلة القادمة كقوة رئيسية في البلاد.

وبعد كارثة الخليج والاصطفافات العربية التي أضرت كثيرا باليمن، فإن الورقة الاساسية التي يستطيع تقديمها في مواجهة الاخوة الاعداء في الجزيرة والخليج هي الديمقراطية، التي ستنجيه من مغبة الثأر الغربي، فالنظام في صنعاء يستطيع أن يواجه كل الضغوطات الخليجية بالديمقراطية والالتفاف الشعبي الواسع عبر المشاركة الشعبية في مسيرة البلاد.

من جهة ثانية، فإن القوى السياسية الحاكمة والمحكومة تدرك جيدا أنها وسط بحر متلاطم من الصراعات الاقليمية والهجوم الغربي، ولا يمكن صد هذا الهجوم والسير بأمان في بحر العواصف الا بعصرنة المجتمع وتحديثه، واقامة دولة القانون والمؤسسات ، وهذا يعني السير في الطريق الديمقراطي والاحتكام الى صناديق الاقتراع، وبذل الكثير من الجهود للحصول على الاصوات للوصول الى السلطة التشريعية.

إنها تجربة جديدة لم يعهدها اليمن ولا أحزابه الحاكمة والمعارضة، وهي تجربة يسعى الديمقراطيون الى نقل تجارب متقدمة سياسيا على واقع اجتماعي متخلف، ومن هنا يبرز الخوف من سيادة الولاءات القبلية ونجاح ممثلي التركيبة القديمة «رغم ماحصل في اليمن من تطور كبير في بنيته الاجتماعية ووعي المواطنين السياسي».

ولذلك كان من الطبيعي أن يشجّع الحزب المؤتمرات الشعبية الواسعة سواء في المناطق القبلية أو المدنية، وأن تطرح على بساط البحث كافة القضايا السياسية والاقتصادية بهدف رفع الوعي السياسي للمواطن وتعويده على التحرر من قيوده القبلية والمذهبية والمناطقية ـ ما أمكن ـ ليكون ولاءه لليمن الموحد، وليس للقبيلة أو العشيرة.

وكان لتجربة المؤتمرات الشعبية والقبلية ، انصار واعداء، فهي اسلوب جديد في الحياة السياسية ، خاصة وأن القوى التقليدية لا تريد هز تركيبة المجتمع، وتريد الاحتفاظ بسلطتها على عشائرها ومناطقها..

رابعا: إن الانتخابات القادمة ستنهي العديد من المؤسسات التي جاءت مع الوحدة من عهد التشطير. وستنقل معركة توحيد اليمن من اطرها الفوقية «الحزبين الحاكمين، ومؤسسات الدولتين التي أثقلت كاهل دولة الوحدة»، الى اطرها وقاعدتها الشعبية، وسيكون المجلس ممثلا لعموم اليمن الواحد، لا يعود الفضل في

تبوء النائب لمقعده للحزب الذي ينتمي اليه، وإنما الى قاعدته الشعبية ، وسيكون ذلك بداية اعادة تشكيل مؤسسات الدولة اليمنية، فمن المجلس سيتم اختيار الحكومة التي لن تكون دمجا للوزارتين السابقتين، بل حالة نوعية جديدة تفتح المجال أمام تطهير الجهاز الاداري برمته بعد أن تضخم الى درجة خطيرة للغاية.

خامسا: إن الانتخابات اليمنية تجري وسط أنظمة لا تعرف أية ممارسة ديمقراطية ولا تريد الاعتراف بحق الشعب في الديمقراطية، فاليمن الموحد الديمقراطي يصفع يوميا أنظمة التجزئة المشيخية في الجزيرة والخليج، ويصفع هذه الانظمة الاوتوقراطية التي تعتبر الارض ومن عليها ملكا للامير والملك والسلطان، ولذا فإن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والحملات الانتخابية والدستور والنظام الجمهوري علامات مميزة لليمن، وتشكل خطرا على الانظمة الخليجية وخاصة النظام السعودي، ومن الطبيعي أن يرى السعوديون في الوضع اليمني شأنا يؤثر كثيرا عليهم، وبالتالي يعملون على التأثير عليه ليسير في القنوات والمسالك التي يريدونها والابتعاد عن الخيارات التي ستنعكس سلبا عليهم.

والمملكة السعودية التي وقفت مذهولة أمام خطوات الوحدة، ولم تجد أية ذريعة لتعطيل تلك العملية التي جرت سلمية مبتعدة عن الشعارات الرنانة، هذه المملكة سعت لتخريب اليمن ووضع العصا في عجلة تطوره بطرد أكثر من مليون يمني ومصادرة ممتلكاتهم «دون أن تنبس ببنت شفة ادارة بوش أو كلينتون حول حقوق الانسان»، وفرضت حصارا عليه، وبدأت سلسلة من التحرشات العسكرية على الحدود، مهددة شركات النفط العاملة في حضرموت والمهرة ومأرب والمياه الاقليمية بدعوى أنها تعمل في مناطق «سعودية» أو لا تزال موضع خلاف مع اليمن!

ولم تكتف الرياض بذلك، بل جنّدت كل الطوابير التي تمتلكها داخل اليمن للنيل من الدستور والوحد، دافعة قوى الارهاب لتصعيد عملياتها في المدن الرئيسية لخلق حالة من الفوضى والارهاب، والدفع بالبلاد الى الدكتاتورية، وتعطيل المسيرة الديمقراطية، فمن خلال الاجهزة العسكرية والامنية وحث بعض القبائل المرتبطة بها على تدمير ايجابيات الوحدة، وسيادة الظواهر السلبية لتعم اليمن برمته.

تلك هي أبرز العوامل التي تعطي للانتخابات اليمنية مدلولها الكبير والتاريخي محليا واقليميا.

ولأنها بهذه الاهمية، فقد كان هناك اصرار على ضرورتها، وتخوف من تأجيل آخر يعطي الحزبين الحاكمين مزيدا من الوقت للاستمرار في الصيغة الراهنة، وكان اعلان اللجنة العليا للانتخابات عن انتهاء المرحلة الاولى من تحديد المناطق الانتخابية والاحصاء السكاني بالدعوة الى تسجيل اسماء الناخبين، وأخيرا قرار رئيس الجمهورية بالدعوة الى الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٣، مؤشرات على أن الانتخابات حاصلة وأن الفترة الانتقالية قد وصلت الى نهايتها.

أمام هذه الوضعية احتدم الصراع السياسي بين القوى والاطراف السياسية وتركز الصراع بين الحزب والمؤتمر والتجمع.

فقد كان التحالف مع المؤتمر ضروريا للعبور الى بر الامان بدولة الوحدة من قبل الحزب الاشتراكي، وتعبيرا عن دوره في العملية الوحدوية دون خسارة كما جرى للشيوعين الالمان..

وتميزت الفترة الاخيرة باشتداد الصراع بين الحزبين الحاكمين ، حيث سعى كل من الحزبين بتكتيل العديد من الكتل والقوى لحساب أغراضهما الحزبية، الى أن تم التوصل الى ميثاق شرف بين الحزبين على قاعدة الالتزام بثوابت للعمل الوطني، والتخلي عن أفكار الدمج والتوحيد وماشابه، داعيا كافة القوى الى التوقيع على ذلك الميثاق ليشكل بداية تحالف جديد بين الاطراف التواقة الى بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والقانون، وبالتالي التزام كافة القوى السياسية بالثوابت التالية:

١ ـ التمسك بمبادىء وأهداف الثورة اليمنية «٢٦ سبتمبر و٢٤ أكتوبر» وصيانة منجزاتها.

٢ ـ اجراء انتخابات مجلس النواب طبقا لما نص عليه الدستور والبيان السياسي والاعلان الدستوري وقانون الانتخابات.

٣ ـ اجراء الدورات الانتخابية النيابية العامة في مواعيدها المحددة وفقا للدستور والقوانين النافذة.

٤ ـ التمسك بنظام الشورى الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية من دون فرض وصاية عليه من خلال انقلاب أو اجراء غير دستوري.

٥ ـ الحفاظ على وحدة المواطن واستقلاله وسيادته الوطنية، ومكافحة أي محاولات تشطيرية أو عمل انفصالي بكل الوسائل المشروعة، والتعاون معا لتوحيد الجبهة الداخلية، وصد أي عدوان خارجي بكل الوسائل المتاحة.

٦ ـ انشاء جهاز تحكيم يتم اختياره من الاحزاب والتنظيمات السياسية مهمته التنسيق بين الجهات الموقعة لتطبيق هذا الميثاق.

محطات في برنامج الاحزاب

شهدت الساحة اليمنية على امتداد السنوات الثلاث صراعا شديدا بين التيارات السياسية في البلاد، ووصل ذروته في مسلسل الاغتيالات والتصفيات الجسدية التي طالت عددا من قادة الاحزاب الكبرى، لاسيما الحزبين الحاكمين، بهدف اثارة الفتن ودفع البلاد الى أتون الحرب الاهلية.

وفي الوقت الحاضر، وقبل الاعلان عن بدء الحملة الانتخابية، تقدمت القوى السياسية ببرامجها ومرشحيها للانتخابات، وكان الهاجس الاكبر لدى القوى والشخصيات الديمقراطية هو الديكتاتورية، وعودة الحرس القديم واجهاض التجربة الديمقراطية، ولذلك شددت برامج هذه الاحزاب على هذه القضية المفصلية.

فالمؤتمر الشعبي العام، أكد في برنامجه الانتخابي على «ايمانه الراسخ بالديمقراطية وتمسكه الشديد بها باعتبارها سمة العصر، وباعتبار كل المضامين التي تقوم عليها مكملة لبعضها البعض، ومنها:

١ ـ حرية العمل السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية وحق المشاركة السياسية.

٢ ـ احترام الدستور والقوانين والتزام العمل وفق مبادىء الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة وحق المعارضة البناءة ودعم سيادة النظام والقانون.

٣ ـ كفالة الحقوق والحريات العامة وضمان حقوق الانسان وحرية الصحافة واحترام الرأي والرأي الآخر، وحق تكوين مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات الجماهيرية والابداعية والاندية الاجتماعية وغيرها وفقا للدستور والقوانين.

أما الحزب الاشتراكي، فقد تعهد في برنامجه الانتخابي «بالعمل على توفير الشروط الضرورية الكفيلة بتحقيق الديمقراطية والالتزام بها كخيار، عبر اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتداول السلطة سلميا.

ويقدم البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري تصورا شبيها حيث يقول «إن الانتقال بالديمقراطية من شعار يرفع للاستهلاك الى ممارسة حقيقية بمحتواها، لبناء المجتمع الحديث، القائم على المؤسسات الدستورية الراسخة التي تعمق نظام التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وانشاء النقابات

والمنظمات الجماهيرية المستقلة وضمان حق الشعب في اختيار ممثليه في مجالس الحكم المحلي ، وفي السلطات العليا لبلاد بحرية ونزاهة وحقه في محاسبتهم».

وبالرغم من كل التأكيدات على ضرورة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وهي مسألة لم يشهدها الوطن العربي في تاريخه المعاصر، فإن التخوف من الديكتاتورية الفردية والحزبية يشكل هاجسا لدى العديد من الاحزاب، ولذلك سعى المؤتمر والحزب الى صياغة ميثاق عمل يؤكد على الثوابت في العمل السياسي، وعلى تداول السلطة سلميا، من خلال «آليات منتخبة انتخابا حرا تعبر عن ارادة شعبية حقيقية ذات قاعدة اجتماعية واسعة..تضمن تعاقب الاحزاب والتنظيمات السياسية على رأس السلطة وأجهزتها بطرق سلمية دستورية».

والسؤال الذي يطرحه الجميع هو هل يقبل الحزبان الحاكمان وتجمع الاصلاح بتداول السلطة، وهل يقبل الاصلاح بالعملية الديمقراطية واستمرارها، أم يعتبرها جسرا للوصول الى السلطة سلميا ثم اقامة سلطة ديكتاتورية، وهل يقبل الاشتراكي التخلي عن السلطة اذا فاز بأصوات قليلة، وماهو موقف المؤتمر اذا حصل على أغلبية كبيرة؟!

الموضوعة الثانية، التي لا تقل أهمية عن تداول السلطة بالطرق السلمية ورفض العنف وسيلة لذلك هي المسألة الامنية وضرورة الاستقرار والامان للمواطنين، وتجمع برامج كافة الاحزاب على ذلك، ولا تضع تصادما بين الديمقراطيين وفلتان الامن، بل ان ممارسات السلطة المالية لكونها امتداد لممارساتها في السابق هي السبب في ذلك بالاضافة الى تهرب القوى المتنفذة والقبلية من الالتزام بالقوانين، وتمسكها بالعرف وممارساتها القديمة.

والموضوعة الثالثة، هي المسألة الاقتصادية المعيشية وتأكيد كل الاطراف على وضع حلول سليمة لها، بدءا من محاربة الفساد والافساد والتضخم والترهل في الجهاز الاداري الى وضع برامج تنموية، صناعية وزراعية ونفطية وغيرها تستوعب قوة العمل اليمنية وتشكل قاعدة الاعتماد الذاتي في المفاصل الاقتصادية. تهرب القوى المتنفذة والقبلية من الالتزام بالقوانين، وتمسكها بالعرف وممارساتها القديمة.

والموضوعة الثالثة، هي المسألة الاقتصادية المعيشية وتأكيد كل الاطراف على وضع حلول سليمة لها، بدءا من محاربة الفساد والافساد والتضخم والترهل في الجهاز الاداري الى وضع برامج تنموية، صناعية وزراعية ونفطية وغيرها تستوعب قوة العمل اليمنية وتشكل قاعدة الاعتماد الذاتي في المفاصل الاقتصادية.والسؤال هو هل تعبر البرامج الانتخابية عن التوجه الحقيقي لهذه الاحزاب، أم أنها دعاية انتخابية لا أكثر.

وهل لدى المواطن اليمني قدرة على التخلص من ولاءاته القبلية والعشائرية مصالحه الخاصة، لانتخاب المرشحين الصالحين، قولا وفعلا، بحيث يأتي البرلمان القادم ليضم خيرة الناشطين من أبناء الشعب القادرين على تنفيذ النقلة النوعية المطلوبة للوصول الى النظام اليمني الجديد؟

إن المستقبل هو ابن الحاضر، ولا يجب المراهنة على معجزات وخوارق، وبالتالي فإن نزاهة الانتخابات ستعزز القوى الفاعلة في الساحة السياسية سواء تلك التي تملك نفوذا قبليا أو ماليا أو سلطويا، وستكشف ميزان القوى بين الاحزاب السياسية من جهة، والمسافة التي يجب اجتيازها بين الواقع والطموح.

تجري الانتخابات اليمنية وسط انظمة لاتعرف الممارسة الديمقراطية ولاتريد الاعتراف بحق الشعب في المشاركة السياسية

*****

ان الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والحملات الانتخابية والدستور النظام الجمهوري علامات مميزة لليمن وتشكل خطرا على حكومات الخليج

مقارنات اضافية

اليمن دولة أساسية في الجزيرة العربية لايمكن لانظمة مجلس التعاون اخراجها جغرافيا حتى لو استطاعوا اخراجها سياسيا، وبالتالي فإن التجربة الديمقراطية ستكون عظيمة التأثير على المنطقة برمتها، ولا بأس بالتالي من مفارقات حول اليمن ومجلس التعاون مجتمعا أو منفردا.

فاليمن هو النظام الجمهوري الوحيد، والخيار الديمقراطي سيعطل دور الاسر والاحزاب الحاكمة. بحيث يسقط تلك الهالة القدسية عن الحاكمين، ويضعهم في مكانهم الطبيعي مثل الآخرين، يشرفهم الشعب بقيادتهم اذا وجد فيها الصلاح، ويعزلهم عندما يجد فيهم الطلاح.

والانتخابات اليمنية تجري على الاسس التالية:ـ هناك دستور لدولة الوحدة صوت عليه الشعب برمته، بعد أن خضع للاستفتاء الشعبي والمناقشات الواسعة طيلة السنوات قبل الوحدة ثم استمر النقاش قرابة عام بعد الوحدة. فمن يملك من دول الخليج دستورا بهذه المواصفات؟ أما من لديه دستورا كالكويت والبحرين، فإن تلاعب الاسر الحاكمة قد جعل بنودا اساسية فيه معطلة عدة مرات بأوامر اميرية!!

ومن أعطى المرأة حق الترشيح والانتخاب في عموم الجزيرة سوى اليمن، هذا في الوقت الذي يتمسك المتزمتون في الكويت برفض مشاركة المرأة في الحياة السياسية وابقاء هذا الحق على نسبة محدودة للغاية من المواطنين.

واذا القينا نظرة على الاحزاب والصحافة والنقابات والتجمعات والاراء المتصارعة في اليمن، وقارناها مع مايوجد في دول الخليج، فإن الصورة عكسية في أغلب الاحيان.

ويتحجج الامراء بأن الشعب في دول الخليج لم يصل الى مستوى من الوعي لممارسة الديمقراطية، وكأنهم قد وصلوا الى مستوى من الوعي يؤهلهم لتقلد زمام الحكم، وترضى عنهم الناس، أو كأن التركيبة الاجتماعية ومستوى التعليم وثورة المعلومات والتطور الكبير الذي حصل في منطقة الخليج أقل مما جرى في اليمن، مما يجعل الاخيرة سبّاقة في الممارسة الديمقراطية بين أنظمة الخليج رافضة التخلي عن نهجها القمعي الاثوقراطي رافضة الاعتراف بأن الديمقراطية هي سمة العصر، وأن المطلوب احداث نقلة نوعية في الحياة السياسية في هذه البلدان قبل العاصفة.

الحكمة اليمانية، رحم الله من اعتبر بغيره.

النسق التاريخي للعلاقة بين المجتمع والسلطة وتأثيره على المثقفين

عهد الملك سعود : اعادة تأسيس الدولة

توفيق الشيخ

سبق القول ان عهد الملك سعود كان انعطافة تاريخية في حياة المملكة ، بكل المقاييس وعلى مختلف الاصعدة ، على الرغم من ان نتائج تلك الانعطافة لم تكن دائما ايجابية ، او ان معظم الايجابي منها لم يكتب له الاستمرار والتطور ، لكن على اي حال فان المحصلة العامة لظرف التجاذب في السلطة نفسها ، وبينها وبين المجتمع ، وبين المملكة ككل والدول ذات العلاقة ، قد تركت اثارا عظيمة نلمس متولياتها حتى اليوم.

من المفيد ونحن نسعى لتصوير النتائج التي تمخضت عنها تلك التجاذبات لاسيما على صعيد العلاقة بين المجتمع والدولة الى عرض مجمل لما حدث في ذلك الاطار مما نعتقد انه ترك آثارا بارزة في العلاقة بين المجتمع والدولة ثم نعرض النتائج المتداخلة التي ترتبت على كل جانب:

١ـ الصراع على السلطة :

يتفق معظم الكتاب الذين أرخوا للمملكة، على ان العلاقة لم تكن مستقيمة بين الملك سعود وبقية العائلة، ولاسيما إخوانه لأبيه في أي وقت من الاوقات بل ثمة من يعتقد ان التنافس بين الاخوة الاكبر سنا وبينهم فيصل وسعود يرجع الى السنوات السابقة لوفاة عبد العزيز (١) لأسباب تتعلق غالبا بالنفوذ السياسي والكفاءة الشخصية لكل منهم .

ويمكن اعتبار هذه العلاقة خلفية لبعض السياسات التي اتبعها الملك سعود فور توليه العرش ، والتي اثّرت إيجابيا في الظرف العام للمجتمع السعودي، بالدرجة التي اتاحت لنا القول ان عهده كان منعطفا فاصلا في حياة البلاد ، وقد اشرنا في المقال السابق الى جملة من التغييرات الطارئة على اوضاع البلاد في عهده ، والتي كان بعضها انعكاسا لتطورات خارجية ، لكن ليس من شك في ان سعود قد استوعب النتائج المترتبة على تلك التاثيرات من خلق حاجات جديدة في المجتمع السعودي ، مما يملي على الحكومة الاستجابة لها والتفاعل معها لضمان استقرار البلاد، بينما لم يكن هذا الاستيعاب متوفرا في العهد السابق ، بل ان الحكومة تعاملت بصورة قاسية مع البوادر التي عبرت عن الحاجة الى التطوير كما رأينا خلال تحليل لعهد ابيه ، وكما سنرى عند استعراض العلاقة بين المجتمع والدولة في عهد الملك فيصل الذي خلفه .

لابد ان سعود الذي تولى العرش وقد تجاوز الخمسين بقليل كان يرغب في الحكم بذات الاسلوب الذي انتهجه والده (٢) الذي كان كما وصفه المؤرخ المعروف خير الدين الزركلي «كل شيء في الدولة ، ليس لاحد من اخوانه او ابنائه اووزرائه او امرائه في الاقاليم، ان يتصرف او يبت في اي شان داخلي او خارجي قبل عرضه عليه برقيا او هاتفيا او مواجهة او كتابة» (٣) لكن بالنظر لتغير ظروف البلاد ، وبالنظر للفارق في الكفاءة الشخصية بين الرجلين، فان الملك فشل في اقناع اخوته بمنحه الدعم الذي يحتاجه في ادارة البلاد على ذات الاساس ، وفي الحقيقة فان الاخوة الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر وفاة والدهم العجوز لكي يتمتعوا بالسلطة ، وجدوا الفرصة الذهبية في استثمار ضعف الملك الجديد للمشاركة في كعكة الحكم اللذيذة ، كما ان بعضهم كان شديد القلق من ان انفراد الملك بالحكم قد يطيح بفرص استمرار احتكار العائلة للسلطة ، ولهذا فان سعود واجه منذ اعتلائه العرش خيارا وحيدا هو الدخول في معركة مع اخوته ، لاسيما بعد انكشاف امر الاجتماع الذي عقده كبار الامراء في منزل الامير محمد بن عبد العزيز، الاخ الثالث في تسلسل ورثة العرش في منزله في القاهرة لبحث الوضع الذي قام نتيجة لوفاة والدهم ، ولاسيما حصة كل منهم في العهد الجديد (٤).

ادى الصراع بين سعود واخوته الى اتاحة الفرصة الاولى خلال نصف قرن للقوى السياسية والفاعليات غير القبلية للتعبير عن مكانتها والتطلع الى المشاركة في القرار السياسي ، وحسب تحليل فاسيلييف فقد شهدت البلاد قيام ثلاثة محاور يتزعم كل منها احد رؤوس الصراع في العائلة المالكة ويكون القوة الفعلية فيها نشطون في المجتمع او زعماء محليون ، فالملك سعود الذي تزعم المحور الاول استطاع استقطاب القبائل والتجار في النصف الاول من عهده ، بينما استطاع ولي العهد فيصل استقطاب دعم المؤسسة الدينية والعلماء والتجار ولاسيما الحجازيين في النصف الثاني من عهد سعود ، وتزعم الامير طلال تجمعا من شباب العائلة المالكة انضم اليه ايضا المثقفون وممثلو الطبقات الجديدة من خارجها (٥) وكان هذا الجناح الثالث هو قوة الترجيح في الصراع بين المحورين الاولين ، على

الرغم من ان ميوله الاساسية كانت نحو جناح سعود ، لا لكونه افضل من الجناح الثاني بل لأن ضعفه وحاجته الى دعم الآخرين يوفر فرصة لتعزيز مكانة المحور الثالث (٦).

وبالنظر الى حاجة سعود للدعم الشعبي لسياساته ولدوره المركزي في السلطة ، فقد اعتمد مبدأ المسايرة لكل قوة اجتماعية ترفع رأسها في سبيل كسب مودتها ، سنجد مثلا انه حاول استقطاب ذوي الاتجاه الاصلاحي الى حد اعطائهم وعدا بتطوير النظام السياسي الى ملكية دستورية ، في الوقت الذي مالأ العلماء الى حد الموافقة – ولو الشكلية – على معظم مطالبهم (٧) بينما فتح ابوابه امام التجار بل وشاركهم في مشاريعهم ، كما سعى لاستمالة مناصري التيار العروبي المنادين بجعل السياسات السعودية اكثر انسجاما مع التيار التحرري المعادي للغرب والذي ساد المنطقة العربية يومها ، ووافق على قرار بالغاء عقد استئجار الجيش الامريكي للقاعدة العسكرية في الظهران شرق المملكة.

ونتيجة لهذا التوجه فقد أتيح للعديد من الطموحين ولاسيما بين الطبقة المثقفة والتجارية وبعض النخب القديمة العودة الى النشاط الاجتماعي ، من خلال تكوين التجمعات السياسية ، فظهر مايمكن اعتباره اول حزب في العهد السعودي هو (نجد الفتاة) الذي على الرغم من قلة ماكتب عنه ، الا ان هناك اشارات عديدة الى انه كان ينتهج خطا اصلاحيا يدعو الى اقامة الحكم على اساس دستوري ، وثمة اتجاه متزايد بين الباحثين الى اعتبار ان الوزارة التي شكلها الملك سعود في ديسمبر ١٩٦٠ كانت تضم ثلاثة على الاقل من اعضاء هذا الحزب ، الذي ضم مثقفين ينحدرون من عائلات نجدية كان لبعضها شأن سياسي قبل قيام الدولة السعودية ، اضافة الى تقنيين اصلاحيين مثل عبد الله الطريقي الذي يوصف بانه واحد من ابرز مؤسسي منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك ، وتحت ضغط هذا الحزب وافق الملك على تشكيل لجنة عالية المستوى لوضع دستور للبلاد ، ووضعت مسودة الدستور فعلا ، ولكن الملك عاد فتراجع عن قراره هذا بعد ثلاثة ايام من اعلانه عبر الاذاعة الرسمية يوم الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٦٠ .

٢ـ التطورات على الصعيد العمراني والخدمات الحكومية

على الرغم مما يبدو من سياسات تتسم بالتخبط قام بها سعود خلال السنوات التي حكم فيها البلاد ، الا ان من الحق القول أن عهده شهد إعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، سواء بالسماح للتطور الاجتماعي غير الموجه رسميا بان ياخذ مجراه الطبيعي ، أو بتوجيه العمل الحكومي في اتجاه البناء والتعمير ، خلافا لماجرى عليه الحال في عهد والده .

وفي العادة فان المؤرخين المتعاطفين مع الادارة التي خلفته في الحكم يصفون مشروعات الانماء والتعمير التي قامت في عهده باعتبارها بعض الادلة على جهله وسوء تخطيطه لامور البلاد المالية (٨) لكن من الواضح ايضا ان المملكة دخلت لاول مرة في القرن العشرين بفضل المئات من المشاريع الصغيرة والكبيرة التي نقلت البلاد من صورتها السابقة البدوية الملامح الى صورة جديدة اقرب الى معطيات العصر وملامحه ، لقد اصبح الناس لاسيما في المدن الرئيسية قادرين على أخذ اطفالهم المرضى الى مراكز صحية ليتعالجوا على يد اطباء ذوي كفاءة بينما كان الطفل يموت في الماضي اذا لم يجد اهله من يكويه بالنار او يصنع له تعويذة تخرج من طيات جلده الشيطان او الجن المتلبس فيه ، واصبح بوسعهم ان يشربوا ماء نظيفا يجري من محطات للتنقية والتطهير وان يتمتعوا بنور الكهرباء ، ان وجود عدد من المساعدين الجيدين الذين خدموا في وزارة سعود ، ولو لفترة قصيرة ساعد جديا على انعاش العمل الحكومي في مجال الخدمات العامة ، ويشير تقرير عن احوال المملكة وجهته السفارة البريطانية في جدة الى وزارة الخارجية في الرابع عشر من مايو ١٩٥٥ الى ان وزارة المواصلات التي ينسب الفضل في تاسيسها الى الامير طلال ، قد عرفت باعتبارها الجهة الحكومية التي اعلنت عن اكبر عدد من المناقصات الحكومية باقل قدر من الفساد (٩).

لقد بدأ التعليم العام بصورة جدية في عهد الملك سعود ايضا ، وتدل احصائية رسمية على ان مجموع مافتح من المدارس خلال ربع قرن من عهد عبد العزيز كان ١٩٦ مدرسة ، اما في ١٩٦٤ وهي السنة التي عزل فيها سعود رسميا فقد كان في المملكة ١٠٧٢ مدرسة ابتدائية ، تخدم ١٧٥ ألف طالب ، بينها ٦٠ مدرسة للبنات (١٠) و٣٤ متوسطة و٦ ثانويات اضافة الى ٣٠ معهدا ابتدائيا لاعداد المعلمين و ١٦٠٠ طالب في كليات جامعية . كما نشطت الحكومة في ميدان الخدمات العامة من شق الطرق ، واقامة المراكز الصحية ، واتجهت الحكومة الى التمأسس بعد ان كانت الادارة الحكومية مجرد ملحقات بالديوان الملكي .

وبصورة عامة يمكن القول ـ ولو من باب التجاوز ـ ان الحكومة قد وسعت قاعدتها ، مع مايحتمله هذا التعبير من مبالغة محتملة وايحاء بالتطابق مع مقولة توسيع القاعدة على اساس المشاركة الشعبية في العمل السياسي ، فقد اصبح الناس يرون هيئة واسعة تحكمهم ويتمتع بعض اطرافها بصلاحيات الحكم ، وهم قادرون على الوصول الى اعضائها والحديث اليهم دون قلق ، خلافا لما جرى عليه العهد السابق ، حيث كانت العلاقة بين السلطة والناس قد تشكلت على قاعدة وجود طرف يأمر واخر يسمع ، والطرف الاول يتمثل في شخص واحد على وجه التحديد هو الملك .

لقد أدى هذا التطور الى تخفيف القلق الذي ينتاب الناس ـ عادة ـ من مقاربة الدولة او مجادلتها في امر عام او خاص ، ومع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الاخرى ، فقد اوجد (توسع) الادارة الحكومية واتساع نطاق عملها في مجال الخدمة العامة ، اوجد (مجالا) حيويا للتبادل بينها وبين الفئات الاجتماعية لاسيما ذات الطموح ، كان مدخلا لتحرر هذه الفئات من القلق الذي اعاقها سابقا عن محاولة ايجاد وسائل للتعبير عن الذات .

أدى توسيع الادارة الحكومية ايضا الى فتح المجال امام شريحة واسعة من الجيل الجديد للتعبير عن طموحاته الى دور اجتماعي ،ولو ملحق بالسلطة ، لكن من دون الاتكال على هوية سابقة او موروثة ، وفي الحقيقة فان العديد من الفاعلين الذين نظر اليهم يومذاك ، وربما الى الان باعتبارهم شخصيات وطنية ، انما حصلوا على الوجاهة الاجتماعية من خلال عملهم في الادارة الحكومية ، بما يتوفر فيها من فرص لخدمة الناس او شهرة يتيحها القرب من اصحاب الامر ، بينما أتى الوجهاء في السابق عبر سياقات خاصة ليست متاحة لكل طامح ، لاسيما ممن لايتمتعون بهوية موروثة كأن يكون إبنا لعائلة ذات مقام او مشيخة في قبيلة او ثروة عظيمة من المال وما اليها .

من ناحية اخرى أثمر اتساع التعليم المدني عن استقطابه للاهتمام وبالتالي الاعتبار الاجتماعي ، واصبح الناس قادرين على التفاخر بانهم او ابناءهم قد درسوافي المدارس العامة ، كما ازداد التطلع الى وسائل التداول الثقافي الاخرى ، لاسيما الصحافة التي اتسعت ونشطت حركتها خلال هذه الفترة ، واصبحت وسيلة بارزة عبر من خلالها النشطون اجتماعيا عن طموحاتهم ، بالدرجة التي لم تشهدها البلاد حتى اليوم ، ولاسيما منذ اقرار نظام المؤسسات الصحفية في بداية حكم فيصل .

ويميل بعض الباحثين الى اعتبار التطورات التي قامت في عهد الملك سعود

، جزءا من سياسته الدفاعية لتحصين عرشه في مقابل انتفاضات شعبية محتملة او ضغوط خارجية، خاصة وانه وصل الى الحكم في الوقت الذي كان اضراب عمال البترول قد انفض للتو بعدما وُعد العمال بالاستجابة لمطالبهم.

لكنّا نرى ان تلك المبررات على افتراض صحتها، او صحة اعتبارها الدافع الوحيد للاصلاحات، لاتعيب الاعمال التي قام بها سعود، سنفترض ان على اي حاكم ان يبذل ما استطاع من الجهد لاصلاح اوضاع بلاده، لكننا لانتسى حقيقة ان الظروف الموضوعية للحكم السعودي، لم تكن في هذا الاتجاه، وقد حكم والد سعود البلاد نحو نصف قرن من الزمان، لكنه لم يقم الا بالقليل جدا من الاعمال العمرانية من مثل تلك التي حدثت في عهد خليفته.

النهوض الاجتماعي: قبل اسبوع فحسب من تولي سعود للعرش كان عمال البترول قد انهوا اضرابا عن العمل يعتبر الاهم في تاريخ الحركة العمالية السعودية، وقد التزم به ٩٠ بالمائة من العمال السعوديين، الذين التحق بهم في وقت لاحق عمال القاعدة العسكرية الامريكية في الظهران، المجاورة لمنطقة عمل شركة البترول العربية الامريكية (ارامكو)، وبعض الشركات التي تعمل لصالحها مثل «فلور» الامريكية التي تقوم باعمال التشييد لصالح ارامكو والتي اضرب ١٨٠٠ من عمالها السعوديين تأييدا لزملائهم في ارامكو.

وكان العمال قد شكلوا في أواخر ١٩٥٢ لجنة خاصة للتفاوض مع ادارة الشركة حول مطالب تتعلق بزيادة الأجور وتحسين ظروف المعيشة في معسكرات العمل، اضافة الى الغاء نظام التمييز بين الموظفين الذي يجعل السعوديين في المرتبة الثالثة بعد الامريكان والاجانب الاخرين، لكن الشركة رفضت المطالب بحجة انها ستضيف اعباء مالية جديدة فوق تلك التي كانت قد تعهدت بها في وقت سابق من هذا العام والعام السابق للحكومة والتي تتضمن اتفاقية لاعادة تقسيم العائد من مبيعات البترول، وتمويل بناء وتسيير عدد من المدارس لابناء الموظفين، واستعانت الادارة بحاكم المنطقة الامير سعود بن جلوي الذي امر باعتقال اعضاء اللجنة اضافة الى عدد من العمال الاخرين الذين تبنوا وضع مذكرة وقع عليها سبعة الاف عامل وتتضمن اقرارا بشرعية تمثيل اعضاء اللجنة لهم، وتبعا لذلك قام نحو ١٩ الف من عمال الشركة بالاضراب عن العمل ابتداء من ١٧ اكتوبر ١٩٥٣.

وحسب تقارير لدبلوماسيين بريطانيين ومسئولين في الشركة فان ادارتها، والحكومة السعودية كلاهما اصيبا بالذهول لدقة تنظيم الاضراب واتساع نطاقه، على الرغم من اوامر سابقة، لاسيما بعد اضراب مماثل في عام ١٩٤٥، تنص على عقوبات شديدة للمتهمين بالتسبب في اضطراب العمل في حقول البترول، وقد ارسلت الحكومة لجنة ملكية، للتحدث مع زعماء المضربين، لكن كان من الواضح ان ادارة الشركة لم تثق في قدرة الحكومة على معالجة المشكلة بالصورة التي تقيها من تكرار الاضراب مرات اخرى في المستقبل، لذلك فقد اتخذت هي من جانبها بعض الاجراءات التي تظن انها كفيلة بالمحافظة على قدر معقول من الرضى بين عمالها.

وتشير تقارير عديدة كتبها دبلوماسيون أجانب في جدة والبحرين القريبة الى ان الاضراب كان بمثابة اظهار للحقيقة التي لم تستطع الحكومة ادراكها في وقت مبكر الا وهي استحالة استيعاب التطورات التي تجري حثيثا في المجتمع السعودي، مما يزيد من شعور الناس بحاجاتهم وتجعلهم اكثر تشددا تجاه الحكم، في الوقت الذي لم يكن للنخبة الحاكمة من هم سوى التمتع باقصى حد ممكن من الرفاهية اعتمادا على الكمية الكبيرة من المال الذي تبين لهم انهم قادرون على التصرف فيه دون رقيب او حسيب(١١).

الذي بحثت بدأب عن زعمائهم ومؤيديهم في مدن المنطقة وزجت بهم في السجون، الامر الذي ادى الى تفاقم الاضراب وقيام العمال بتظاهرات في مناطق العمل وتحدث بعضهم علنا عن تسييس الاضراب وتطوير أهدافه من حدود المطالب المهنية الى المطالب السياسية، وهو تطور عالجته السلطة بتقديم بعض التنازلات لاسيما اطلاق سراح المسجونين من العمال، وافساح المجال لادارة الشركة كي تعالج الامور بطريقتها الخاصة، ومن بينها تشكيل هيئة اسمتها (لجان الاتصال) مهمتها الحوار مع العمال وسماع شكاواهم واطلاعهم على تطورات اوضاع الشركة الداخلية، كالبديل النقابي الذي طالب به العمال ورفضت الحكومة مجرد البحث فيه(١٢).

في ذلك الوقت كان اضراب العمال تعبيرا عن راي معظم الناس لاسيما من الطبقات الوسطى والفقيرة، فقد كانت ارامكو هي المستخدم الرئيسي لليد العاملة المحلية، ولذلك فان تاثيرات تلك الحركة لم تنته بانتهاء الاضراب، بل شهدنا خلال السنوات القليلة التالية ظهور التنظيمات السياسية المعارضة للحكم، من بين أوساط عمال ارامكو انفسهم، وهي اشارة الى ان ذلك التحرك كان بمثابة الفتيل الذي فجر المشاعر والرغبات التي بقيت حتى ذلك الوقت كامنة في النفوس، ويعتبر ناصر السعيد بين الاشخاص البارزين الذين شاركوا في ذلك الاضراب، ثم اتجهوا للمعارضة السياسية الشاملة للنظام، وقد سجن ثم أبعد الى مسقط راسه في مدينة حائل الشمالية، حيث تعاون مع زعماء معارضين، وأسس في السنوات التالية (اتحاد شعب الجزيرة) وهي منظمة قامت بنشاطات كبيرة منذ النصف الثاني من الخمسينات وحتى اختطاف ناصر من بيروت في اواخر ١٩٧٩ على يد مرتزقة يعملون للمخابرات السعودية.

وفي العام ١٩٥٥ تحدى زعماء قبليون في جنوب غرب المملكة اوامر حكومية بتسليم زعمائهم الى السلطات المحلية، وانفجرت القضية التي تطورت الى حرب حقيقية فيما بعد حينما امر حاكم جيزان بسجن زعيم قبيلة الريث مداوي بن شهيره فاعلنت القبيلة التمرد على السلطات وهددت باستعمال السلاح لاجبار الحاكم على تحسين طريقته في التعامل مع زعمائها، ويبدو ان الحكومة المحلية لم تقدر خطورة القضية فاتخذت اجراءات ذات مضمون استفزازي، ردت عليها القبيلة بحشد عشرين الف مسلح في جبل القهر على مسافة ٧٠ ميلا شمال شرق المدينة معلنة العصيان، وبالنظر لخطورة الامر فقد ارسل الملك لواء من الجيش والقوات شبه النظامية لمواجهة المتمردين، واخيرا ارسلت الطائرات الحربية لمعالجة ما اخفقت القوات البرية في معالجته حيث تم قصف القرى الجبلية واحراقها بكل قسوة، قبل ان يوافق المتمردون على التفاوض مع ممثل للملك، حيث وافقوا على الاستسلام شرط العفو عن المتمردين واطلاق سراح المسجونين.

لقد نجحت الحكومة في عزل هذا التطور الشديد الاهمية عن التاثير في بقية انحاء البلاد، لكنه من جهة اخرى اعاد بعث المشكلة التي اغفلت زمنا طويلا، الا وهي امكانية استمرار البلاد موحدة في ظل تلكؤ الحكومة في القيام بمسئولياتها، على صعيد الخدمات او على صعيد الحوار مع الناس، لاسيما الذين يتحملون معاناة اكثر من غيرهم في المناطق النائية.

في هذه السنة ايضا قام السكان الشيعة في المدينة المنورة بالاحتجاج على السياسة التي تتبعها الادارة الحكومية المحلية والتي تقوم على التمييز ضدهم ومعاملتهم كطبقة دنيا، وقد تم خنق هذا الاحتجاج في المهد، وقام وزير الداخلية الامير عبد الله بن فيصل بقيادة عمليات الشرطة وشارك شخصيا في تعذيب ومعاقبة المتمردين، حيث اشير الى مقتل احد عشر شخصا، بعضه ثناء قمع التمرد والبعض الاخر متاثرا بجراح اصيب

انعكاس هذه التطورات على المجتمع

اضافة الى هذه الاحداث الرئيسية التي رافقت بداية حكم سعود، فقد جرت حوادث اقل شأنا على الصعيد الداخلي ، واخرى على الحدود من اهمها: التحركات البريطانية في واحة البريمي ، وهي منطقة على الحدود الشرقية للمملكة مع عمان وابو ظبي تطورت في اكتوبر ١٩٥٥ الى احتلال الانكليز للواحة وطرد السعوديين منها ، فيما اعتبر اهانة بالغة للملك اساءت الى هيبته وهيبة العائلة المالكة على المستوى الوطني ، الامر الذي دعا هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، التي تعتبر معقلا تقليديا لرجال الدين الوهابيين الى دعوة المواطنين الى الجهاد ضد القوات الغازية في الوقت الذي لم تكن الحكومة قد حسمت امرها ، مما اوقع الملك والحكومة في حرج شديد حين اظهرها كما لو انها ضعيفة الارادة وظهر العلماء باعتبارهم القوة القادرة على صيانة التراب الوطني والمستعدة للدفاع عن البلاد ، وهو تطور سيكون له انعكاسات بالغة الاهمية ، لصالح المؤسسة الدينية حينما صارعت الحكومة في وقت لاحق للفوز بقدر اكبر من النفوذ.

ان مجموع تلك التطورات ، مع الاخذ بعين الاعتبار زوال الجدار الثقيل من الخوف الذي كان يمثله وجود مؤسس المملكة ، فتحت أعين الكثير من السعوديين ، لاسيما من النخب القديمة المستبعدة أو من الجديدة الباحثة عن مكان ، على الفرص التي اتاحها التغير الكبير في حياة المجتمع والدولة منذ بداية العهد الجديد ، وشهدنا خلال هذه الفترة وحتى طرد الملك سعود ظهور العديد من المبادرات والنشاطات التي تدل بمجملها على رغبة واسعة ومتنامية في التعبير عن الذات وممارسة النشاط الاجتماعي والسياسي من جانب كثيرين ، وفي مختلف مناطق المملكة .

في هذا الاطار انتعشت الحركة الصحافية ، وظهرت ٣٤ صحيفة ومجلة جديدة بين ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٢ في مقابل ١١ مجلة وجريدة فقط خلال الثلاثين عاما السابقة ، بدأها عبد الله الملحوق باصدار «اخبار الظهران» في يناير ١٩٥٤ ثم اصدر الاخوان يوسف واحمد الشيخ يعقوب «الفجر الجديد» في الدمام ايضا في ابريل من نفس العام ، واستمر اصدار الصحف الجديدة خلال السنوات التالية فصدرت ٤ صحف في العام ١٩٥٥ ، وثلاث في العام التالي وكان العام ١٩٥٩ عاما مميزا اذ صدرت خلاله تسع صحف ومجلات جديدة ، توزعت على مختلف مدن المملكة الرئيسية ، ومن بينها مدينة بريدة عاصمة اقليم القصيم الذي لم يسمح باصدار اي دورية اخرى فيه بعد اغلاق جريدة «القصيم» التي اصدرها عبد الله العلي الصانع في هذا العام وعطلت مثل غيرها في مستهل عهد الملك فيصل .

خلال هذه الفترة ايضا تشكل معظم التنظيمات السياسية التي نشطت في المملكة خلال السنوات التالية ، فاضافة الى حركة نجد الفتاة التي سبق الاشارة اليها ، ظهرت جبهة الاصلاح الوطني ، التي اعلنت عن مطالب سياسية محددة كما ايدت مطالب عمال ارامكو لاسيما المتعلقة بحق التفاوض الجماعي وتشكيل نقابة .

وقد انضم العديد من النشطين في القطاع العمالي وبينهم بعض قادة اللجنة العمالية الى الجبهة الجديدة التي ضمت ايضا عسكريين ومثقفين وتجارا صغار من مناطق مختلفة ، وشكلت الى حد بعيد صورة صادقة عن تطلعات المجتمع السعودي لاسيما الشرائح المتعلمة منه ، وبرز من قادتها النقيب عبد الرحمن الشمراني ، الضابط في القوات البرية الذي اعتقل في ١٩٥٦ وحكم عليه بالاعدام .

ويبدو ان الجبهة كانت تجمعا ابتدائيا لاناس من مشارب واراء مختلفة ، وكانت اهدافها المعلنة قاسما مشتركا بين جميع المنضوين تحت لوائها ، لكنها مع التطورات الشديدة خلال السنوات التالية فشلت في الاستمرار على ذات الخط الجامع ، وظهرت فيها تيارات اكثر تشددا ، واكثر رغبة في التعبير عن ذاتها ضمن اطارات أخص ، كما ان حملة اعتقالات واسعة شنتها السلطات على اثر اضطرابات مدنية عام ١٩٥٦ ، قد اودت بمعظم الخلايا النشطة في الجبهة ، مما ادى ـ اضافة الى السبب السابق ـ الى تفككها ، وتحولت من ثم الى مجموعة من التنظيمات و التجمعات ذات صبغات ايديولوجية مختلفة ، وعلى اي حال فان هذه الجبهة كانت الحاضن الذي تفرعت منه معظم التيارات السياسية التي نشطت في المملكة خلال السنوات القادمة حتى نهاية السبعينات ، وبينها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والقوميون العرب ..

من المفيد الاشارة الى ان الاهداف التي اعلنتها قد ظهرت بحذافيرها في جميع النشاطات السياسية المعارضة التي ظهرت منذ تاسيسها ، بل ان بعض هذه الاهداف قد اصبح قاسما مشتركا للعمل الوطني ، واجبرت الحكومة على انجازه ، مثل تعليم البنات الذي صدر مرسوم ملكي بتعميمه في العام ١٩٥٩ والغاء اتفاقية تأجير القاعدة العسكرية الامريكية في ١٩٦١ والغاء الرق في عام ١٩٦٢ .

تضمنت اهداف جبهة الاصلاح الوطني حسبما جاء في اعلان تاسيسها :

١ـ مطالبة الحكومة بوضع دستور للحكم ، واقامة برلمان منتخب واقرار الحريات الاساسية للمواطنين .

٢ـ الغاء الرق وتحرير الارقاء .

٣ـ اعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات البترول الاجنبية في اتجاه سيطرة اوسع للحكومة على مصادر الثروة الوطنية وزيادة مساهمة السعوديين في الكادر الاعلى للشركة .

٤ـ وضع سياسات بعيدة المدى لاقامة صناعة وطنية وتطوير الزراعة ومساعدة المزارعين بتوفير الحاجات الاولية لهم .

٥ـ تعليم البنات ومكافحة الامية ، والتعليم العالي والمهني .

٦ـ اقامة السياسة الخارجية على الحياد وعدم الانضمام الى معاهدات او احلاف اجنبية والغاء اتفاقية تاجير القاعدة العسكرية في الظهران للولايات المتحدة الامريكية .

وخلال السنوات التالية حتى نهاية عهد الملك سعود كان لتطورات العامين الأولين من حكمه بصمات واضحة على حركة المجتمع والدولة ، والتجاذب داخل كل منهما وبينهما ، فعلى صعيد السلطة استمر الصراع على النفوذ في العائلة المالكة وأثمر عن انضمام اعداد متزايدة من (العامة) الى الميدان السياسي وظهور طبقة من السياسيين حافظت على حصة صغيرة للمواطنين في الحكومة ، لقد كان المتوقع ان يتقاسم اعضاء العائلة المالكة ، والعوائل الحليفة والملحقة بها ، المناصب الحكومية بالدرجة التي لاتتيح لأي مواطن من العامة ان يصل الى الوزارة ، كما جرى في الوزارة الاولى التي شكلها الملك عبد العزيز والتي اقتصرت على أربعة من الامراء ، اضافة الى مساعده الشخصي عبد الله بن سليمان ، وتشكلت الوزارة الثانية ـ الاولى في عهد سعود ـ من خمسة امراء وخالد السديري وهو من اقارب العائلة المالكة اضافة الى رشاد فرعون ومحمد سرور الصبان ، وفرعون هو الطبيب الخاص للملك عبد العزيز ، واصبح مستشارا خاصا لكل من سعود وفيصل ، اما الصبان فهو الرجل الذي اشرف على نقل سلطات الحكم الهاشمي الى عبد العزيز عند احتلاله للحجاز .

اما في الوزارات التالية فقد حصل (العامة) على نصيب افضل لاسيما في الوزارة التي شكلها سعود في ديسمبر ١٩٦٠ والتي ، من اصل اثني عشر وزيرا ضمت ـ بعد تعديلها ـ ستة وزراء من خارج العائلة المالكة بعضهم في

وزارات حساسة مثل البترول التي تولاها عبد الله الطريقي، والخارجية التي تولاها ابراهيم السويل ، وقد اوجد هذا الترتيب تقليدا استمر حتى الان يقضي بان يتولى وزراء من العامة نصف المقاعد الوزارية على الاقل ، على الرغم من ان الصلاحيات الاساسية لمجلس الوزراء احتجزت لامراء كبار في العائلة المالكة يشغلون الحقائب الرئيسية في المجلس.

على المستوى الشعبي فقد تواصل النمو والتصاعد في الحركة الاجتماعية على مختلف الاصعدة ، ولاسيما على صعيد المطالبة بتطوير النظام السياسي ، وظهرت كتابات كثيرة على شكل منشورات توزع بصورة شبه علنية ، وخطابات في المحافل العامة تدعو جميعها الى التحول نحو الملكية الدستورية ، ولاسيما اقامة برلمان منتخب ووضع دستور للحكم ، وعبر عن ذلك سياسيون على علاقة بالسلطة ، بينهم الامير طلال بن عبد العزيز الذي ضحى بمستقبله السياسي في صراعه مع المتشددين في العائلة المالكة حول هذا الموضوع ، اما على صعيد الشارع فقد نشطت التنظيمات الصغيرة في توعية الناس بمعاني الحكم الدستوري وحاجة البلاد اليه .

ويبدو ان شعورا قد ساد في المجتمع مضمونه ان قبضة السلطة قد تراخت ، الى الدرجة التي يمكن لاي انسان ان يعبر عن طموحاته دون قلق كبير ، فقد نشرت صحف المنطقة الشرقية مقالات تتضمن نقدا للاوضاع السائدة ومطالبة غير مباشرة بالاصلاح السياسي، (١٤) وفي مايو ١٩٥٥ نشرت مجلة اليمامة ، وهي الوحيدة التي كانت يومذاك تصدر في العاصمة الرياض ، نشرت عرضا تفصيليا لكتاب العربية السعودية الذي اصدره جون فيلبي الرفيق القديم لمؤسس المملكة ، وتضمن انتقادات حادة للملك سعود والعائلة المالكة ورجال الدين والسياسات التي اتبعت منذ تولى سعود السلطة ، وقد اثار نشر الجريدة لذلك المقال ضجة كبرى ، خاصة وانه تضمن اشادة بالكاتب وباخلاصه وحسن نيته ، كما تضمن امتداحا خاصا لمقدمة الكتاب وخاتمته ، وهما الجزءان اللذان تضمنا اكبر قدر من النقد للملك ، على ان الملك الذي امر بطرد فيلبي من البلاد ، لم يقم باي اجراءات متشددة تجاه الجريدة واكتفى بابعاد كاتب المقال الى وظيفة اخرى اقل شأنا (١٥).

كما ان مجموعة من خمسين شخصا من المعارضين للسياسات الحكومية بزعامة عبد العزيز المعمر قد اعتقلوا بين ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بعد اكتشاف خلايا توزع منشورات معادية للسلطة ، ثم اطلق سراحهم واستقبلهم الملك سعود الذي اعتذر لهم عن تعرضهم للتعذيب على يد اجهزة الأمن ، ولم تتخذ ضدهم اجراءات اخرى (١٦).

ويوحي هذا السلوك المتسم باللين - النسبي - في التعامل مع المعارضين ، بان الحكم كان يتجه الى تصحيح علاقاته المتردية مع المجتمع ، الا اننا نقدر ان هذا السلوك كان نتيجة مباشرة للنزاعات المريرة التي احتدمت في القصر ورغبة كل طرف من اطراف الصراع في اظهار قوته واستقطاب الفاعليات المهمة في البلاد الى جانبه ، ويبدو على اي حال ان معظم الاجراءات التي اتسمت بالتشدد كان وراءها ولي العهد - يومها - فيصل والأمراء الذين يؤيدونه لاسيما ابنه عبد الله الذي شغل منصب وزير الداخلية بين ١٩٥١ حتى ١٩٥٩ ، وخلفه والده حتى يوليو من العام التالي ، وعلى اي حال فان الملك سعود نفسه قام في بعض الأحيان باتخاذ اجراءات تعتبر متشددة ، من بينها على سبيل المثال الامر الذي اصدره في مارس ١٩٦١ والذي حدد عقوبات للمتهمين بالمسئولية عن اعمال معادية للعائلة المالكة ، ومحاولة تغيير النظام تصل الى الاعدام او السجن مدى الحياة (١٧) وقد صدر هذا الامر الملكي في الوقت الذي كانت البلاد تفتقر الى نظام قضائي كفؤ او وسائل للتحقيق والاثبات تضمن العدالة للمتهمين في قضايا من هذا النوع .

وفي تقديرنا ان الملك سعود قد اختط سياسة نعتقد انها مسئولة عن تغييرات واسعة وعميقة في المجتمع السعودي وفي علاقته بالسلطة ، وبغض النظر عن الدواعي التي دفعته الى انتهاج هذه السياسة ، الا ان تأثيراتها امتدت الى مابعد رحيله ، وسنجد عند دراستنا لتطورات عهد الملك فيصل ، ان خلفه على الرغم مما عرف عنه من تشدد وحرص على احتكار السلطة الا انه لم يستطع تجاوز جميع الثوابت التي تم ترسيخها في عهد سعود ، مما يرتبط بالعلاقة بين المجتمع والدولة ، وهي ثوابت ادت في اعتقادنا الى تطوير مهم للدولة السعودية نقلتها الى صورة الدولة الحديثة .

لكن - مثل معظم امراء العائلة المالكة الاخرين - كان سعود قلقا من تطوير في الدولة يطال النظام السياسي ولاسيما سلطة العائلة المالكة ذاتها، ولذلك فانه رفض اتخاذ اي اجراء من شانه ان يؤدي الى تقنين مشاركة الشعب او فاعلياته في العمل السياسي ورفض خصوصا اصدار دستور للبلاد ، وهو ماسنعرضه في بحث منفصل .

هوامش

(١) محمد السوادي ، مملكة في الميزان ، ص١٤٨.

(٢) روبرت ليسي ، المملكة ، ص٢٢٠.

(٣) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ج١ ص٣٥٤.

(٤) أشار تقرير سري للقائم بالاعمال البريطاني في جدة مؤرخ في ١٩٥٦/١/٢٢ الى ان هذا الاجتماع قد عقد في خريف ١٩٥٥ ، راجع الوثيقة رقم- ES 1011\1 .

لمذ فاسلييف ، فصول من تاريخ العربية السعودية ، ص٤٥٠.

(٦) هيلين لاكنر ، بيت مبني على الرمل (بالانكليزية) ص٩٠.

(٧) ذكرت مناسبات عديدة تتجلى فيها محاولات الملك سعود ارضاء العلماء ، منها موافقته على اصدار تعليمات للصحف بالتوقف عن نشر الصور - بما فيها صوره - بناء على فتوى مفتي الديار الشيخ محمد بن ابراهيم بحرمة التصوير الفوتغرافي في ٢٤ فبراير ١٩٥٤ ، ومنعه سفر النساء السعوديات الى الخارج في يونيو من العام نفسه ، راجع امين المميز ، العربية السعودية كما عرفتها ، ص ١٢٠ و ٣٠٥.

(٨) ليسي ، المصدر السابق .

(٩) الوثيقة رقم/ES 1015\17 دار الوثائق البريطانية.

(١٠) صدر امر ملكي بتبني الحكومة لتعليم البنات في اكتوبر ١٩٥٩ وبدات الدراسة فعلا في العام التالي ، راجع نص المرسوم في عبد الله السبيعي ، الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية ، ص٩٢.

(١١) ايمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، ص٧١.

(١٢) اشار عدد من الباحثين ومعاصري تلك الحقبة الى ان لجان الاتصال قامت بدور مشابه لدور جهاز الامن وقدمت تقارير عن العمال النشطين الى الشرطة ، راجع د. فوبليكوف وآخرين ، تاريخ الاقطار العربية المعاصر ، ص ٤٢٠ ، وحول المهمات الموكلة اصلا للجان راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرخ في ١٩٥٥/١١/١٦ ، الوثيقة رقم-ES 1011 الوثائق البريطانية.

(١٣) وردت بعض التفصيلات عن هذا الموضوع ، ودور الامير عبد الله في تقرير للسفارة البريطانية بجدة بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٥ ، راجع الوثيقة رقم ES 1015\9 فاسلييف ، مصدر سابق ، ص٤١٣.

(١٥) المميز ، مصدر سابق ، ص٣٠٥.

(١٦) المصدر ، ص٣٤٧.

(١٧) لاكنر ، مصدر سابق ص٨٩.

تقرير وزارة الخارجية الاميركية لعام ١٩٩٢ (٢ ـ ٢)

انتهاكات الحكومة السعودية لحقوق الانسان

ترجمة أحمد عبد الله

الفصل الثالث

احترام الحقوق السياسية :

حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يستطيع المواطنون تغيير حكومتهم بطريقة سلمية، وليست هناك مؤسسات ديمقراطية رسمية، كما أن القليل من المواطنين السعوديين لهم حق اختيار قادتهم أو تغيير نظامهم السياسي. ويحكم الملك البلاد، مدنيا ودينيا، ضمن الحدود التي وضعها القانون الديني والتقاليد والحاجة الى حفظ الاجتماع بين العائلة الحاكمة والقادة الدينيين.

وترتكز شرعية الملك على حجم موالاته لمبادىء الاسلام وعلى نسبه وعلى مدى اجماع العائلة المالكة في انتخابه وعلى مقدرته في الحكم وعلى مدى اهتمامه بتأمين الازدهار والامن الوطنيين. ويحتفظ الملك بمنصب رئاسة مجلس الوزراء لنفسه، بينما يحتفظ ولي العهد بمنصب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء، ويعين الملك كل الوزراء، في حين يعين الوزراء مرؤوسوهم حسب اتفاق الوزراء انفسهم. ويمكن للوزراء أن يستقيلوا من مناصبهم ولكن بعد موافقة الملك.

ولا يوجد في المملكة أي انتخاب شعبي للمسئولين، أما الاحزاب السياسية فهي ممنوعة، كما ليس هناك وجود لمجموعات معارضة علنية. وتقليديا، يتم التعبير عن الاراء والمعتقدات عبر الوسطاء والموالين وعبر المجموعات ذات الصلة بالعائلة الحاكمة كالقبائل والعائلات. وبقي المجلس هو المكان الرئيسي للتعبير عن الآراء أو المظالم. ويمكن لأي مواطن ذكر أو لأي أجنبي ذكر أن يحضر في المجالس التي يعقدها الملك أو الامراء أو المسؤولون المهمون ،محليا ووطنيا». وبعد مقتل الملك فيصل في عام ١٩٧٥، قلل الملوك السعوديون من لقاءاتهم الشخصية أو ظهورهم الشخصي في المجالس العامة. لذا يعتقد السعوديون العاديون بأن الوصول الى الملك فهد، الذي تعتبر موافقته أو قراراته حتى في الامور الصغيرة ضروريا، هو أمرا صعبا جدا. أما المواضيع التي تطرح في مجالس الملك والامراء فهي عبارة عن شكاوي ضد البيروقراطية والتأخير والتبلد، أو طلب مساعدة، وتعويضات أو انتقاد لأعمال، ونشاطات حكومية ذات أثر على شأن شخصي أو عائلي، وتثار الاهتمامات السياسية في مناسبات قليلة جدا.

وقد ازدادت اللقاءات العامة بالمسئولين الكبار صعوبة وذلك بسبب ازدياد النشاطات الحكومية تعقيدا ومركزية واستهلاكا للوقت. ويلتقي الملك أو ولي العهد برجال الدين السنة مرة كل أسبوع على الاقل. بالطبع هذه الممارسات متخلفة جدا بالقياس الى الممارسات الديمقراطية الغربية.

إن مشاركة النساء في النمط الشوروي السعودي محدودة جدا، بالرغم من وجود تقارير تقول بأن النساء يمكنهن طلب التعويضات عبر نساء من أفراد العائلة المالكة. وفي المنطقة الشرقية، يمكن للنساء ان يتقدمن بطلباتهن كتابيا لأمير المنطقة، مع عدم السماح لهن بحضور الجلسة الاسبوعية بشكل شخصي.

وفي عام ١٩٩٢، أعلن الملك فهد عن تشكيل مجلس للشورى، وهو عبارة عن كيان لتقديم النصح للملك. وسوف يقوم الملك بتعيين جميع أعضائه من شرائح مختلفة من المجتمع. كما سوف تشكل مجالس مشابهة على مستوى المناطق. وقد قام الملك فهد في سبتمبر بتسمية رجل دين كرئيس للمجلس. أما تطبيق الاصلاحات فبقي قيد المناقشة.

الفصل الرابع

الموقف الحكومي من التحقيقات الدولية وغير الحكومية

لا وجود لمجموعات حقوق انسان تعمل بشكل علني في المملكة العربية السعودية. كما لا يسمح بانتقاد السياسات السعودية. لكن كما أشرنا سابقا، فإن أعضاءا من لجنة المحامين عن حقوق الانسان قد سمح لهم بزيارة مخيمات اللاجئين العراقيين في المملكة في شهر مارس. أما منظمة العفو الدولية فقد استمرت في استلام دعوات بزيارة المملكة.

وتحتفظ بعض الوكالات التابعة للامم المتحدة والتي تهتم بالقضايا الانسانية، بما في ذلك المفوضية العليا للاجئين، بمكاتب لها في المملكة ولها اتصالات منتظمة مع السلطات السعودية. وبشكل عام، حددت السلطات السعودية نشاطات الصليب الاحمر الدولي والمفوضية العليا للاجئين ضمن مخيمات اللاجئين وأسرى الحرب العراقيين. وقد تنامى مستوى التعاون بين المفوضية العليا للاجئين والحكومة السعودية في عام ١٩٩٢م، وانعكس ذلك

ايجابيا على تحسين المستوى المعيشي للاجئين في المخيمات. بالطبع، لم يطلب منها - أي المفوضية - تقديم أية مساعدة، كما لم يسمح لها باجراء اية اتصالات مع اللاجئين الصوماليين الذين نقل أنهم متواجدون في منطقة جيزان.

الفصل الخامس

التمييز العرقي والجنسي والديني واللغوي والتمييز القائم على المكانة الاجتماعية

بالرغم من أن التمييز العرقي ليس قانونيا في المملكة العربية السعودية، الا أن الاجحاف الاجتماعي المبني على أسس دينية وقومية قائم وموجود. فالعمال الافارقة والآسيويون، يتعرضون الى أنواع شتى من التمييز غير الرسمي. وفي عام ١٩٩٢م، استمرت التقارير الموثقة في الصدور والتي كانت تتحدث عن التمييز غير الرسمي ضد الاردنيين والفلسطينيين واليمنيين وذلك بسبب مواقف حكوماتهم في حرب الخليج.

وللمرأة في المملكة العربية السعودية حقوق سياسية واجتماعية قليلة، كما وأنها في مرتبة أقل من الرجل في المجتمع. ولايحق للنساء، بما فيهن غير السعوديات، قيادة السيارات ولا الدراجات الهوائية. ثم بالاضافة الى ذلك، هناك قيود على استخدامهن للخدمات العامة في حال حضور الرجال. وفي عام ١٩٩٠، أوقفت «٤٩» امرأة في الرياض بسبب قيادتهن للسيارات احتجاجا على منع النساء من ممارسة القيادة. وبعد «١٨» شهرا، اعيدت لهن جوازات سفرهن وأعطين بعض التعويضات المالية بدلا من رواتبهن التي قطعت عنهن طيلة الثمانية عشر شهرا. وعادت غالبيتهن الى أعمالهن، الا أن اللاتي كن يعملن في وظائف حكومية لم تعدن الى وظائفهن.

والمرأة، حسب القانون والتقاليد، لايمكنها السفر بمفردها سواء داخليا أو خارجيا. وعليها أن تحصل على إذن خطي «وفي بعض الاحيان مرافق» من أقرب ذكر في عائلتها، خصوصا اذا كان السفر الى الخارج. لكن بالرغم من ذلك، ينقل أن بعض النساء يسافرن بالطائرة بين المدن الرئيسية داخل السعودية من دون الحصول على اذن مسبق بذلك. أما الحافلات، ففيها قسم خاص بالنساء «القسم الخلفي». كما أن للنساء بابا خاصا في هذه الحافلات، والمرأة المسلمة مطلوب منها أن تضع العباءة عندما تكون بين الاجانب.

وعلى الرغم من أن السلطات السعودية قالت مرارا بعدم حاجة النساء غير المسلمات الى لبس العباءة، الا ان رجال الجمارك السعوديين حثوا كثيرا منهن - على الاقل - ارتداء ملابس فضفاضة وتمتد الى أسفل المرفقين وأسفل الركبتين. ويبدو أن المطاوعة كانوا يتوقعون - وبشكل تقليدي - من النساء العربيات والآسيويات والآفريقيات أن يتجاوبن أكثر من النساء الغربيات مع تقاليد اللباس السعودي. ولكن في عام ١٩٩٢، صارت النساء الغربيات تعانين من ضغوط متزايدة لكي يذعن الى أشكال من اللباس أكثر التزاما.

ويحتمل أن يكون ختان البنات لازال مستمرا عند الشعوب الافريقية، وخصوصا للاتي يسكن في منطقة تهامة في الجنوب الغربي من المملكة. وقد كان هناك تقرير حول عملية ختان أجريت في مكتب أحد الاطباء في الرياض. وينقل موظفو المستشفيات بأنه قد أصبح شيئا عاديا أن تنقل النساء الى المستشفيات لتلقي العلاج عن معاملات أو جروح نتجت من جراء انتهاكات محلية. ويعرف الشيء القليل جدا حول تلك الانتهاكات التي تمارس ضد المرأة في السعودية. كما أن الحكومة لاتحتفظ باحصاءات لتلك الانتهاكات. وتنصح الصحف السعودية في بعض الاحيان في أعمدة «النصائح الاسلامية» بـ «التأديب الصارم» للمرأة، والذي يفهم منه استخدام درجة ما من العقاب الجسدي وذلك كجزء من الزواج الجيد.

وتتلقى السفارات الاجنبية تقارير متكررة، حول انتهاكات ومضايقات جسدية وجنسية لخادمات على أيدي مستخدمين سعوديين، وفي العادة، تعتبر الحكومة السعودية مايحدث للخادمات شأنا عائليا لاتتدخل فيه، الا اذا كانت الانتهاكات والمضايقات الى حد يثير الانتباه. وليس من الممكن - تقريبا - لمثل هؤلاء النسوة أن يحصلن على تعويضات في المحاكم نتيجة لأنظمتها المتشددة في طريقة الاستشهاد «التثبت من الحكم»، وكذا نتيجة لخوف النسوة من التعرض لعمليات انتقامية من قبل مستخدميهن. وقد عوقب بعض المستخدمين على انتهاكاتهم ومضايقاتهم. الا أنه تظل النساء العاملات في حاجة الى مجموعات مساندة خاصة أو جمعيات دينية لكي يرجعن اليها عند الحاجة.

وبالاضافة الى ماتعانيه المرأة السعودية من تمييز ضدها جراء القيود القانونية وقيود التقاليد فإنها تعاني من التمييز الذي يتضمنه النظام القانوني الاسلامي. فالبنت في القانون الاسلامي، يحق لها أخذ نصف ما يأخذه أخوها من الاموال التي يتركها الاب وهو تعبير عما يتحمله الرجل من مسئوليات تجاه والدته وأخوته. وعلى المرأة التي تطلب الطلاق أن تبرز أسبابا قانونية خاصة، اما الرجال، فيمكن أن يطلقوا من دون ابراز ذلك.

ويمكن للمرأة الأرملة أو المطلقة أن تحتفظ بأبنائها حتى سن السابعة، وبعد ذلك تحولهم الى عائلة زوجها السابق، وذلك نزولا عند القانون الاسلامي. ولقد تكرر منع النساء الغربيات المتزوجات من سعوديين من زيارة أبنائهن بعد الطلاق. وفي المحاكم الشرعية، تعادل شهادة الرجل شهادة إمرأتين، وعلى الرغم من ان الاسلام يسمح بتعدد الزوجات، الا أن ذلك أصبح أقل شيوعا - خصوصا - في المدن وبين الشباب السعودي. وتطالب المفاهيم الاسلامية أولئك الذين يتزوجون بأكثر من امرأة أن يعاملوهن بالتساوي وان لايتجاوز عددهن الاربع، ولاتتحقق المساواة في المعاملة - دائما - بشكل عملي.

وتواجه المرأة في السعودية فرص وظيفية محدودة جدا. فإذا ما أضفنا هذه الحقيقة الى سهولة اجراء عملية الطلاق من قبل الرجل، فإن كل ذلك يخلق حالة من الضعف الاقتصادي الشديد والشعور بعدم الامن عند كثير من النساء. وأظهرت دراسة أجرتها مؤخرا مؤسسة خاصة بأن حالة الشعور بعدم الامن موجودة بشكل أكبر بين النساء المتزوجات الخائفات من عدم توفير الحماية القانونية لهن في حال قرار ازواجهن تطليقهن. كما وان الدراسة تحدثت عن أن بعض النساء بدأن في التجمع مع بعضهن لتشكيل نواد سرية للادخار من أجل التأمين في مقابل حالات الطلاق المحتملة. ويحاول ابناء الجيل الجديد «رجالا ونساءا» التعبير عن رغبة متزايدة في حصول المرأة على وظيفة. وفي الحقيقة، تضاعفت اعداد النساء العاملات في الرياض خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من أن عدد الخريجات الجامعيات يشكل ٥٥ بالمئة من أعداد كل خريجي الجامعات السعودية، الا أن نسبة العاملات لازالت تشكل ٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة في السعودية. وعمليا، تكون غالبية فرص عمل المرأة السعودية في حقل التعليم، هذا بالاضافة الى بعض الفرص المتوفرة في الحقل الصحي وبعض الفرص القليلة جدا في حقل التجارة والهندسة والصحافة. والدارسة الجامعية مفتوحة أمام المرأة السعودية ولكن من دون اختلاط.

وإن عدد الجامعيات يزيد على المليون امرأة وهو آخذ في التصاعد بسرعة. وبينما يستطيع الرجل السعودي أن يدرس في الخارج، لاتستطيع المرأة السعودية أن تفعل ذلك الا اذا كان بصحبتها كفيل أو أحد اقاربها

المباشرين وهو مالايمكن تحقيقه عمليا.

ولايحصل العمال الاجانب - في الغالب - على نفس الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي هي في متناول أيدي السعوديين. بل وحتى أكثر من ذلك، يتوجب عليهم أن يخضعوا للمعايير الاجتماعية السعودية المتشددة. ويسمح للاجانب ذوي الرتب العليا وأصحاب الكفاءات بجلب أفراد عائلاتهم المباشرين للعيش معهم في المملكة، أما الاقارب الآخرون فيصعب على العمال الاجانب - بما فيهم رجال السلك الدبلوماسي - ترتيب زيارات لهم في المملكة. وفرص العمل بالنسبة لغير المسلمين محدودة جدا أو مقيدة.

ويتعرض الشيعة السعوديون الى ضغوط دينية شديدة «أنظر الفصل الثاني - ج». كما أنهم يواجهون - ايضا - اشكالا مختلفة من التمييز في الوظائف الحكومية والصناعية - خصوصا - تلك المرتبطة بالأمن الوطني. وقد تردد كثيرا، أن أرامكو السعودية قد أمرت قبل عدة سنوات مضت بايقاف توظيف الشيعة وفصل أولئك الذين يحتلون مناصب أو يعملون في وظائف ذات مسئولية. وليست هناك أية مؤشرات على أن التشدد قد خفف أو توقف عام ١٩٩٢م.

وتعاني المناطق الشيعية من بعض الشحة في الخدمات الاجتماعية، بالرغم من المحاولات التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مثل تلك الخدمات في المناطق ذات الأكثرية الشيعية، ومنذ الثورة الايرانية وبعض الشيعة يتعرضون وبشكل دوري الى مراقبة ومنع من السفر الى الخارج.

ولايتعرض أفراد العائلة المالكة ولا أفراد العائلات ذات النفوذ الى نفس المضايقات القانونية التي يتعرض لها السعوديون العاديون. ولاتفتش حقائب سفر الامراء والاشخاص ذوي النفوذ عند عودتهم الى البلاد من الخارج، أما المقاولات الحكومية فلا تعطى - في كثير من الاحيان - الا اعتمادا على النفوذ. لذا يقال أن الشركات الاجنبية التي تعمل في السعودية، ولكي تكون ناجحة كثيرا ماتكون في حاجة الى كفيل متنفذ، ومن المعتاد أن يكون واحدا من أفراد العائلة المالكة.

الفصل السادس :

حق العمال

أ - حق تشكيل التجمعات

تحرم المراسيم الحكومية تشكيل النقابات العمالية والقيام بالاضرابات

ب - الحق في التنظيم والمساومة الجماعية

تحرم المساومة الجماعية، كما أنه لاوجود لمناطق اقتصادية خاصة في البلاد. ويشكل العمال الاجانب الغالبية في قوة العمل السعودية. وتحدد السوق مستويات الرواتب.

جـ - تحريم العمل بالاجبار أو بالقوة

لقد حرم العمل بالقوة منذ عام ١٩٦٢م، بأمر ملكي حيث ألغي الرق. كما أن الحكومة السعودية، صادقت على ميثاقي منظمة العمل الدولية «٢٩، ١٠٥». الا أن آثار الرق باقية حتى الآن، فقد اختار عدد كبير من العبيد السابقين البقاء في بيوت أسيادهم حيث يتمتع كثير منهم بحياة شبه عائلية. وبالاضافة الى ذلك، تعبر سيطرة المستخدمين السعوديين التي يمارسونها ضد العمال الاجانب وتحديد حركتهم عن نوع من العمل بالقوة، خصوصا عندما يمارس العمال في مناطق نائية حيث لايتمكنون من تركها. وهناك تقارير تتحدث حول منع دبلوماسيين من زيارة مواقع عمل مواطنيهم بهدف الاطلاع على أوضاعهم والتحدث اليهم بشكل مباشر. ثم بالاضافة الى ذلك، هناك تقارير تتحدث عن منع الخادمات - في بعض الاحيان - من ترك بيوت مستخدميهن واجبارهن على العمل لمدة «١٢» ساعة الى «١٦» ساعة كل يوم وعلى مدار أيام الاسبوع «٧ أيام». وتعاد الخادمات الهاربات الى بيوت مستخدميهن - في العادة - بواسطة السلطات السعودية وضد رغبتهن. ووردت تقارير تتحدث حول رفض المستخدمين السعوديين اعطاء بعض عمالهم رواتبهم الشهرية التي تجمعت لبعض الشهور أو حتى لبعض السنوات، كما ومنعوا عنهم أشياء أخرى كانوا قد وعدوهم بها.

بالطبع، في مثل هذه الحالات، يلجأ العمال الى محاكم العمل، مكاتب العمل والعمال، فتقوم بدورها، أي المحاكم، باجبار أصحاب الاعمال بتسديد رواتب العمل واعطائها أولوية التسديد عندما يتوفر المال لدى أرباب العمل.

د - السن الادنى لاستخدام الاطفال

ليس هناك حد أدنى لعمر العمال، الذين يوظفون في اعمال تدار عائليا أو الاعمال التي تعتبر امتدادا لاعمال بيتية، كالمزارعين والرعاة والخدم حيث انهم غير مشمولين ضمن أنظمة وضوابط العمل في المملكة العربية السعودية. ولايوظف الاطفال تحت سن الثامنة عشر ولا النساء في الصناعات الخطيرة، مثل المناجم أو تلك التي تشتمل على تجهيزات ثقيلة. وفي الوقت الذي لايوجد جهاز حكومي رسمي يهتم بتطبيق السن الادنى لتوظيف الاطفال، تمتلك وزارة العدل الحق في النظر في الدعاوي وقد قامت بتمثيل دور المدعي في الحالات القليلة التي رفعت اليها ضد انتهاكات مدعاة.

هـ - ظروف العمل المقبولة

ليس هناك في المملكة حد أدنى قانوني للرواتب. كما أن مجلس الوزراء السعودي لم يستفد من الفرص ليضع حدا أدنى للرواتب. أما قوانين العمل السعودية فقد حددت ساعات العمل الاسبوعية بـ «٤٨» ساعة وحددت ساعات العمل الاضافي بـ «١٢» ساعة. وبالاضافة الى ذلك حددت اجرة ساعة العمل الاضافي بما يعادل اجرة ساعة ونصف من ساعات العمل الاعتيادي.

وتتحدث تقارير كثيرة عن الاجانب الذين جاءوا الى السعودية بالاتفاق مع مقاولين خصوصيين للحصول على راتب محدد وخدمات محددة. ولكنهم وبعد وصولهم الى المملكة فوجئوا باتفاقيات تحمل نفس تواقيعهم ورواتب وخدمات أقل مما وعدوا بها عندما كانوا في بلدانهم. كما وتتحدث تقارير أخرى عن عمال وقعوا على اتفاقيات في بلدانهم وعند وصولهم الى المملكة أجبروا على توقيع اتفاقيات أخرى ليست في صالحهم. وهناك تقارير موثقة تشير الى أن المدد المتفق عليها بين أرباب العمل والعمال قد أضيف عليها - في بعض الاحيان - ثلاث سنوات من دون رضا العمال. وبالمناسبة، هناك عمال أجانب حضروا الى السعودية بكفالة سعوديين، وهم بالتالي ملزمون أمام السعوديين بدفع مبلغ شهري كما وأنهم ملزمون بالبحث عن أعمال لأنفسهم داخل المملكة. ولحل تلك المشاكل بدأت بعض الحكومات الاجنبية بتشكيل مؤسسات للتوظيف والتي تقوم بمناقشة الرواتب والخدمات التي يجب أن تقدم لمواطنيها. وتراجع تلك المؤسسات بين فترة وأخرى نتائج جهودها من خلال سفاراتها ومن خلال محاكم العمل السعودية.

وتطالب أنظمة العمل السعودية المستخدمين بحماية اغلبية العمال من الاخطار والامراض المرتبطة بوظائفهم، الا أن العمال المستخدمين في اعمال تدار عائليا، كالمزارعين والرعاة والخدم، لاتشملهم تلك الانظمة، ويحرم القانون على أرباب العمل أن يطلبوا من عمالهم العمل خارج المكتب عندما تزيد درجة الحرارة عن «١٢٢» درجة فهرنهايت.

ويتطلع مفتشو وزارة العمل والمحاكم الى اجراء قانون العمل. ولكن الاجانب يتحدثون عن الفشل المتكرر في تطبيق معايير الصحة والسلامة.

مفهوم الوحدة واشكالية الانتماء الخاص

حسن عبد الهادي

من أمهات الافكار والقضايا التي تناولتها المنظومة الفكرية الاسلامية وركزت عليها في الاتجاه التربوي على المستويين الشخصي والاجتماعي، عند تناول الحديث عن تأسيس المجتمع الاسلامي المعاصر والدولة الاسلامية القوية، هي مفهوم الامة الواحدة التي يتساوى فيها الجميع من مختلف الانتماءات العرقية والقومية والجنسية في الحقوق والواجبات، والوحدة في الاهداف والآمال والتطلعات، وهذا ماورد صريحا في كثير من النصوص الدينية كقوله تعالى «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون»، وقوله تعالى «وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» ويقول تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءا فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا»، وقوله تعالى «إنما المؤمنون إخوة، فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون».

بل ومن أجل سيادة الاحساس بالروح الوحدوية والشعور الأخوي المتبادل، تؤكد القيم الدينية على ضرورة المشاركة في تحمل الآلام مع الآخرين، ومشاركتهم همومهم ومآسيهم، جاء في الحديث النبوي الخالد «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحمى».

ومن أهم المسائل التي أكدت عليها هذه المنظومة الثقافية الدينية في معرض ذكرها لهذه القيمة الاجتماعية ـ الوحدة ـ هي إبراز المخاطر الناجمة من الفرقة والتشتت، وبروز النعرات القومية أو العشائرية وماشابه ذات المنطلقات العنصرية والاهداف الوضعية كحب السيطرة والاستغلال، ومن أكبر الاخطار هي ضياع المجتمع والدولة وانهيارها، يقول تعالى «وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين»، ويقول تعالى «إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء»، ويقول تعالى «ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ماجاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم»، وغيرها الكثير من النصوص الشرعية الواردة في هذا المجال.

وما تعاني منه الامة اليوم من واقع التفكك والضعف وافتقادها لأبسط مقومات النهضة الحضارية، وما نشاهده ونسمع به يوميا من أوضاع مأساوية في بقاع كثيرة من عالمنا خلفتها الحروب والصراعات الدموية الناجمة عن تلك النزاعات الانفصالية ذات المنشأ العرقي والطائفي أو ما أشبه، لهي ترجمة واقعية للمحاذير التي كشفت عنها قيم الشريعة ومبادئها.

ولامتلاك الامة لهذه الميزة الحضارية المتجسدة في وحدتها وانسجامها وتجانسها الاجتماعي المتنوع وقوة تماسكها الداخلي، فإن القوى الخارجية لم تتمكن من اختراق الجبهة الاسلامية والسيطرة على المنطقة، بعد دراسة متأنية وفهم عميق لكل عناصر القوة الذاتية للمجتمع الاسلامي الا عبر استخدامها سلاحها المضاد المتمثل في انتهاجها سياسة «فرق تسد» وبمختلف أشكال التفرقة والتجزئة في جسد الدولة الاسلامية سواء تلك التي ظهرت في نشوب الخلافات المذهبية ـ السنية الشيعية ـ وتأججها، او تلك التي تجسدت في اثارة المشاعر القومية والعرقية وماشابه وتهييجها.

سلاح ذو حدين

لكنما هذا التأكيد والتركيز ـ من جهة أخرى ـ في المنهجية الفكرية الدينية على الروح الاممية كأساس اخلاقي وانساني، تتحلى به نفسية الفرد المسلم ضمن وجوده وحياته في اطار المجتمع الواحد الواسع بطوائفه وقومياته واقلياته المختلفة لايتنافى ويتناقض مع مشروعية حس الاعتزاز بالانتساب الطائفي والقومي والمذهبي والانتماء الى المنطقة والاقليم المعين، بل والعمل من أجل بناء هذه الكيانات المتعددة الاشكال من قبل ابناءها وتقويتها، مادام ذلك ضمن الأطر العامة للموازين والمعايير الشرعية والحدود الانسانية، فالخدمة في سبيل القوم أو الطائفة أو المذهب المعين قد تكون له جنبتان: جنبة سلبية، بحيث يكون المنطلق لتقوية الوجود الطائفي هي تلك الحالة المرضية المتمثلة في استعداء الآخرين ومحاربتهم الناجمة من وجود الثقافة الجاهلية والافكار العنصرية الهدامة وأن يكون الهدف هو استغلال الكيانات الاخرى الصغيرة والضعيفة واستعبادها وبالتالي ماتخلقه هذه الثقافات من دمار وحروب وقتل وتخريب وما الى ذلك. وجنبة أخرى إيجابية، حين يكون الدافع لاثبات الهوية الدينية أو القومية هو ابراز التفوق الحياتي الحضاري لهذه الامة والسعي للوصول الى مقدمة ركب المسيرة الحضارية للبشرية في مختلف الميادين الحياتية، هذه الغاية التي عبرت عنها المبادىء الدينية عبر قوله تعالى «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا»، ومن ثم المراد هو خدمة الانسانية وتقديم الاحسن لها وهذا مايصدق بالنسبة الى المجتمعات والامم المتقدمة المعاصرة مايسمى بدول العالم الاول مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية ثقافة تلك الشعوب ذات النزعة المادية الخالصة، وماتنتجه من ويلات على المستوى الاجتماعي والاخلاقي، وحينما يكون الدافع هو الايمان الصادق والعميق بصحة الفكرة والمعتقد الديني والهدف من التمسك به والتبشير له بل والدفاع عنه والتضحية الغالية من أجله هو ملائمته وصلاحيته لحل المشكلات والمعضلات الاساسية في الحياة الانسانية المرتبطة بالجانب الفكري والعقائدي والفلسفي منها. وهناك الكثير من الاسباب والمبررات الشرعية والانسانية التي لا تجعل من مسألة الاهتمامات الفئوية والطائفية أمرا مشروعا فحسب، بل ينسجم مع وحدة الامة وشموليتها، وبالتالي الاسهام في مسيرتها النهضوية وتطورها، من اهمها:

التعددية والرأي المبدئي

الاسلام يؤمن بمبدأ الحرية الدينية «لا إكراه في

الدين قد تبين الرشد من الغي»، ويدافع عنه ويحميه من كل الانتهاكات التي تؤدي الى اضعاف فاعليته أو انهائه كأساس قانوني حاكم في المجتمع، وبالذات التجاوزات الصادرة هذه باسم الشرع والدين نفسه، والاسلام يقر بقيمة حق التعبير عن الرأي والفكرة ـ مهما كانت ومن قبل من كان ـ مادامت لا تتصادم وتختلف مع المرتكزات الاساسية للمنهجية العقيدية الاسلامية، بل إنه يحث ويدفع لجهة الاجتهاد واستفراغ الوسع في استنباط الاحكام الفرعية من مظانها وأدلتها الشرعية وتحديد الموازين الشرعية الثابتة والمتغيرة، للقدرة على مواكبة الفقه الشرعي للمتغيرات الظرفية الزمنية والتعقيدات الحياتية، وملائمتها لها «للمجتهد إذا أخطأ أخر، وإن أصاب أجران» ـ كما ورد في الحديث الشريف ـ وذلك يعني أنه يتيح مجالا واسعا لبروز حالة الاختلافات النظرية والعقائدية، وظاهرة التعددية الفكرية والمذهبية مما يعني أيضا تعدد الوجودات والكيانات الفئوية والطائفية في الامة.

وتنطلق الفلسفة الاسلامية في بعدها الاجتماعي المنفتح والمتنوع نظريا هذا من ضرورة ايجاد العوامل المشجعة والمحفزة للرقي والتطور الانساني الفكري والوصول بالمجتمع الى أرفع مراتب النضج والوعي العقيدي الديني عبر حالة التواصل والتلاقي فيما بين أصحاب المدارس المختلفة وأبناء التيارات الاجتماعية المتعددة وعبر الحوار الهادىء والجدل البنّاء عند مرحلة استعراض الآراء والافكار ومداولتها والقبول ـ نهاية ـ بالأسلم والمتكامل ونبذ السقيم فيها، يقول تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

أسباب ومبررات أساسية

حينما تلغى الاعتبارات والمعايير العرقية أو الطائفية مابين أبناء المجتمع أو الامة الواحدة، ويكون المقياس الحاكم هو الاخلاص والتفاني للدين أو الوطن وما شابه، و يكون الكل أمام الجهات الحاكمة ـ بفئات المجتمع المختلفة ـ متساوون في الاستحقاقات والمغانم، حينها تسود أجواء المحبة والألفة والتعايش التام فيها ومن تنتفي الحاجة الى أي مظهر من مظاهر التوجهات القومية أو الطائفية بل قد تصبح في هذه الحالة عاملا للتجزئة والتهميش ، لأنها قد تتحول الى نزعة انفصالية تدميرية لا مبرر لها.

أما حينما يكون الاساس في التعامل الاجتماعي ـ في أي أمة ـ سيطرة بعض الاطراف ذات العرق أو المذهب المعين، وهيمنتها على مقاليد الحكم واستئثارها بالثروات الاقتصادية، وتهميش أو الغاء الاطراف الاخرى باعتبار عدم انتماءها لنفس العرق، وإعتناقها لذات المعتقد المذهبي، أو حينما تمارس الجهات المسئولة والعليا في الدولة أو بعض فئات وشرائح المجتمع سياسة التمييز والتفرقة القائمة والمنطلقة من الولاءات الطائفية السياسية أو الدينية ، بحق الفئات الاخرى، المحكومة أو الاقلية، تصل ـ في أحيان كثيرة ـ الى درجة الحرمان من أبسط المكاسب والحقوق المدنية سواء السياسية منها مثل منع الفرد من هذه الاقليات من الانخراط في الاجهزة والمؤسسات الدبلوماسية للدولة، فضلا عن عدم اتاحة المجال لتبوء أدنى المناصب الحكومية الرسمية أو الحقوق الاقتصادية مثل افتقاره لحق التوظيف أو أي مصدر دخل معيشي حكومي آخر، وبعبارة فرض نوع من حالة الحصار الاقتصادي على أبناء هذه الاقلية أو الحقوق الدينية المتمثلة في تضييق الخناق عليها في ممارسة شعائرها الدينية وطقوسها العبادية، هذا غير التشهير بها وبث الشائعات والتهم عليها وفرض حالة الخوف والرعب بحقها، وانتهاج القوة والارهاب في معاملة المعارضين والرافضين من أبناءها لهذه الممارسات الطائفية البغيضة.عندما تعامل الفئات الصغيرة في المجتمع بهذا المعيار العنصري، فإن الكفاح والتحرك في سبيل دفع شأن الطائفة ـ حينها ـ والنضال من أجل رفع ظلم التمييز الممارس بحقها ومن ثم استرجاع كامل حقوقها ومكتسباتها لا يكون أمرا مباحا ومشروعا فقط، بل يصبح واجبا شرعيا وضرورة انسانية وتاريخية لها من المبررات والمسوغات ماتكفي لرد كل الشبهات والاشكاليات التي تثار من هنا وهناك حولها، بل تكفي لتلقي المزيد من التصحيح والدعم والمساندة لها.

الآلية الحركية، والنوعية المشروعة

قد يجيز الاسلام في بعض الاوقات وفي حالات جزئية عملية استخدام العنف والقوة مع فئة أو طرف من الاطراف في داخل المجتمع الاسلامي لرد الظلم الواقع منه، ورد الحقوق المغتصبة من قبله، وبالمقدار الذي يتم به اجباره على الرضوخ والتراجع عن مواقفه التسلطية هذه بحق الاخرين، بل حتى لربما أن الشرع لا يعطي الاجازة في استخدام القوة العسكرية معه الا في أضيق الحدود وهي رادعة فقط، وتأمين الوقاية والحماية للمتضررين منه، يقول تعالى «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله يحب المقسطين».

ويرفض الدين رفضا قاطعا انتهاج سياسة العنف كرد فعل، إذا كان ذلك يتناقض مع المصلحة العليا للدولة والامة الاسلامية المتمثلة في ضرورة استمرار قوتها وتفوقها ووحدتها وانسجامها الجماهيري الداخلي، ومن ثم مايؤدي اليه من الاحقاد والضغائن والصراعات الدموية الوحشية وانتشار القتل والتدمير وما أشبه.

لكن المسألة تختلف تماما مع تلك الحركات التي انبثقت من رحم القوميات والتيارات الطائفية المحرومة والمستضعفة اجتماعيا من قبل الثانية المهيمنة التي تتبنى المنهج السلمي والهادىء في تحركها ونضالها المشروع في سبيل قوميتها أو طائفتها وتعتمد السبل والوسائل الانسانية النزيهة التي يعترف بها القانون الدولي وتقر بها الاعراف والمواثيق البشرية عبر محافلها ومؤسساتها الكبرى مثل منظمات حقوق الانسان الدولية وغيرها، فالقضية هنا بالاضافة الى اكتسابها للمشروعية الدينية ودعم القيم والمبادىء الاسلامية الصريح لهذا النوع من الكفاح المشروع، فإنها تستقطب وتجلب أيضا رضا وقبول المبادىء والقوانين الانسانية، ومساندة الرأي العام العالمي لها بل وتبنيها والدفاع عنها من قبل مؤسسات الرأي العام هذ عبر طرحها في المحافل الكبرى وايصال اخبارها الى مختلف الجهات والمواقع الحساسة والمؤثرة دوليا من خلال نشرها بوسائل الاعلام ومنابره المختلفة وهذا من شأنه المساهمة ـ ولو جزئيا ـ في تحقيق النتيجة المرجوة وهي الضغط أولا والتأثير والاستجابة الفورية في المرحلة الثانية من قبل المسؤولين عن تلك السياسة الطائفية التمييزية المرفوضة.

العلماء والعرش

قيادة المؤسسة الدينية السعودية

أنور عبد الله

تميزت الخمسينات والستينات بهيمنة الشيخ محمد بن ابراهيم على المؤسسة الدينية بينما تميزت المرحلة التالية بوجود قيادة دينية جماعية خاضعة للملك، بعد تقليص نفوذ آل الشيخ

مرحلة آل الشيخ (١٩٥٤ ـ ١٩٦٩):

تميزت هذه المرحلة بعودة الهيمنة المطلقة لآل الشيخ على المؤسسات الدينية، وانفرد الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ بالمناصب الدينية داخل المؤسسة الدينية، حتى وفاته عام ١٩٦٩. فقد جمع بين يديه «١٧ منصبا» ومهمة دينية. لم تجتمع لأي عالم ديني آخر، سواء من آل الشيخ أو خارج بيت الدعوة. وكان بعض نوابه من أبنائه وأخوانه وأقربائه. كما أناط بهم رئاسة المعاهد والمراكز وبعض الهيئات الدينية في المناطق الخمس، ارتبطت هيمنة آل الشيخ بعهد الملك سعود بن عبد العزيز والقسم الأكبر من عهد خلفه الملك فيصل بن عبد العزيز، ففي عهد الاول تضاعفت مداخيل البترول مرات عديدة، وفيه انتهى عهد التحفظ والكتمان على اخلاقيات وسلوك أمراء آل سعود. فقد عُرف الملك سعود بالبذخ وعشق الملذات وهو أول من أرسى بهذه السيرة جهارا، وسار الامراء على منواله فيما بعد.

والمراد بهذا التنويه أن الملك سعود بهذه «السيرة» شكّل نقطة ضعف العرش أمام المؤسسة الدينية. فقد كان يهاب رجال الدين ويخشاهم ـ خاصة الشيخ محمد بن ابراهيم ـ فوقع لهذا السبب بالذات فريسة سهلة تحت تأثير المرجع الاعلى الشيخ محمد بن ابراهيم. وفي عهد الملك فيصل ، عاد بعض التوازن من هذه الناحية. فقد عُرف عنه «إتزانه» كرجل دولة، وعرف أيضا بـ «البخل» في بلد البداوة!! ولم يستطع الملك فيصل الحد من تأثير آل الشيخ. ولم ينشأ «وزارة العدل» الا بعد موت المرجع الاعلى الشيخ محمد بن ابراهيم. ناهيك أن الملك فيصل حفيد الشيخ عبد اللطيف ـ من جهة الأم ـ حاول ادخال بعض الاصلاحات في مسائل وقضايا اقتصادية واجتماعية منها: حد مصروفات العائلة المالكة، وكذلك مسألة التعليم والتجهيزات الحديثة «المواصلات، الأذاعة، التلفزيون..»، وانتهى الامر الى التخلي عن بعضها وجعل المتحقق منها تحت اشراف المؤسسة الدينية، بعد المعارضة العنيفة التي شهدها على جانبيه، بين مؤيدي التحديث ـ الضعفاء وبين معارضيه ـ الاقوياء.

وبالمقابل لم تشكل هيمنة آل الشيخ، نقطة ضعف أو انحسار في مسار المؤسسة الدينية بل لعبت المركزية الشديدة والسيطرة المطلقة لشيخ ابن ابراهيم وحرصه على تثبيت الخط الوهابي ـ السلفي الى ترسيخ جذور المؤسسة الدينية وفتح منافذ جديدة لها داخل المجتمع كما سنرى.

مناصب ومسؤوليات الشيخ محمد بن ابراهيم

١ ـ رئيس دار الافتاء.

٢ ـ المرجع العام للقضاء في منطقة نجد تم في «المملكة» منذ عام ١٩٥٨م ـ ١٩٦٩م.

٣ ـ رئاسة الكليات والمعاهد الدينية.

٤ ـ رئاسة الجامعة الاسلامية التي تأسست في المدينة المنورة سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١.

٥ ـ الاشراف على رئاسة تعليم البنات ١٩٦١.

٦ ـ رئاسة المعهد العالي للقضاء.

٧ ـ رئاسة معهد امام الدعوة.

٨ ـ رئاسة المجلس الاعلى لرابطة العالم الاسلامي.

٩ ـ رئاسة المعهد الاسلامي في نجيريا.

١٠ ـ الاشراف على نشر الدعوة الاسلامية في افريقيا.

١١ ـ رئاسة دار الايتام التي ضمت فيما بعد الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٢ ـ تعيين الوعاظ والمرشدين والقضاة.

١٣ ـ الاشراف على ترشيح الأئمة والمؤذنين.

١٤ ـ رئاسة المكتبة «السعودية» التي أنشئت بجوار مسجد سماحته، بحر دخنة عام ١٩٥٠.

١٥ ـ رئيس مؤسسة الدعوة الاسلامية الصحفية التي تصدر عنها الآن جريدة «الدعوة».

١٦ ـ خطيب الجامع الكبير وإمام العيدين، منذ عام ١٩٤١ ـ ١٩٦٨.

١٧ ـ إمام مسجد دخنة الكبير بمسجد الشيخ منذ عام ١٩٢٢ الى

١٩٦٨.

بعض مناصب آل الشيخ في هذه الفترة:

- إبنه الشيخ ابراهيم بن محمد نائب المفتي الأكبر.
- إبنه الشيخ عبد العزيز بن محمد نائب مدير الكليات والمعاهد الدينية.
- أخوه عبد الملك ابن ابراهيم رئيس هيئة الامر بالمعروف بالمنطقة الغربية.
- أخوه عبد اللطيف بن ابراهيم رئيس المعاهد والكليات الدينية.
- قريبه الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ رئيس هيئة الامر بالمعروف بالمنطقتين الوسطى والشرقية.
- قريبه عبد الرحمن بن عبد العزيز آل الشيخ رئيس هيئة الامر بالمعروف في مدينة الطائف.
- قريبه حسن بن عبد الله آل الشيخ وزير المعارف.

٢ - إنشاء ديوان المظالم:

حقق رجال الدين، خطوة هامة نحو توسيع صلاحيات بإنشاء جهاز جديد في منتصف الخمسينات، هو «ديوان المظالم» وهي فكرة ذكية، لاتعكس فقط حرص علماء الدين على ابراز صورة الانسجام الكامل بين السلطة السياسية وقوانين الشرع، بل حرصهم أيضا على اثبات وجودهم القوي واستمراره من خلال ترجمة «العدالة الاسلامية» وأثرها الايجابي في حياة العامة، لتدعيم قاعدتهم الاجتماعية.

تنطلق فكرة «ديوان المظالم» كما هو معروف تاريخيا من مسألة الدفاع عن الضعفاء والفقراء وإنصافهم من ظلم الاغنياء والاقوياء، تجارا ومالكين وموظفين، وسارع الملك سعود على موافقته دون أي اعتراض. وأصدر مرسوما ملكيا بتاريخ ١٣/٨/١٩٥٥. وهذا نصه: تشكيل ديوان مستقل باسم ديوان المظالم، يقوم بادارة هذا الديون رئيس من درجة وزير، يعين بمرسوم ملكي، وهو مسؤول أمام الملك، وجلالته المرجع الاعلى له(١).

وبتشكيل هذا الديوان، أعطى قوة دفع هائلة لرجال الدين من خلال:

- شكل هذا الجهاز أحد صمامات الامان المستقبلي، بيد رجال الدين ليبرهنوا فيه، بأن السلطة السياسية تنطلق دائما من أرضية دينية محضة «الشرع». لأن النبي محمد «ص» والخلفاء الاربعة، جلسوا للنظر في مظالم الرعية. وقد عين الخليفة علي بن أبي طالب يوما واحدا في الاسبوع للنظر في تظلم الرعية من الامراء والاغنياء. ثم أصبح فيما بعد عرفا وتقليدا إسلاميا سار عليه بعض خلفاء بني أمية والعباس.

والوهابيون اليوم يعلنون تمسكهم بهذا التقليد، بإعطائه بعدا تاريخيا - دينيا.

- لايحتل هذا المنصب الا من تتوفر فيه شروط ثقة الاسرة المالكة والمؤسسة الدينية والانسجام التام مع الخط الوهابي. وقد أختير الامير مساعد بن عبد الرحمن عم الملك، لتوفر الشرطين فيه، بالاضافة الى كبر سنه.

وبعد خمس سنوات عيّن الشيخ عبد الله المسعري - وهو من علماء الدين الكبار - رئيسا لديوان المظالم عام ١٩٦٠م. ثم الشيخ محمد بن جبير «رئيس مجلس الشورى حاليا» وهو أيضا عضو في هيئة كبار العلماء.

- تتسع اختصاصات الديوان، لتشمل جميع أنواع التظلمات من تجاوزات بعض مسؤولي أجهزة الدولة أو القضاء، إذا طعن في أحكامهم واتهموا بالتحيز، وبوجه عام يتعامل هذا الديوان مع القضايا بسوء استخدام السلطة والنفوذ، وله سلطة التوقيف والتفتيش، ثم توسعت صلاحياته، فأصبح المسؤول المباشر عن تطبيق قرارات مقاطعة الشركات والبضائع الاسرائيلية أو المتعاملة مع اسرائيل، بموجب القرار الملكي الصادر في ٢٣/١٠/١٩٦٢.

وبسبب توافد الشركات الاجنبية للعمل في الاستثمارات المختلفة. وحدوث اشكالات بينها وبين وزارة التجارة. صدر المرسوم الملكي في ٢٥/١١/١٩٦٥ بتحويل «الديوان» سلطة النظر في قضايا المؤسسات الاجنبية العاملة في المملكة التي ترفعها هذه المؤسسات اعتراضا على قرار وزارة التجارة»(٣). وأكد قانون مكافحة الرشوة الصادر في شهر أغسطس عام ١٩٦٩م في مادته السابعة عشر، على أن يتولى التحقيق في قضايا الرشوة، محقق من ديوان المظالم، ومحقق من الشرطة.لهذا فإن رئيس وموظفي الديوان يتمتعون بمكانة وهيبة داخل الاجهزة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. فقد أضحى إذن هذا الجهاز سلاحا فعالا بين المؤسسة الدينية المراقبة للجميع وأخضاعهم لسلطة الشرع، الذين يتولون حماية الذود عنها.

- حقق هذا الديوان غرضا هاما للنظام والمؤسسة الدينية، لإمكانية استخدامه ذريعة لرفض تشكيل نقابات أو اتحادات مهنية. فلا ضرورة لمثل هذا النقابات، مادام الشرع قائما مطبقا على الجميع! وبالفعل ساهم الديوان في قمع التحركات العمالية لعام ١٩٥٦، حين رفض الاعتراف بـ «حق العمال» في تشكيل نقاباتهم أو اتحاداتهم المعنية. وحصر نزاعاتهم مع شركة أرامكو في تحسين بعض الامور المعيشية فقط.

٣ - توسع التعليم الديني تحت الاشراف المباشر للمفتي الأكبر الشيخ محمد بن ابراهيم عام ١٩٥٤، حيث طلب المفتي من الملك سعود تخصيص ميزانية لانشاء ستة معاهد دينية في كل من: بريدة، الاحساء، مكة، شقراء، جيزان.

ثم بدأت فروع هذه المعاهد تنتشر في أنحاء المملكة. كما تم انشاء معهد إمام الدعوة الذي تحول فيما بعد الى جامعة الامام محمد بن سعود. وفي عام ١٩٦٠-١٩٦١م، تم تأسيس الجامعات الاسلامية في المدينة المنورة وأسندت رئاستها الى المفتي الاكبر، في حين تولت المؤسسة الدينية الاشراف أيضا على تعليم البنات الذي أدخله ولي العهد آنذاك الامير فيصل عام ١٩٦٠-١٩٦١م.

٤ - تنظيم القضاء: استطاع رجال الدين، المحافظة - دوما - على «استقلالية القضاء» عن العرش ثم عن جهاز الدولة الناشيء «السلطة السياسية - التنفيذية». وفي هذه المرحلة تم تشكيل «المجلس الاعلى للقضاء» لمتابعة سير أحكام القضاة. ففي ٨ رجب عام ١٣٨٠هـ «١٩٦٠» أصدر الملك سعود مرسوما ملكيا: «نظرا لما للقضاء من أهمية عظمى، وحرصا منا على صيانة حقوق الرعية وزيادة في الاطمئنان الى صحة أحكام القضاة، وحيث أن القضاء الشرعي هو المرجع الوحيد لفصل الخصومات وأن التحاكم اليه بين الافراد والجماعات لذلك كله رأينا لزوم تمييز الاحكام الشرعية وتدقيقها من قبل هيئة علمية تشكل من كبار العلماء برئاسة رئيس القضاة مهمتها النظر في الاحكام الشرعية الصادرة من القضاة وتدقيقها وتمييزها والتصديق عليها إن كانت مطابقة للقواعد الشرعية أو نقضها ان كانت مخالفة»(٤).

عبر هذا المرسوم الملكي تم اختيار ستة علماء ليشكلوا المجلس الاعلى للقضاء برئاسة الشيخ ابن ابراهيم، ثم الشيخ ابن حميد، ابتداءا من عام ١٩٧٠م-١٩٨٣م، ثم الشيخ صالح اللحيدان من ١٩٨٣م..

٥ ـ توسع كبير في جهاز «هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» بلغ عدد فروعه نهاية عام ١٩٥٥ م، الى «٩٤ فرعا» منتشرا في كافة أنحاء المملكة.

أرخنا نهاية هذه المرحلة بوفاة الشيخ ابن ابراهيم عام ١٩٦٩، الذي كان يتمتع بشخصية قوية، مهيمنة على المؤسسة الدينية، وله تأثيره الشخصي المباشر على العرش. وبذلك دخلت المؤسسة الدينية عصرا جديدا سنأتي على خصائصه في المرحلة الرابعة.

رابعا: مرحلة النمط البابوي وصراع المتناقضات: ابتداءا من عام ١٩٧٠، شهدت المؤسسة الدينية تحولا أو انعاطفا هاما مسّ جوهر البنية الداخلية للمؤسسة، وأعطاها قوة دفع هائلة الى الامام، لتلعب دورا قياديا ليس على المستوى المحلي فحسب، بل باحتلالها مركز الصدراة في المحيط العربي ـ الاسلامي، ومايتعداه أحيانا بواسطة المساهمة الفعالة لتغذية الموجة الدينية على صعيد العالم بأسره، أو بواسطة التغلغل والتأثير على الجاليات الاسلامية في بلدان العالم غير الاسلامي. وأهم التطورات التي شهدتها المؤسسة الدينية بين ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠:

١ ـ تثبيت قيادة دينية على النمط البابوي:

على اثر وفاة المرجع الوهابي الاعلى الشيخ ابن ابراهيم، تحرك بعض العلماء الكبار، بهدف العودة الى القيادة الدينية الجماعية وتثبيتها، أشهرهم الشيخ «ابن باز» والشيخ «ابن حميد» والشيخ «الحركان».

قيادة أصبحت رموزها معروفة للجميع، أثبتت الاحداث طوال العقدين الماضيين قدرتها على دعم مصالح المؤسسة الدينية وتوسيعها. وقد استلهمت النمط البابوي في القرون الوسطى مثالا لها في علاقاتها بالمجتمع المتمثلة بالشدة والتعصب الديني، بل يتعدى الى القمع الفكري، وأحيانا الجسدي، ومحاربة النظم والمنجزات العلمية الجديدة، وادارة وتوجيه المجتمع والانسان حسب خطها السلفي ومصالحها. كذلك تمثلت بهذا النمط في أسلوب نشاطها الخارجي أي تقليد الاسلوب الفاتيكاني «الكوني» في أمور التخطيط، والتبشير، وصرف الاموال السخية في هذا المجال. وبإقدام رجال الدين على هذه الخطوة يكونوا قد وضعوا نهاية لصيغة القيادة الدينية القديمة وأسلوب عملها، وطبيعة اجتماعاتها غير المنتظمة. ونطاق العمل على المستويين الداخلي والخارجي، الذي يعد منسجما مع النمو الكمي والنوعي للمؤسسة الدينية والمستجدات التي أحدثها على الصعيد الاجتماعي والامكانيات المالية الكبيرة للمؤسسة.

هذه التغيرات السريعة داخل المؤسسة الدينية، لم تتم دون «رضى الملك فيصل» الذي شعر بثقل آل الشيخ وضغطهم عليه، خاصة وأنه سمع من الشيخ ابن باز أشياء لاتسر العرش السعودي.. حينما طالبه الشيخ «المفتي الاكبر» «بحق» آل الشيخ من بيت مال المسلمين، هذا المال الذي وقف للبيت السعودي وحده.

وقد أصدر الملك فيصل أمرا ملكيا بتشكيل هيئة كبار العلماء هذا نصه: «بعون الله تعالى نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية. بعد الاطلاع على الماجدة الثانية من الامر الملكي ١٣٧/١ بتاريخ ١٣٩١/٧/٨هـ. أولا يعين المشايخ التالية أسماءهم أعضاء هيئة كبار العلماء:

ـ الشيخ عبد العزيز بن باز.
ـ الشيخ عبد الله بن حميد.
ـ الشيخ محمد النشنيقيطي.(**)
ـ الشيخ سلمان بن عبيد.
ـ الشيخ عبدالله خياط.(***)
ـ الشيخ صالح بن لحيدان.
ـ الشيخ عبد الرزاق عفيفي.
ـ الشيخ صالح بن غصون.
ـ الشيخ محضار بن عقيل.
ـ الشيخ عبد العزيز بن صالح.
ـ الشيخ محمد الحركان.
ـ الشيخ محمد بن جبير.
ـ الشيخ عبد الله بن غديان.
ـ الشيخ عبد الله بن منيع.
ـ الشيخ راشد بن خنين.
ـ الشيخ عبد المجيد حسن.
الشيخ ابراهيم بن محمد آل الشيخ.

تميزت القيادة الجديدة، بتقسيم العمل بين أعضائها(****) وتنظيم اجتماعات الدورة السنوية وتدوين أعمالها، واصدار بيان بعد الانتهاء من أعمال كل دورة عادية، ثم التوقيع عليه بأسمائهم.

٢ ـ تقليص نفوذ آل الشيخ: تميزت هذه المرحلة أيضا، بانحسار نفوذ وتأثير آل الشيخ داخل المؤسسة الدينية، وهو انحسار لم يحمل معه سلبيات أو مضاعفات داخل الجهاز الديني. بل على العكس، فقد ازدادت المؤسسة الدينية قوة ومتانة وتماسكا بين أطرافها، بفضل عناصر دينية كفوءة، أعطت دما جديدا للحركة السلفية وعملت على تحديث عملها وطبيعة نشاطاتها الدينية والثقافية داخل البلد وخارجه.

أن انحسار أو «عزل» آل الشيخ له أسبابه الدينية والسياسية والاجتماعية والتي يمكننا إجمالها على النحو التالي:

١ ـ اشعار «آل الشيخ» بأن الدين الاسلامي لايمكن أن «يؤمم» أو ينفرد به شخص واحد أو «عائلة واحدة» كالعرش السياسي.

٢ ـ تنبيه «الاسرة المالكة» بأن تحالفها مع «الشرع» المتمثل بمؤسسة دينية ثابتة الجذور.

٣ ـ التأكيد على أن منصب «المفتي الاكبر» يجب أن لايخضع للوراثة(!) أو النبالة. فكل عالم وهابي تتوفر فيه الشروط الدينية، يصلح لهذا المنصب. ولهذا نرى ـ ولأول مرة ـ تنصيب رجل دين ومن منبت عادي ـ أي غير قبلي ـ في هذا المنصب الحساس، وهو الشيخ عبد العزيز بن باز، الذي عرف بشجاعته وجرئته في طرح أفكاره، بجانب اتساع معرفته في الامور الفقهية.

وقد لعب الشيخ ابن باز وتياره الجديد، في تقليص نفوذ آل الشيخ في القيادة والمناصب الحساسة، وقد عيّن الشيخ عبد الرزاق عفيفي، نائبا له وليمهد له الطريق لاحتلال «منصب» المفتي الأكبر بعد موته.

وهانحن اليوم أمام «٢١» عالما يشكلون أعلى قيادة للمؤسسة الدينية . ولايوجد بينهم غير «اثنين»(*****) فقط من آل الشيخ. في حين اسندت المناصب الاساسية الى علماء دين خارج البيت الوهابي.

٣ ـ تعدد أجهزة المؤسسة الدينية

من الطبيعي أن تكون أجهزة المؤسسة الدينية المذكورة في المراحل الاولى لنشأتها، محدودة وتدار بأساليب بسيطة مقتصرة للتنظيم والكادر ومحصورة في هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وإدارة الحلقات الدينية والجهاز القضائي، وأصوله في المرحلة الثالثة،

ثم شهدت المرحلة الرابعة مايشبه القفزة الواسعة كما وكيفا، لتأتي المؤسسة الدينية مستكملة لشروط هيمنتها على عملية التأثير والتوجيه الاجتماعي ومنسجمة مع روح الاستئثار والانفراد للحفاظ على «التوازن» بينها وبين العرش السعودي. وهذا التطور كان لابد منه ليتلائم مع المستجدات والمتغيرات التي تمر بها البلاد للظهور أيضا بمظهر الانفتاح والعصرنة.

لقد فرضت المستجدات المتزامنة مع الارتفاع الهائل في عائدات النفط «الفيضان البترولي» خيارا وحيدا أمام رجال الدين، هو السيطرة التامة على كافة الاجهزة، لضمان تمسكها بروح العقيدة، لكي تعوض بها عن فقدان قاعدتها الاجتماعية التاريخية «البدو» التي ذابت غالبيتها في المحيط البترولي بحثا عن حياة أفضل فمن خلال هذه الاجهزة الدينية العديدة ظهرت فئات اجتماعية واسعة، أصبحت مرتبطة «مصلحيا ومصيريا» بالمؤسسة الدينية: طلبة العلوم الدينية، الموظفون الاداريون، المستخدمون..الخ، وأهم تلك الاجهزة المنتشرة اليوم داخل الجزيرة العربية «السعودية» هي:

١ ـ الرئاسة العامة لمجلس البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد.
٢ ـ هيئة كبار العلماء.
٣ ـ وزارة العدل.
٤ ـ رئاسة مجلس القضاء الاعلى.
٥ ـ الرئاسة العامة لتعليم البنات.
٦ ـ الرئاسة العامة للمعاهد والكليات الدينية.
٧ ـ ديوان المظالم.
٨ ـ الرئاسة العامة للمجلس العالمي الاعلى للمساجد.
٩ ـ رابطة العالم الاسلامي.
١٠ ـ المؤتمر الاسلامي.
١١ ـ هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة نجد والشرقية وخط التابلاين.
١٢ ـ هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الحجاز والجنوب.
١٣ ـ مراكز الدعاة والمرشدين.
١٤ ـ جمعيات التوعية الاسلامية.
١٥ ـ مخيم الشباب الاسلامي.
١٦ ـ جمعيات التبليغ.
١٧ ـ مراكز تدريب الدعاة وارسالهم الى خارج «المملكة»، المركز الرئيس في «مكة المكرمة».
١٨ ـ جماعات تحفيظ القرآن الكريم. هناك أكثر من سبعين جماعة تضم حوالي «٩٧» الف طالب وطالبة.
١٩ ـ ادارة الحرمين الشريفين.
٢٠ ـ مطبعة القرآن الكريم. أكبر مطبعة في العالم كلفتها الاساسية أكثر من مليار ريال، طبعت خلال ثمان سنوات أكثر من خمسين مليون نسخة من القرآن الكريم، ووزعت مجانا في داخل البلاد وفي العالم الاسلامي.
٤ ـ انفتاح الوهابيين على العالم المسيحي

وهو حدث تاريخي، له أهميه استثنائية من وجهة النظر التاريخية، كما سيترتب عليه مستقبلا من تغييرات في جوانب الفقه والسياسة والاجتماع، خاصة وأن للدولة السعودية الآن دورا بارزا في السياسة الدولية، لوضعها القيادي المتميز في العالمين العربي والاسلامي. فعلى أراضيها يعيش الآن عشرات الآلاف من المسيحيين العرب والاجانب. ويتلخص الحدث بتوجيه دعوة رسمية عبر جمعية الصداقة الفرنسية ـ السعودية الى وفد أوروبي مسيحي لزيارة السعودية وقد وصل الوفد المكون من خمسة أشخاص برئاسة «جان جاك بريد ـ الاستاذ في جامعة دبلن» وهنري لاوست الى الرياض في ١٩٧٢/٣/٢٢، حيث التقى بوفد من هيئة كبار العلماء برئاسة العالم الوهابي محمد الحركان وعضوية العالم راشد بن خنين رئيس تعليم البنات ـ آنذاك ـ والعالم محمد بن جبير رئيس ديوان المظالم «ورئيس مجلس الشورى الحالي» وشارك فيه الدكتور منير العجلاني ومعروف الدواليبي «من سوريا» كمترجمين. وكان لهذا اللقاء نتائجه السريعة ليس في كسر هوة التزمت السابق فحسب، بل أدى الى:

١ ـ مواصلة الحوار بين الطرفين. فبعد مرور سنتين على اللقاء الاول في الرياض سافر الوفد الوهابي ـ لأول مرة ـ الى أوروبا في شهر أكتوبر عام ١٩٧٤، لمواصلة المباحثات، وعقد هناك أربعة لقاءات:
ـ لقاء في باريس بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٣.
ـ لقاء في الفاتيكان بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٥.
ـ لقاء في جنيف بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٣٠.
ـ لقاء في ستراسبورغ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٤(١)

٢ ـ في مجال الفقه، ارتفعت «دية المسيحي» من ربع دية المسلم الى نصفها، بينما بقيت ديات الاقوام غير الكتابية على الربع.

٣ ـ بسبب احتياج التيار المحافظ في أوروبا للدعم المادي السعودي في الحملات الانتخابية «الرئاسية والبرلمانية» خاصة في ايطاليا، فرنسا، ضد الثقل الانتخابي للاحزاب الشيوعية في هذين البلدين ـ آنذاك ـ فلا يمكن أن يتم هذا الدعم السعودي، بمعزل عن أخذ آراء العلماء لتكون له صفة «الشرعية».

٤ ـ أرادت المؤسسة الدينية الوهابية، إشعار مفكري العالم المسيحي بأنها «القوة الموجهة للمجتمع السعودي» وعلماؤها الناطقون باسم «العالم الاسلامي» تقريبا. ومن هذه الزاوية، يخاطب العلماء الوهابيون قادة العالم المسيحي، بطريقة غير مباشرة. وأن العلاقات الوطيدة للاسرة المالكة مع العالم المسيحي لاتكفي لوحدها وستبقي أسوار المؤسسة الدينية الوهابية مغلقة اذا لم يقتنع علمائها بهذا الانفتاح وأهدافه.

٥ ـ تطمح المؤسسة الدينية، أن يكون لها دور هام على النطاق الدولي عن طريق علاقاتها مع العالم المسيحي، وتقديم المساعدات المالية السخية، بهدف التعاون والتنسيق ضد الفكر المادي والوضعي.

أخيرا، تم اللقاء بين رئيس رابطة العالم الاسلامي الدكتور عبد الله نصيف وبين البابا في ١٩٨٥/٨/٢٢. وبهذا اللقاء وماسبقه يميز بين وهابي اليوم ووهابي الامس الذي كان يرفض الاقتراب الى غير المسلم، ناهيك عن مجالسته أو مصافحته!!.

خصائص وصفات القيادة الوهابية

من المفيد قبل انهاء الموضوع، الاشارة الى نقطة تتعلق بنوعية الكادر الوهابي الديني نفسه وخصائص العلماء الكبار، وماتميزوا به من

سجايا ومواقف أسهمت بشكل مباشر في نجاح الدعوة السلفية الحديثة وتطوير المؤسسة الدينية لتصل الى صيغة «الفاتيكان» الحالي، الماثل أمامنا، بكل ثقله وجبروته وضغطه على ذهن وفكر الانسان.

فالشروط الموضوعية، كما هو معروف لا تكفي لوحدها لخلق وتطور المؤسسة الدينية، إذ لم تقترن بعوامل ذاتية، أي وجود فعالية تنظيمية نشطة وقيادة دينية عرفت كيف تمسك وتوجه قاعدتها الاجتماعية. فامتزجت مصالح الجهاز الديني مع الظروف الموضوعية والذاتية الملائمة، لتنتج في النهاية الصورة المتكاملة حاليا عن قوة ونفوذ رجال الدين في المجتمع.

* * *

دور القيادات «الحكيمة» مشهود له في التاريخ. فالنصر في معركة أو سلسلة من المعارك العسكرية ، السياسية، الفكرية، أو الاجتماعية مرهون دائما بوجود مثل هذا النمط القيادي، الذي يتمتع بذكاء اجتماعي، يعرف ماذا يريد وتجتمع فيه المرونة والصرامة في آن واحد.

وهذا لايمكن أن نسقطه من تاريخ الحركة الوهابية الحديثة، التي عرفت بدورها، كيف «تنظم» القبائل وتتعامل مع حليفها التاريخي «العرش السعودي» وأن تتحاشى الصراعات والتكتلات الداخلية. قيادة دينية ـ بصرف النظر عن رأينا الخاص ـ مكونة من كبار العلماء، تتصف بالمثابرة وبنفس طويل، مما فوّت الفرصة على أعدائها ومكنها من فرض «الهيبة» على العرش السعودي والمجتمع طيلة الفترات الماضية. وهنا يكمن «سر» صمود القيادة الدينية الوهابية، طيلة ثمانين عاما ـ ولا تزال ـ أمام جملة من التحديات، أبسطها كبيرة وخطيرة «كالتحديات القبلية، في المرحلة الاولى، والتحديات الحضارية والاجتماعية عبر الاجيال ومطامع العرش السعودي، للتقليل من شأنها وهيبتها».

وقبل الوقوف أمام خصائص القيادة الدينية الوهابية، لابد من تسجيل ميزة اختص بها أولئك العلماء الكبار، كمناضلين متفانين لتحقيق دعوتهم وفرض تعاليم شيخهم وتفسيره لأحكام الشرع، سواء جاءت منسجمة مع طموحات المواطن وخصائص العصر أم لا، وهي خصلة تكشف الانسجام بين حيثيات الدعوة والممارسة الحياتية والاخلاقية لاتباعها.. وتتحلى بوضوح بأخلاقيات ـ قادتها. حيث لم نسمع عن المهاترات والطعن الشخصي والاتهامات فيما بينهم، والابتعاد الكلي عن اسلوب التصفيات الجسدية كما هو معروف ضمن وسطنا السياسي. هذا مادفعنا للاعتراف «لهم» بهذه الخصلة، ومن ثمة يلزمنا معرفة ماتحلو به من خصائص:

١ ـ الجرأة والثبات على الرأي:

تتجلى صفة الجرأة والثبات على الرأي وطرحه مباشرة سواء من الملك أو رؤوساء القبائل وعلى «العامة» من الناس، وهو غالبا مايصل حد المكابرة، فحتى لو تكشفت حقائق وشواهد، تثبت خطأ رأي ذكره، فلا يتراجعون عنه ولايعترفون بهذه الحقائق، فيحاولون وفي أحسن الاحوال التزام الصمت، وكثيرة هي حالات الاصرار والمكابرة نورد فيما يلي نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر:

الحالة الاولى:

اصرارهم العنيد، ضد دخول الوسائل الحضرية للبلاد، بالرغم من قناعة الملك ابن سعود ومستشارية السياسيين، بفائدتها العظيمة في تقوية حكمه وأهميتها لـ «شعبة». ويذكر مستشار الملك ابن سعود حافظ وهبة: لقد قاتل الملك عشر سنوات وهو يحاول آن يقنع القبائل تارة والعلماء تارة أخرى على ضرورة ادخال الوسائل الحضارية: اللاسلكي، السيارة، التلفون، الراديو..(٢).

الحالة الثانية:

وقوفهم ضد تعليم المرأة، وتمسكوا بالمحافظة عليه حتى عام ١٩٦٠، عندما اضطر ولي العهد ـ آنذاك ـ الامير فيصل الى اصدار قراره بتعليم المرأة، مما أثار ضجة كبيرة في وسط العلماء والمحافظين، انتهت أخيرا بالشكل التالي: أ ـ يكون التعليم النسائي منفصلا عن وزارة المعارف وتحت اشراف وتوجيه الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي الديار. ب ـ أن يكون التعليم غير اجباري. جـ ـ أن توفر الدولة الوسائل اللازمة لنقل الفتاة من بيت أبيها الى المدرسة.

الحالة الثالثة:

موقف العلماء الوهابيين المتزمت من النظريات العلمية، التي أصبحت معطيات بديهية، دخلت جميع حقول العلوم التطبيقية لما فيه خير الانسان، كالأرض الكروية جزء من المجموعة الشمسية، ونظرية داروين «وإن كان الجدل لايزال قائما حول بعض تفصيلاتها» في العلوم التطبيقية. وعدم لقاء المتوازيات في الرياضيات ـ الخطان المتوازيان لا يلتقيان الا بإذن الله!!. عدم إذاعة وصول الانسان الى القمر في الاذاعة الرسمية.

إن وجهة نظر العلماء الوهابيين، المنطلق من تفسيرهم الخاص للمفهوم القرآني، بقي رافضا لكروية الارض «مسطحة» ومثبتة على قرن ثور. وقد نشر الشيخ بن باز كتيبه المشهور عن بطلان كروية الارض عام ١٩٦٦، مما أحرج الملك فيصل وألزم الطرف الرسمي و الشعبي بوجهة نظر المؤسسة الدينية الوهابية.

كيف تتم عملية اختيار العناصر القيادية داخل المؤسسة الدينية الوهابية؟

في الختام، يدفعنا طموحنا لاستكمال الصورة المطلوبة عن واقع المؤسسة الدينية الوهابية، وأنها لا تتم دون الوقوف قليلا لمعرفة مسألة هامة جدا وحساسة جدا ومرتبطة بصلب موضوعنا حول «الفاتيكان الوهابي» الا وهي مسألة تتعلق بوضع القادة الروحانيين الكبار، وكيف يتم اختيارهم أو تبوّهم للمناصب الدينية العليا داخل المؤسسة الدينية.

هل تتم عبر انتخاب أم تعيين؟

هل الشعب أو رجال الدين يشاركون في العملية، ام تقتصر على نخبة من العلماء الكبار؟ ومادور الملك في هذه العملية؟

إن التصدي الى هذه النقطة الحساسة والغامضة جدا، لا تخلو في البدء من روح التردد، او الخوف من وقوع في متاهات ومنزلقات خطرة. ولذا فإن الحذر والدقة مسألتان هامتان في كل خطوة نخطوها في هذا المجال الصعب، بفعل غياب المصادر حول هذه القضية، التي لم يُتعرض لها حتى الآن، الغموض الكامل الذي يغلفها به الوهابيون، لأنها تشكل «سر أسرارهم»، وبهذا الصدد ندعو الكتاب والباحثين الذين يهمهم أمر الانسان أو الفهم السليم لشكل «السلطة» في الجزيرة العربية الى النظر في هذه المسألة واشباعها بحثا وتمحيصا خدمة للحقيقة وللانسان ولفهم الواقع الاجتماعي المريض في هذا البلد.

* * *

إعتاد الشعب وأجهزة الدولة منذ عشرات السنين على سماع الفتاوى

والارشادات والتوجيهات الصادرة من العلماء الكبار والتقيد بها، دون مناقشتها في «المجالس» أو معارضتها. وبالرغم أحيانا من خطورة بعض القرارات الدينية المتعلقة بحرية وبحاضر وبمستقبل المواطن والمجتمع، فإن المواطنين لا تظهر عليهم علامات روح التمرد او الاستنكار لبعض القرارات الدينية.

نحن ندرك بالطبع، أن عدم اعتراض الناس على القرارات الدينية يعود الى أن الشعب يعرف هؤلاء «النخبة من العلماء» بأنهم يمثلون الشرع المقدس، وأن أي نقد مباشر لرجال الدين ومحتوى «فتاويهم» يعرض المواطن نفسه الى خطر «الموت» بعد أن يتهم بالزندقة أو الكفر، وقد استفاد رجال الدين من صمت المواطنين هذا، وتأويله بأنه تأييد لنهجهم.

أما عن كيفية تعيين العلماء الكبار في المراكز القيادية، فهناك أسلوب أو طريقة خاصة بالوهابيين في اختيار قادتهم الروحيين الكبار، طريقة لا تستمد جذورها من التراث الاسلامي السلفي، الذي يدعو دائما للعودة اليه ولا من روح الديمقراطية القبلية المتمثلة في مواقف وسلوك رجال الدين «الأباضيين» في عمان، ولايشبهون في طريقتهم الاسلوب التقليدي المعروف في تاريخ الفاتيكان الاوروبي في القرون الوسطى.

تستمد الطريقة الوهابية انفرادها هذه من شكل العلاقة التاريخية القائمة بين العلماء والعرش. ومن خصائص منطقة نجد، هذه العلاقة الثنائية والضيقة جدا، تخول لرجال الدين الكبار ـ تعيين عالم جديد، بعد موت أو عجز عالم، من أداء واجب هذه النخبة من العلماء الكبار أولا «الصفوة» من العلماء، وهم وحدهم الذين لهم الحق في ترشيح هذا العالم أو ذاك لهذا المنصب، بعد طرح إسمه على الملك من الناحية التقليدية. ويتم هذا الاختيار والصعود، بشكل هادىء وبعيدا عن أية ضجة اعلامية ـ بطريقة سرية تامة. يصعد هذا العالم المرشح دون معرفة المواطنين، ولا يعرفون ذلك، الا عندما تصدر فتوى جماعية عن هيئة كبار العلماء يشاهدون اسم جديد ضمن قائمة العلماء، مثال: الشيخ محضار بن عقيل، الشيخ محمد الحركان، الشيخ عبد العزيز بن صالح، ثم أخيرا اسم الشيخ عبد الله البسام الذي عيّن في نهاية عام ١٩٩٠ م.

ويتم اختيار العالم بعد توفر الشروط المطلوبة حسب الطريقة الوهابية ـ السعودية:

١ ـ أن يكون منسجما مع الخط والتراث الوهابي الديني والسياسي، انسجاما كاملا.

٢ ـ أن يكون منسجما ومدافعا عن «العرش السعودي» الحليف التاريخي لهم.

٣ ـ يكون حسن السيرة والسلوك، ليس في حياته الشخصية أية شبهات أو نواقص ولا محكوم بجنحة. وأثبت جدارته في المجال الفقهي وفي اعطاء الفتاوي الدينية كما له بعض الاسهامات في التأليف والنشر.

٤ ـ يكون قد قضى في سلك القضاة لا يقل عن ربع قرن من الزمن. فالتجارب الشخصية التي يأخذها العلماء الوهابيون الكبار بعين الاعتبار، لأنها تشكل خبرة واسعة وغنية لهذا العالم أو ذاك.

٥ ـ ينحدر من عائلة نجدية معروفة ومشهود لها عبر السنين بالعلم والسمعة الحسنة والتشديد على «الاقليمية» هي من الصفات والشروط الاساسية في صعود هذا العالم أو ذاك. وإذا تمعنا بأسماء القيادة الدينية ـ الوهابية من ١٩٢٥ ـ تاريخ ضم الحجاز ـ الى اليوم لا نجد عالما حجازيا واحدا. أهو «سهو» أو قلة العلماء في الحجاز؟ اللهم الا شخص واحدة، جل مؤخرا «١٩٨٤» منصب أمين عام رابطة العالم الاسلامي ـ بمرتبة وزير ـ ألا وهو الدكتور عبد الله نصيف ولكن لحد الآن لم يدخل بعد الى «هيئة كبار العلماء»، ناهيك عن عدم صول رجل دين سني من الاحساء أو منطقة الجنوب الى عضوية «هيئة كبار العلماء».

المصادر

١ ـ عبد الرحمن آل الشيخ ـ مشاهير علماء نجد ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

٢ ـ د. حمدي عبد المنعم «ديوان المظالم» دار الشروق القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٧٧.

٣ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٠٠.

٤ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٩٩.

* فيما يتعلق بصلاحيات ديوان المظالم، المنشأ حديثا، نشير الى ان حادثة ظريفة «حقيقية» تناقلتها الالسن على اثر المظاهرات العمالية الواسعة التي حصلت في حقول البترول عام ١٩٥٦ م. كان رجلا بدويا بين العمال الذين طردتهم شركة أرامكو فقدم شكوى الى مكتب العمل والعمال في الدمام فلم يفلح بشيء، فذهب الى يوان المظالم في الرياض وقابل الملك سعود شخصيا مخاطبا اياه: لم يبق أحد قادر لأن البدوي، حين يسمع عبر الراديو باسم «همر شولد» يعتبره رئيسا فضحك الحاضرون.

٥ ـ عبد الرحمن آل الشيخ ـ مصدر سابق ص ٥٠

٦ ـ أمين سعيد ـ تاريخ الدولة السعودية المجلد الثالث ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

** هذا العالم «اليتيم» بين علماء كلهم ينتمون الى «نجد» سرعان ما اختفى اسمه ولم أجد له اثرا.

*** الشيخ عبد الله خياط «حجازي» ولكنه عاش في الرياض ثمانية عشر عاما، فأصبح من الوهابيين، وقد أقيل مؤخرا من هيئة كبار العلماء بقرار من الملك.

**** الشيخ بن باز رئيس هيئة كبار العلماء، الرئيس العام لإدارات البحوث العلماء والافتاء.

الشيخ ابن حميد رئيس مجلس القضاء الاعلى حتى وفاته عام ١٩٨٣.

الشيخ راشد بن خنين الرئيس العام لتعليم البنات سابقا.

الشيخ محمد الحركان، الامين العام لرابطة العمل الاسلامي، ثم وزيرا للعدل.

الشيخ صالح بن لحيدان، نائب رئيس مجلس القضاء الاعلى منذ عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٩٢ رئيسا لمجلس القضاء الاعلى.

***** عين ثالث من آل الشيخ في هيئة كبار العلماء عام ١٩٨٨ الا وهو الشيخ عبد العزيز، فيما تم تعيين عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ بدلا من ابراهيم من محمد بن ابراهيم آل الشيخ في القرار الملكي الصادر في الثالث من ديسمبر الماضي، والقاضي بفصل سبعة أعضاء في هيئة كبار العلماء، وتعيين عشرة آخرين، ليس بينهم سوى شخص واحد من عائلة آل الشيخ.

٧ ـ PARIS RYAD DE MUSULMAN DOGME LE SUR COLLOGUES

لهـ الزركلي ـ شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ـ الجزء الثاني ص ٧٤٣.

كاتب أميركي يصف الاوضاع السياسية والادارية في المملكة

الاستبداد العائلي والبيروقراطية البشعة وغياب الديمقراطية

عبد الأمير موسى

صدر مؤخراً كتاب جديد بعنوان « العربية السعودية » لمؤلفه جين ليندسلي مدير ادارة معهد التنمية الدولي في العاصمة الفلبينية مانيلا ، ويجمع الكتاب بين النظرية والبحث العلمي الاكاديمي الصرف وبين التجربة الشخصية التي عاشها الكاتب في المملكة لفترات تبدو من خلال قراءة الكتاب طويلة نسبياً . .

وقد حوى الكتاب على مجموعة موضوعات هامة ومعاصرة استناداً على التطور التاريخي والسياسي والاقتصادي للمملكة . . وقد استعرض المؤلف بشكل موسع طبيعة النظام السياسي في المملكة ، وأفرد فصلاً خاصاً عن الديكتاتورية السعودية تحت عنوان « الديكتاتورية الرحيمة » و هي كما يوضحها الكاتب في بحثه : أن الديكتاتورية في السعودية هي ليست نموذجاً مماثلاً لنماذج بعض النظم الديكتاتورية المعروفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى آسيا ، وإنما هي نموذج مميز من الديكتاتورية . . ديكتاتورية كامنة ، وغير فاقعة رغم الاحساس بها وبتأثيراتها القاسية ،ولكن لمن يعيش في ظلها . . وديعة قبل أن تلتقي معها ، ورحيمة قبل أن تخالفها أو تتعارض معها . . ولكنها في نهاية الامر شرسة . . السعودية ليست بلداً ديمقراطياً ، فليس هناك دستورا واضحا يعرّف الحكومة ، وسلطاتها وأعمالها وحقوق شعبها . و ليس هناك انتخابات أو وسائل واضحة للناس يعبّروا فيها عن آرائهم تجاه ممارسات الحكومة . فالاحزاب السياسية محظورة وغير شرعية ، وأن شعب المملكة يفتقر الى الحرية الدينية وحرية الاجتماع والتعبير والصحافة ، وليس هناك حماية أمام التحقيق والاعتقال ، أو حق بخصوص المحاكمات المستعجلة . وتدعى الحكومة السعودية بالملكية الثيوقراطية « الدينية » ، ولكن يمكن وصفها أيضاً بالديكتاتورية الرحيمة .

فالبلاد تدار من قبل الملك ، القائد الديني ، ورئيس الوزراء ، والقائد الاعلى للقوات المسلحة . كما أن الملك وأقرباءه المقربين لديهم السلطة المطلقة على البلاد ويمارسون هذه السلطة بطريقة المجلس القبلي . فالحكومة أو العائلة المالكة تسيطر على كافة المجالات في البلاد . ولديها السيطرة الكاملة على الدين ، والمجال العسكري ، والتعليم ، والنفط ، والماء ، والكهرباء ، والاتصالات ، والخطوط ، وسكك الحديد ، ومعظم الصناعات .

ويتم اختيار الملك من قبل عدد من كبار أعضاء العائلة المالكة ، والعلماء ،والذي بمقدروهم أيضاً عزله إن لم يكن لائقاً . والملك بدوره يعيّن ولي العهد بعد موافقة العائلة والعلماء ، حيث يكون ولي العهد ــ الاكبر سناً ــ قادراً ، منحدراً من صلب مؤسس الدولة . والى حد الآن فإن الخلافة تم تمريرها الى ولي العهد والذي تم تعيينه من قبل الملك السابق . ووظيفة الملك هي حفظ الشريعة الاسلامية وتطبيقها . ومن واجب كل واحد إطاعة أوامره .

ويعقد الملك أسبوعياً مجالس مفتوحة ، حيث يستطيع المواطن شخصياً تسليمه عريضة بالشكاوي والمطالب . ويقوم الملك بمناقشة العريضة مع مساعديه واتخاذ الاجراءات اللازمة .

أما بالنسبة لكبار القيادات الدينية وزعماء القبائل ، فإنهم يعبرون عن مطالبهم مباشرة وبدون واسطة الى الملك ، بما فيهم الرئيس العام لهيئة كبار العلماء ، ورئيس شؤون القبائل ، ورئيس لجنة المسجد الحرام ، ورئيس الهيئة العليا للاصلاح الاداري . وبغير ذلك فإن قوانين الملك تصدر عبر مجلس الوزراء .

واذا كان الملك زاهداً ، فإنه سيقوم بتعيين ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء لادارة عمل الحكومة . وعلى أية حال فإن الملك فهد لم يمنح هذه السلطة لولي العهد الامير عبد الله .

وفي السابق كان رئيس الوزراء يقوم ــ بعد موافقة الملك ــ بتعيين الوزراء للاقسام الرئيسية للحكومة وهكذا قيادة مجلس الوزراء . وهناك عدة وكالات تتصل مباشرة برئيس الوزراء ، بما فيها الهيئة الملكية في الجبيل وينبع ، وسلطات الموانىء ، والمجلس الاعلى للبترول ، ووكالة التعاون الفني ، قسم الخبراء ، والقسم العسكري .

ويوافق مجلس الوزراء بالاجماع على القوانين باشراف الملك . فبعد موافقة الملك ، يقوم الاخير بعرضها على مجلس القضاء الاعلى للتأكد من عدم تعارضها مع الشريعة . فاذا لم يكن هناك تعارض ، يقوم الملك باصدار القوانين كأوامر ملكية في وثيقة خاصة . .

هناك أيضاً عدة مؤسسات تتصل مباشرة بمجلس الوزراء ، بما فيها الحرس الوطني ، وهيئة الخدمة المدنية ، ولجنة الآداب العامة ،وديوان المظالم ، والهيئة العامة لتعليم البنات ، والمجلس الاعلى للتعليم .

و يتكون مجلس الوزراء بأعضائه الاحد وعشرين . . وزراء كل من الداخلية ، الصحة ، الاتصالات ، البلديات و الشؤون القروية ، التخطيط ، المواصلات ، المال ولاقتصاد الوطني ، التجارة ، الشؤون الخارجية ، الصناعة والكهرباء ، العدل ، الدفاع الطيران ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الزراعة والماء ، العمل والاسكان ، التعليم والتعليم العالي ، الحج والاوقاف ، الاعلام ، البريد والهاتف ، البترول والثروات المعدنية .

وتضم هذه الوزارات عدداً من الدوائر ، وهناك مجموعة كبيرة من المؤسسات تعد شبه حكومية منها : ساما وهو إختصار لمعهد الادارة العامة ، الصندوق العقاري ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، بنك التسليف السعودي ، البنك الزراعي ، وتعمل هذه المؤسسات ضمن وظائف وزارة المالية والاقتصاد الوطني . من جهة ثانية يعد مجلس الامن الوطني ، وقوات سلاح الحدود ، ودوائر الهجرة والامن العام هي أقسام تابعة لوزراة الداخلية . أما مؤسسة الطيران المدني والخطوط السعودية وهيئة الارصاد الجوي فهي أقسام تابعة لوزراة الدفاع والطيران . والهيئة العامة للضمان الاجتماعي فهي جزء من وزراة العمل والشؤون الاجتماعية . وسابك جزء من وزراة الصناعة والكهرباء ، وبترومين جزء من وزارة البترول والثروات المعدنية ، ومكتب مقاطعة اسرائيل هو جزء من وزارة التجارة ، ووكالة الانباء السعودية جزء من وزراة الاعلام .

المركزية الشديدة والتخبط الاداري

ويعتبر المراقبون الغربيون هذه الحكومة بأنها في المجمل العام غير فاعلة ، فالتخبط حاكم بسبب تراكم وتداخل الوظائف ، والتي أنشئت بشكل سريع عندما قامت الحكومة بتوسعة مجال ادارتها لانفاق الثروة المفاجئة . وتجد الحكومات والشركات الغربية صعوبة بالغة في تحديد الجهة التي تتعامل معها . فالشركات التي ترغب الدخول في مناقصات مع الحكومة يجب أن تمر عبر مرحلة مكلفة للتأهيل مع كافة الاجهزة والتي يبدو أنها قادرة على منح المناقصات في مجالات اطلاعها .

وبينما تتزايد أعداد الاجهزة الحكومية ، فإن عدد القوانين الخاصة بالاعمال الحكومية تأخذ في الزيادة . وغالباً ما تصدر الاجهزة الحكومية المختلفة قوانين متناقضة والتي يستحيل اتباعها . وفيما تتزايد القوانين ، فإن الحال ينسحب بصورة أتوماتيكية على المتطلبات الخاصة بالاوراق الرسمية والوثائق . ثم تأخذ الوثائق عملية اجرائية معقدة ، فإما أن تضيع ، أو تصل الى جهة غير معنية ، أو تتنقل بين الدوائر والوزارات .

وبينما تزداد وظائف الحكومة ، فإن حجم التوظيف يزداد تبعاً لذلك . ففي الفترة مابين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، تضاعف عدد الموظفين الحكومين . وفي عام ١٩٨٠ بلغ عدد الموظفين الحكومين نسبة ٢٠ بالمائة من قوة العمل السعودية .

ورغم أن تضخم العمالة قد ضاعف من التعقيدات الوظيفية ، ومشاكل الاتصال المركبة ، فإن عدد الموظفين قد تزايد بصورة كبيرة . فخلال العقد الماضي استوعبت الحكومة

الديكتاتورية في السعودية ليست نموذجا مماثلا لبعض النظم الديكتاتورية المعروفة في أمريكا اللاتينية وحتى في آسيا..وإنما هي نموذج مميز من الدكتاتورية

نحو ٣٠ ألفاً من خريجي الجامعات الاميركية والذين يُفرض عليهم إكمال المدد الالزامية لحساب التوظيف الحكومي . ورغم أن لدى الحكومة بعض حملة شهادات الدكتوراة في طاقة العمل أكثر من أي حكومة أخرى ، ولديها أيضاً آلاف انصاف المتعلمين ، ومن ذوي العمر المتوسط من غير المدربين ، والاف المتعلمين في أعمال دونية ، الا أنه ليس من هؤلاء من هم إداريين فنيين .

فهؤلاء الاداريون الذين لديهم خبرة يرفضون تحمل المسؤولية ، فهم يقولون بأنه لن يكون هناك مدراء في مستويات متدنية ، ممن لديهم القدرة على أخذ أولويات صناعة القرار أو ادارة العمل .

وهكذا بالنسبة لمستويات عدة من الموافقة ، تتطلب للوصول الى القرار النهائي . ففي عام ١٩٨١ لم يتمكن حتى الوزراء من اتخاذ قرارات تتعلق بأكثر من ٣٠ ألف دولار بدون موافقة من مجلس الوزراء .

ولايقضي مدراء الدوائر الحكومية أوقات كثيرة في مكاتبهم ، ولهذا قرر مجلس الوزراء في عام ١٩٧٥ ساعات عمل ثابتة للدوائر الحكومية بهدف « تنشيط المجتمع السعودي ،وكسر الجمود ، وتبديل العادات القديمة غير الفاعلة » . فقد أقرّ المجلس ساعات عمل رسمية ، تبدأ من الساعة السابعة صباحاً وحتى الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الرابعة حتى السادسة عصراً في أيام الاسبوع من السبت الى الاربعاء ، ماعدا خلال شهر رمضان ، حيث أن عدداً كبيراً من موظفي الحكومة لايعودون في المساء ، ولذلك تبدأ ساعات العمل ــ في شهر رمضان ــ من السابعة والنصف صباحاً وحتى الثانية والنصف بعد الظهر .

وفيما تزداد البيروقراطية الحكومية ، فإن عدد الناس الذين يتعاملون معها في إزدياد أيضاً ، بزيادة حاجة الناس للقاءات شخصية بالمسؤولين الحكوميين ، ويتّبع المسؤولون الحكوميون الاجراءات الشخصية الشكلية ، الى جانب عدم اهتمامهم بالوقت . وأن المراجعين يعاملون بطريقة الضيافة السعودية التقليدية ، ولذلك فإن سير الاعمال يتم بحركة بطيئة ، مما تؤدي اللقاءات المريحة بالمراجعين الاخرين الى تأجيل لقاءاتهم الى يوم آخر ، واليوم الذي يليه .

فالبيروقراطية غير الفاعلة تجعل الاعمال الحكومية صعبة للغاية بالنسبة لهؤلاء الذين يتعاملون مع الحكومة للحصول على موافقات ، وقرارات لطلبات ذات علاقة بمواضيع مثل اتفاقات ، ومنح ، ومدفوعات ، وتأشيرات سفر ، وتراخيص عمل ، ورخص قيادة ، وبضائع في الجمارك .

النفوذ العائلي . . نظرية مربحة وفاعلة!!

وتشتكي الحكومات الغربية من الفساد الاداري لدى المسؤولين السعوديين . فهذه الحكومات لاتفهم بأنه يتوقع من المسؤولين السعوديين ــ تقليدياً ــ استخدام مواقعهم لمكاسب شخصية . فالسعوديون يحتسبون الرشوى والمرابحة العائلية هي ممارسات وظيفية اعتيادية . فما يعد في الغرب على أنه معارضة للمصلحة ، يلقى تمجيداً من قبل السعوديين كونه يعد من وجهة نظرهم « استمراراً للمصلحة » . يقول عاملان سابقان في السعودية توماس بارغر وفرانك جنغر وهما مديران سابقان في شركة أرامكو : في الماضي

« كان الفساد الاداري مقبولاً وغير خاضع للمسائلة » .

إن النظرية الفاعلة غالباً لتنفيذ الاعمال الحكومية أن يتم ذلك من صديق لصديق ، خصوصاً إذا كان الصديق هو أمير نافذ . فالامتيازات الحكومية الخاصة بالمناقصات يتم تحصيلها برشوة المسؤول الفعلي بعد دفع مبلغ من المال لعضو كبير في العائلة المالكة في سبيل استخدام نفوذه . فتكاليف النفوذ ومقدار الرشوة يتم تحديدها حسب حجم المناقصة ، وقد كانت بعض المناقصات ضخمة للغاية . وخلال الخمس عشرة سنة الماضية حصلت دزينة من الامراء وأصدقاء العائلة المالكة على ثروة ضخمة عن طريق مساعدة شركات أجنبية للحصول على عقود في المملكة .

فالامير محمد بن فهد وهو الابن الخامس والعشرين للملك فهد ، قد صنع ثروة تفوق أرباح أكبر الشركات الاميركية عبر مساعدة شركة إن . في . فيلبس الهولندية للحصول على ٧ مليارات دولار في عقد الاتصالات التلفونية . فقد حصل الامير على نصف مليار دولار لاستخدامه نفوذه!! كما أن إبن الملك فيصل الامير عبد الله الفيصل حصل على ٧٥ مليون دولار لمساعدته في عقد التحديث للحرس الوطني السعودي .

من جهة ثانية حصل عدنان الخاشقجي صديق العائلة المالكة على ١٠٦ مليون دولار من شركة لوكهيد لمساعدته في ابرام عقد طائرة سي ــ ١٣٠ ، كما حصل على ٤٥ مليون دولار من شركة سوفنا الفرنسية لمساعدته في ابرام صفقة الدبابات بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار ، وحصل أيضاً على ٨.٥ مليون دولار من شركة بريطانية لمساعدتها في الحصول على صفقة طائرات هيلوكبتر . واتهم الخاشقجي باستلامه ٤٥ مليون دولار من شركة نروثروب لمساعدتها في الحصول على صفقة الطائرة المحاربة إف ــ ٥ عبر ارشاء جنرالات في القوة الجوية السعودية .

وقد قام عدد من الامراء ــ العارفين بخبايا خطط التنمية الخمسية ــ بشراء عقارات مهملة ، ثم بيعها على الحكومة لاقامة مشاريع معمارية . فقد حصل أحد الامراء الكبار على ربح ب ــ ٢ مليار دولار بعد بيعه العقار الذي استخدم فيما بعد كموقع لمجمع الجبيل الصناعي ، فيما حصل أمراء اخرون على ربح قدر ب ــ ٨ مليارات دولار ، بعد بيعهم أرض استعملت فيما بعد لاقامة مطار الرياض الجديد . و قال مسؤولون مطلعون في الولايات المتحدة بأن هناك العديد من المشاريع المعمارية غير الضرورية تضمنتها خطط التنمية ، للحفاظ على تدفق ثابت لأرباح بعض المتنفذين في الحكومة .

لقد تقاتل بعض الامراء النافذين وأصدقائهم على صفقات تصدير البترول . فخلال الانكماشات في كميات البترول في السوق العالمية ، حصد هؤلاء عمولات تقدر ب ــ ٦ دولار للبرميل الواحد في البواخر المحملة للنفط ، والذي يباع في السوق الحرة ، بأسعار أعلى من السعر المقرر ، بعد شرائهم له بأقل من السعر الرسمي بطريقة التسليم الفوري . وقد طلب المدير التنفيذي الخاص بشركة بيترومين ١٢٠ مليون دولار كرشوة لبيع ٩٠ مليون برميل من النفط الى شركة البترول الايطالية .

ويشعر عدد كبير من أفراد الطبقتين الوسطى و المتدنية ، بالاستياء والغضب حيال هذه الممارسات . فبعضهم مستاء بسبب عدم قدرته في المشاركة . والبعض الآخر وخصوصاً التكنوقراط فإنهم مستاؤون من مستوى الفساد الذي وصلت اليه المصلحة الشخصية لحساب عدد قليل من الناس .

في السنوات الاولى من الدولة السعودية ، كانت هناك بعض القوانين في الشريعة التي تنظم الحكومة ، والاعمال ، والتجارة ، ولذلك تمت ادارة الحكم بالطريقة السائدة في العهد العثماني على امتداد ٦٥٠ سنة الماضية . كما تعاملت العائلة المالكة مع الاعمال بطريقة زعماء قبائل .

وبسبب حاكمية تلك القوانين الشرعية لم يكن لدى العائلة المالكة سوى سيطرة قليلة للغاية على هذه المجالات منذ عام ١٩٥٠ ، ومنذاك أصدر الملوك السعوديون مجموعة قوانين تتعامل مع عمل الحكومة ، وأساليب تأدية الشركات للاعمال وهكذا السلوك الاجتماعي .

قوانين العمل السعودية . . الشركات الاجنبية و العمال المحليون

إن معظم القوانين السعودية تؤثر بصورة كبيرة على الشركات الاجنبية . تلك الشركات الملزمة بقوانين تحدد الكيفية التي ينبغي عليها تشكيل شركات مضاربة مشتركة ، واستثمار الاموال ، والتعامل ، وهكذا الدخول في صفقات وعقود مع الحكومة ، والحصول على منتجات ، واستئجار الموظفين ، وادارة طاقم العمل .

وتستعمل السعودية عقوداً بأسعار ثابتة فحسب ، و تستوجب هذه موافقة خطية من الشركات للحصول على ضمانات بنكية . فضمان الواحد بالمائة من سعر المناقصة مطلوب في ذات الوقت مع التسليم وأن يتم دفع ٥ بالمائة من الضمان في حال منح العقد لاي من الشركات . وبعد فترة قصيرة من منح العقد ، تقوم الحكومة بدفع ١٠ بالمائة من قيمة المناقصة كمبلغ تأهب تساعد الشركة في الحصول على جهاز العمل الضروري لبدء العمل . وفي حال فشل المتعهدين في الاداء ، فإن الحكومة تستطيع على الفور سحب رأس المال المضمون .

إن مبالغ المناقصة التي تقدر بملايين الدولارت والتي وظفتها شركة بريطانية مع الحكومة السعودية في عام ١٩٨١ ، قد ضاعت بعد أن فشلت الشركة في اقتراض ٥ ملايين دولار كانت بحاجة اليها في موضوع الضمان . ومعظم الشركات الاجنبية العاملة في السعودية تواجه مشاكل حادة بشأن التدفق النقدي . فالتأهب للعمل يكلّف نفقات ضخمة لاستئجار المكان ومبنى سكن الموظفين ، رغم أن أقساط الدفع لا يتم تزويد الشركة بها الا بعد البدء في العقد ، أما عمليات دفع اجور العمل فإنها تؤجل لشهور عدة .

لقد أصدر الملك سعود أمراً في ١٩٥٦ ينظم فعاليات اتحاد العمال . الا أنه تم الغاء الاتحاد بقرار من الملك وهكذا الحال بلنسبة للاشكال الاخرى من جماعات الضغط ، كما عرّض مجموعة التفاوض أو الاضراب الى عقوبات قاسية .

وكانت مجموعة من الموظفين السعوديين قد رفعت عريضة الى ادارة شركة أرامكو في مايو ١٩٥٣ تطالب فيها برفع الاجور وتحسين أوضاع السكن للعمال . وحين علمت الحكومة بالعريضة قامت باعتقال المجموعة كاملة . وفي اليوم التالي أضرب العمال الباقون عن العمل وهاجموا مراكز الشرطة وقذفوا سيارات الشركة ــ أرامكو ــ بالحجارة . ثم قامت الحكومة بانهاء الاضطراب باستخدام آلاف من الجنود الحكوميين . وفي أكتوبر من نفس العام ، قام سبعة عشر ألف عامل في الشركة بالاضراب احتجاجاً على طريقة معاملة الشركة لهم . فقامت الحكومة بانهاء الاضراب بعد نفي منظمي الاضراب الى مواطنهم الاصلية في القرى والارياف . وفي عام ١٩٥٦ أضرب العمال مرة ثانية لتحسين المعاملة ، فقام الجنود السعوديون باعتقال ٢٠٠ من قادة الاضراب ، وضرب ثلاثة منهم أمام الناس حتى الموت لاحباط العمال الاخرين عن الاضراب .

وحين قام عمال البناء الاتراك في تبوك بالاضراب في عام ١٩٧٧ احتجاجاً على أوضاع العمل القاسية والسكن ، عمدت الحكومة الى ارسال طائرات شحن عسكرية من طراز سي .

١٣٠ ، وحملت العمال وطارت بهم الى تركيا .

في عام ١٩٥٧ وبينما كان يجري التخطيط لصفقة باخرة صغيرة ، أصدر الملك سعود أمرا بالسيطرة على الاستثمارات المالية الاجنبية . الغرض من ذلك هو أن يسيطر المواطنون السعوديون على الفائدة من استثمارات أي شركة في المملكة . وإشترطت بأن يكون ٧٥ بالمائة من موظفي الشركات من السعوديين ، وان تقوم هذه الشركات بدفع ٤٥ بالمائة كحد أدنى من رواتبهم .

وصدر أمر في عام ١٩٦١ ، يقضي بفرض عقوبات شديدة على الغش التجاري ، ثم صدر أمر آخر في ١٩٦٣ أفضى الى تشكيل لجنة لمراجعة الخلافات الخاصة بالعقود بين الحكومة والشركات الاجنبية .

وفي عام ١٩٧٠ ، أصدر الملك فيصل أمرا ملكياً عُرف باسم قانون العمل والعمال . ينص هذا القانون على أن يكون ٧٥ بالمائة من قوة عمل كافة الشركات من المواطنين السعوديين الذي يحصلون على ٥١ بالمائة من التعويض الاجمالي لهذه الشركات . وفي معظم الحالات وبصرف النظر عن حجم الشركة ، لم يتم استئجار سوى واحد أو اثنين من السعوديين ، ولكن مع ذلك فإنهم كانوا يستلمون ٥١ بالمائة من مرتباتهم الشهرية . وفي بعض الاحيان يتم دفع مرتبات للسعوديين دون أي شيء على الاطلاق . . ويفرض على العمال الاجانب اكمال المدة التجريبية المحددة بثلاثة شهور كحد أدنى قبل أن يحتسبوا من العمال المقيمين . كما يفرض الامر الملكي على المستخدمين تقديم قائمة بأسماء الموظفين الاجانب الى مكتب العمل ، وإخضاع الموظفين لعملية اجرائية معقدة لترتيب الكفالة ، والديون النقدية ، وتأمين مغادرتهم .

ولايتوقف قانون العمل عند هذا الحد فحسب ، بل ويطلب من الموظفين الجدد اجتياز اختبار جسدي للتأهب للعمل ، كما يطلب من المستخدمين تقديم سجلات طبية لموظفيهم . ويفرض على المستخدمين توفير تغطية صحية أو بصورة أدق العطل الاضطرارية ، وهي ثلاثين يوماً عطلة لاسباب صحية مع دفع مرتب كامل ، وعطلة ستين يوماً لأسباب صحية أيضا ، مع دفع ثلاثة أرباع الراتب ، كما يحدد القانون قسماً خاصاً بساعات العمل الاسبوعي وهي ٤٤ ساعة عمل من السبت الى الاربعاء ، ونصف يوم الخميس ، كما يحدد أربعة عشر الى ثلاثين يوماً كعطلة سنوية . .

إن القانون يفرض عقوبات قاسية ، وغرامات ، وسجن ، و / أو التسفير ضد أي مواطن أجنبي يثبت تهجمه على المملكة « سواء باليد أو اللسان ، بالسخرية أو أي نوع من أنواع التهجم ، الاحتقار ، أو الاقتناع الداخلي » . لقد دفعت هذه الامور مثل التهجم ، والقناعات الداخلية ، الرؤساء الغربيين بأن يكونوا حذرين للغاية للحيلولة دون عمل شيء من شأنه أن يفسر على أنه هجومي . .وفي عام ١٩٨١ تمت اقالة مدير بريطاني في السعودية من منصبه عقب « تهجمه » على موظفين سعوديين بعدم توصيته على ترقيتهما .

في عام ١٩٧٣ أصدر الملك فيصل أمرا بسن قانون للضمان الاجتماعي . وينص القانون على أن يقوم الموظفون السعوديون بدفع ضرائب كما هو الحال بالنسبة لضرائب الامن الاجتماعي في الولايات المتحدة الى المؤسسة العامة في للضمان الاجتماعي . ويحدد المبلغ المقرر لدفع الضرائب بالاستناد على مقدار رواتب الموظفين ومنح السكن في بداية كل سنة . فكان يطلب من المستخدمين دفع ٨ بالمائة والموظفين ٥ بالمائة من مداخليهم . وكان المبلغ الواقعي الذي يقوم الموظف بدفعه هو حوالي ٦ بالمائة من راتبه . وفي حال بقاء الموظف الاجنبي مدة طويلة كافية في السعودية فإنه ــ نظرياً ــ سيكون مؤهلا لمنحة التقاعد . ويستثنى من ذلك الموظفون الذين بقوا في المملكة لأقل من عام .

ليس لدى السعودية اتفاقيات ضريبة مع الولايات المتحدة أو مع دول كثيرة من العالم . فالمستخدمون السعوديون لايقدمون وثائق دخل ، أو ضرائب دخل على رواتب العمال الاجانب . فهذه مسؤولية العمال الاجانب الاهتمام بهذه الامور لأنفسهم اذا طلبت منهم دولهم ذلك .

في عام ١٩٤٧ أصدر الملك ــ فيصل ــ أمراً ملكياً يقضي بأن تستقطع البنوك أثمان الخدمة . وتحرّم الشريعة الاسلامية الربح والربا وأن البنوك غير مجازة باقتطاع أو دفع ربح . ولكن مع مرور الوقت ، تدفق مال كثير الى المملكة حيث تم التوصل الى أن البلاد يجب أن تنافس البنوك الخارجية غير المقيدة بقوانين الشريعة .

ولذلك ساعد الامر الملكي ، البنك التجاري الوطني السعودي وبنك الرياض ، وهما أكبر بنكين في السعودية ، على استقطاع أثمان خدمة أساسية على القروض ودفع عمولات على الاموال المودعة ، وبعد ايقاف العمل بالقانون ، بدأ الاجانب يلحظون مظاهر أثمان الخدمة المفروضة وهكذا العمولات المدفوعة في المعاملات المالية الجارية والتي تحتسب بكونها مشابهة تماماً للفائدة .

وخلال نفس السنة أمر الملك فيصل بأن يتم دفع ضريبة عشرين بالمائة على المنتجات أو الخدمات المستوردة والتي قد يمكن توفيرها داخل المملكة . لقد صدرت تعريفة الحماية بهدف حماية استثمارات صناديق التنمية الصناعية السعودية في شركات ادوات البناء المملوكة سعودياً . فالقانون يجبر الشركات الاجنبية إما تخفيض أسعار منتجاتها بنسبة ٢٠ بالمائة بالقياس الى مثيلاتها من المنتجات السعودية ، أو اظهار أن منتجات هذه الشركات على درجة كبيرة من الجودة في سبيل الابقاء على حالة التنافس التجاري .

وقد تعامل الملك خالد مع مشكلة مدفوعات العائلة المالكة في ١٩٨٧ عن طريق اصدار أمر والذي أصبح يعرف بقانون وكلاء الخدمة . ويشكل هذا القانون حاجة الشركات الاجنبية لاستعمال وكلاء الخدمة السعودية للحصول على عقود حكومية . وقد حددت أثمان الوكلاء بـ ٥ بالمائة من سعر الاتفاقية ، ولكن في حال أرادت الشركة الاجنبية عقداً سيئاً أو أن وكلاء الخدمة مارسوا ضغطاً قليلاً ، من سيعرف آنذاك كم المبلغ الذي تم دفعه ؟

كما أصدر الملك قراراً مماثلاً ، يفرض على الشركات الاجنبية التي تريد القيام بأعمال تجارية في المملكة ، أن تحصل على شريك سعودي في مضارباتها وهذا الشريك يمسك كأحد أدنى بما يساوي ٢٥ بالمائة . وهذا القانون هو لدعم الاثرياء والنافذين السعوديين .وقد قامت شركات أجنبية من كافة أرجاء العالم بالتودد واغراء السعوديين من أجل الحصول على شركاء المضاربة المشتركة ، وقد حصلت شركات أجنبية عديدة على شركاء شرعيين بينما تلقى آخرون ضربة من سعوديين ، فرضوا عليهم مبالغ ضخمة لكي يكونوا شركاء لهم دون أن يساهموا بأي رأسمال . وقد دخل بعض السعوديين في مضاربات مشتركة عديدة لأن شركاءهم الغربيين لن يقوموا بتتبع أثرهم . لقد فشلت كبار الشركات الغربية في السعودية بسبب نقص النفوذ الحقيقي أو عدم حصولهم على شركاء .

في عام ١٩٨٢ أصدر الملك فهد أمرا ملكيا يقضي بسن قانون هام للوكيل : « من الآن فصاعداً إن الشركات الاجنبية التي تدخل في عقود مع الدولة لايجوز أن تستورد متطلباتها من الخارج ، ولكن عليها تحصيل ذلك محليا أو عبر موردين سعوديين » ، وعلى أية حال فإن الشركات الاميركية التي هي في شراكة مع الحكومة السعودية مستثناة من هذا القانون .الا

أن عدداً كبيراً من المتعاقدين المستقلين أجبروا على استعمال وسطاء ممن ليسوا مطّلعين على مصادر التزويد كما هو الحال بالنسبة لمكتب المشريات التابع للشركة ، للحصول على منتجات ، أو دفع رشوة لوكيل سعودي لتحويلة الى وسيط غير فاعل .

و أضاف الامر الملكي ضريبة المورّد الى تكاليف الحصول على المواد ، وهذا بشأنه قد تسبب في تأخير اضافي في استلام هذه المواد .

وتفرض الاوامر الملكية قيوداً على الحريات الشخصية للعمال المهاجرين . فليس بوسع الحكومة تحمل حرية التعبير « الكلام » . ففي عام ١٩٨٤ تم طرد الوزير السابق غازي القصيبي بسبب انتقاده العلني للعائلة المالكة إثر منحها عقود لاصدقائها . وتنص سجلات التوظيف للمؤسسة السعودية على أن « التوظيف في مكتب التعاقد الاجنبي هو متوقف على تقيدهم بتجنب المناقشة العلنية أو الاشتراك في قضايا دينية أو سياسية أو الموضوعات الخلافية » . كما أن المناقشة الخاصة هي أيضاً خطيرة ، وهكذا المكالمات الهاتفية فهي مراقبة ، وأحياناً يتم فتح رسائل البريد الخاصة بالعمال المهاجرين وتتم قراءتها من قبل رجال المباحث ، ولهذا فعلى العمال الاجانب أن يلتزموا الحذر فيما يعملون أو يقولون أو يكتبون . وفي حال وجودهم صدفة في منطقة اضطرابات فعليهم أن يلتزموا الهدوء أو أن يحاولوا النزوح من هذه المنطقة .

الاعلام منبر للدعاية حكومية

هناك نسبة قليلة جداً من الحرية الصحافية . فالاخبار مراقبة ، وتستخدم الدعاية بدلاً عن ذلك ، ولذلك فإن الناس في المملكة يُخبرون بما تريده الحكومة منهم أن يعرفوه . كما أن مواعيد ورؤساء تحرير الصحف والمجلات يجب الموافقة عليها من قبل وزارة الاعلام . كما أن الاخبار المنشورة يجب أن تعد بموجب ماتبثه وكالة الانباء السعودية . فليس من بين الجريدتين الصادرتين باللغة الانجليزية في المملكة من لديها القدرة على نشر الاحداث ذات الآراء الخلافية مثل الاضطرابات والمظاهرات والتي قد يكون العمال الاجانب متورطين فيها ، أو تقديم أخبار ذات طابع مصلحي مثل الحروب في الدول المجاورة .

من الصعب على الغربيين الحصول على معلومات صحيحة من الحكومة . فالدعايا الموجهة للسعودية تنهال عليهم كالقنابل من وكالة الانباء السعودية والمؤسسات التي تعتمد على دعم الحكومة . وبين الدعاية والرقابة هناك نقص كبير في : الحيادية ، والحقيقة ، والمعلومة الكاملة الخاصة بالفعاليات السعودية . فلدى المملكة أهداف ثمينة ، وقد قامت الحكومة بدفع مبالغ كبيرة من التبرعات لشعبها وأنجزت الكثير خلال فترة زمنية قصيرة . من جهة أخرى تصرفت المملكة بطريقة تؤذي الغرب ، أو بطرق تعد منفرة للغربيين مثل الحظر النفطي ، ودعم منظمة التحرير كما نشرت عن ذلك صحف غربية وأصبحت من المعلومات المتداولة بين عامة الناس . وعلى أية حال فإن الرقابة تهمل هذه الحقائق وتبرز دائماً السعوديين في أفضل صورة .

العمال الاجانب وغياب الحريات

ليس هناك حرية حركة . فلا أحد باستطاعته الدخول والخروج الى ومن المملكة دون الحصول على تأشيرة سفر في جواز سفره . وليس هناك تأشيرات سياحية . وتمنح تأشيرات الدخول للحج فقط ، أو زيارة الاقارب ، أو للعمل . وللحصول على تأشيرة للحج يجب على المسافر تقديم إثبات على أنه مسلم . أما تأشيرة زيارة الاقارب فيجب تحصيلها عن طريق عضو من العائلة يقيم في المملكة .

وللحصول على تأشيرة عمل ، فيلزم المواطن الاجنبي الحصول على كفيل سواء مستخدم سعودي ، أو شريك عمل يقوم بتقديم طلب تأشيرة من دائرة الشؤون القنصلية في وزارة الداخلية . وبعد موافقة الاخيرة على الطلب ، يتم ارسال رقم الفيزا في كيس الى السفارة السعودية المعنية . ومن ثم يستوجب على الاجنبي تقديم طلب فيزا متعدد الاوراق الى دائرة الشؤون القنصلية للموافقة . واذا كان هناك ثمة شك في أن المتقدم يهودياً وكان في جوازه تأشيرة سفر الى اسرائيل ،فإن تأشيرة السفر تلغى . وتأخذ العملية هذه من أسبوعين الى ثلاثة شهور .

ويتطلب للعمل في السعودية الحصول على تأشيرة اقامة . ويتم الحصول عليها بنفس طريقة تأشيرة الدخول ، ماعدا نسخة من عرض العمل وتوقيع النسخة العربية من العقد والتي يتم ارفاقها مع طلب التأشيرة .

وتعد الحكومة السعودية شديدة الشك في غير السعوديين وغير المسلمين في المملكة . فهي تقوم بصورة مستمرة بالتأكد من تأشيرات السفر عند نقاط الدخول في السعودية ، كما في الدوريات المرتجلة في المدن ، وفي عند مفترق الطرق الرئيسية . ففي عام ١٩٧٩ بقي ثلاثون أفريقياً في البلاد بصورة غير قانونية بعد تأدية الحج بهدف السعي للحصول على عمل . ولكنهم في نهاية الامر مانوا بنيران اسلحة الشرطة السعودية .

لايستطيع العمال الاجانب طلب تأشيرات لعوائلهم قبل اكمال المدة المحددة . ولكن إذا كانوا من حملة الشهادات الجامعية ، فإن بإمكان العمال الاجانب الحصول على تأشيرات لعوائلهم بعد ثلاثة شهور . وفي غير ذلك فيجب عليهم الانتظار لسنة كاملة . وتأشيرات السفر تمنح فقط للزيجات والاولاد تحت سن السابعة عشرة سنة .

من جهة ثانية يلزم العمال الاجانب الحصول على تأشيرة خروج أو تأشيرة عودة لمغادرة المملكة . ويتم حجز تأشيرة الخروج من قبل الاجهزة البيروقراطية الكسولة أو الكفيل . فباستطاعة الاخير طلب عمولة ، أو نسبة من الراتب ،اذا كان الشخص الذي يكفله يعمل لحساب طرف ثالث خلال اقامته في المملكة . واذا لم يكن الكفيل سعيداً فبإمكانه تقديم شكوى بالقسم ضد العامل الاجنبي لمنع مغادرته البلاد حتى اكمال التحقيق في الشكوى . وفي بعض الحالات يودع العامل الاجنبي السجن حتى يتم انهاء التحقيق في القضية .

ونتيجة للشكاوي الموجهة ضد معاملاته التجارية ، فقد تعرض رجل الاعمال الاميركي دونالد فوكس للاعتقال من قبل السعوديين بخلاف رغبته لشهور عدة ، وأطلق سراحه في مارس ١٩٨٢ . وخلال نفس الفترة تم احتجاز مدير تنفيذي بريطاني في شركة ساكيم الدولية في السعودية بدون محاكمة لمدة إحدى عشر شهراً ، وتعرض للتعذيب من قبل الشرطة السعودية بسبب دعاوي تعويض بمبلغ ١ ٦٠ مليون دولار ضد شركته . وتم الغاء تأشيرة خروج رجل اعمال من هيوستن بولاية تكساس الاميركية إثر خلاف مع عضو من العائلة المالكة ، رغم المناشدات التي تقدم بها الى السفير الاميركي في السعودية والملك خالد . وفي نهاية الامر تمكن الهرب من المملكة داخل صندوق تم شحنه عبر المحيطات كشحن جوي .

وهناك كثير من العمال الاجانب يقومون بارتكاب جرائم صغيرة لاخراج أنفسهم من المملكة ، ولكنهم كانوا يخشون من أن يتعرضوا للجلد ، أو السجن بدلاً عن ذلك . وعلى أية حال فإن العمال الاجانب يغادرون المملكة بصورة متواصلة خلال الاجازات السنوية أو رحلات العمل ولايعودون أبداً .

إن تأشيرات الدخول والخروج المتعددة

والتي تساعد الاجانب على مغادرة المملكة هي متوفرة . ولكن الكفلاء السعوديين يترددون في طلب تأشيرات كهذه ، كونها غالية الثمن ، وأن امتلاكها قد يضعف من قوة تأثير الكفلاء على العمال الاجانب .

وتعد تأشيرات السفر من المشاكل الرئيسية في المملكة . فهي في الغالب لاتصدر أو تصدر بشكل غير صحيح ، وترسل الى دول أخرى بالخطأ ، أو ترسل متأخرة بأسابيع ، أو تضيع . وقد تسببت المشاكل الاجرائية للتأشيرات في عزل العوائل عن بعضها لشهور ، ووقف رحلات عمل رئيسية ، واعاقة العطل الشخصية . فقد باعت عائلة أميركية بيتها واضطرت للسكن في فندق على نفقتها الخاصة لمدة ثلاثة شهور لأنها لم تتمكن من الحصول على تأشيرات دخول . وتجمدت عائلة أميركية أخرى في لندن لخمسة أسابيع لنفس السبب .وهناك موظف بريطاني قضى أكثر من عامين في السعودية ، و تزوج خطيبته خلال عودته الى وطنه ، وكان عليه الانتظار لستة شهور قبل أن يتمكن من الحصول على تأشيرة دخول لزوجته الجديدة . و حاول مواطن كندي أن يقوم بأفضل تسوية لمشكلته ، حيث طلب من أفراد عائلته البقاء في البحرين الى أن يتمكنوا من الحصول على تأشيرات سفر ، ولكنه لم يتمكن من الحصول ــ لنفسه ــ على تأشيرة خروج ودخول لزيارتهم .

لقد عكست هذه الاوضاع تأثيراتها على اخلاقيات العمال الاجانب بصورة مذهلة ، حين تم احتجاز تأشيرات العائلة ، وحين يغضب الازواج ، ويتوقفوا عن العمل ، ويهددوا بارتكاب تصرفات سيئة . ويصرف المدراء الغربيون أوقات طويلة للغاية للسعي لتهدئة موظفيهم ، ودفع نفقات اصدار تأشيرات السفر . كما أن عليهم دفع غرامات مالية عن عمالهم الذين لم يتمكنوا من تجديد تأشيرات الاقامة في الوقت المحدد . فعليهم ترتيب رحلات عمل لموظفيهم تكون مبرراً لزيارة عوائلهم المضطرين لانتظار تأشيرات الدخول . ولذلك اضطروا لاستخدام موظفين يعملون بطريقة غير قانونية بتأشيرات زوار .

ويحتاج العمال الاجانب الى أذونات للعمل في السعودية . فعلى كفيل العمال الاجانب تقديم جوازات سفرهم ، وطلب ، وصور فوتغرافية الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . واذا كان الاجنبي قد عمل سابقاً في السعودية فعليه احضار « رسالة إعفاء » من مستخدمه السعودي السابق . وبعد حوالي عشرة أيام ، يمنح العامل الاجنبي الاقامة « رخصة عمل » و عليه تسليم جواز سفره الى المستخدم . ولايسترجع جواز السفر حتى يحصل الاجنبي على إذن بمغادرة المملكة . وتقوم الشرطة على الدوام بايقاف السيارات والمشاة لتفتيش جوازات السفر ورخص العمل . وإن الاجانب الذين ليس لديهم رخص عمل أو غير مصطحبين لجوازات سفرهم أو رخص الزيارة يتعرضوا للاعتقال على الفور .

وتمنح رسالة الاعفاء المستخدمين السعوديين قوة عظيمة على الاجانب . فالاجنبي الذي يعمل في السعودية لايستطيع قبول عرض من شركة أخرى من أي جنسية في المملكة ، الا في حال تقدم الكفيل السعودي برسالة اعفاء .

وهناك الآلاف من العمال الاجانب في السعودية ممن لايشعرون بالسعادة في أعمالهم ، وكانت أمامهم فرص للبقاء في البلاد مع مستخدمين آخرين ، الا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على رسالة الاعفاء المطلوبة .

وبامكان الزوار الاجانب استعمال رخص السياقة الصادرة في دولهم والتي لم تنته صلاحياتها ، لقيادة السيارة في السعودية حتى وقت حصولهم على رخص عمل . ومن ثم فعليهم الحصول على رخص سعودية . وليس هناك امتحاناً في قوانين المرور أو الاشارات ، كما ليس هناك اختبار نظر ، او حتى اختبار سياقة . والقضية لاتتطلب سوى تعبئة طلب ، والحصول على موافقة حكومية ، وتقديم فحص الدم في مستشفى سعودي ، وهكذا تقديم بصمات في أحد مراكز الشرطة . واذا كان الاميركي يحمل رخصة سياقة من أي ولاية أميركية ولديه من يساعده من المعارف السعوديين ، فبامكانه انهاء اجراءات الرخصة في يوم واحد فقط . وغالباً ما تستهلك إجراءات الرخصة من الاميركيين ومرشديهم السعوديين يومين كاملين وزيارة عشرين الى ثلاثين مكتب للحصول على رخص القيادة .

وهناك ثمة عدد قليل جداً من العمال الاجانب ، من هم على علم أو لديهم كتيب باللغة الانجليزية يشرح فيه قوانين المرور السعودية . فالاميركيون يتبعون نفس القوانين الجارية في الولايات المتحدة ، والالتزام بالاشارات المرورية الموضحة باللغة الانجليزية . .

ويتعرض ــ بصورة اعتيادية ــ كافة الاطراف ذات العلاقة بالحادث المروري بمن فيهم الشهود ، للاعتقال ، ويتم احتجازهم حتى ينهي شرطة المرور التحقيق في الحادث . وقد تطول هذه العملية لمدة اسبوع .

و تحتجز السلطات السعودية جميع الاطراف المتورطين في الحادث المشتركين في الذنب ، حيث تقسم عليهم العقوبات بناء على درجة الملامة الموجهة الى كل طرف . إن مبادىء العلاقة السببية للحادث غريبة . . وللتمثيل ، فإن المسافر في سيارة أجرة قد يعد مسؤولا عن الحادث ، لأنه تسبب في توجيه سيارة الاجرة الى المكان الذي وقع فيه الحادث . . ولذلك فإن من يتقدم باسداء أي خدمة لأحد المصابين في الحادث يمكن أن يكافأ لقاء خدمته بايداعه السجن لاسبوع كشاهد ، ولذلك يحاول الغربيون عدم النظر الى الضحايا التي تنزف دما بسبب اصطدام السيارات . .

وفي حال تورط شخص ما في حادث أسفر عن اصابات شخصية ، فإن من الصعب جدا الخروج من السجن بكفالة . فالكفالة تعتمد على درجة الملامة الموجهة اليه ، من حيث ما اذا كان الشخص المصاب يتوقع شفاؤه من اصابته في أقل من شهر ، أوا اذا ما كان لزوجة المصاب حقوق .

فالقوانين المرورية هي ذات علاقة بالقوانين الحكومية وأحكام الشريعة . فبامكان الشخص المصاب أن يتقدم بدعوى تعويض للاضرار الواقعة عليه ، فيما تقوم الحكومة بالتحقيق في مخالفة القانون النظامي . وفي أكثر الحوادث المرورية الطفيفة يتم تسوية الاضرار والاصابات بين السيارات في أماكن وقوع الحوادث قبل أن تصل شرطة المرور . .

ويحدد رجال الشرطة التهمة فيما يقوم القضاة بتحديد العقوبة . واذا تسبب السائق في جرح أو قتل شخص ما في حادث مروري فيجب عليه دفع دية الى الضحية أو عائلته . وتقوم بوريصة التأمين الخاصة بالطرف الثالث بتغطية التكاليف . واذا لم يكن السائق مؤمناً ولا يستطيع دفع المبلغ ، فإنه يودع في السجن حتى استفراغ الذمة . الا أن السجن لن يفضي الا افراغ الذمة . فبعد اكمال المدة ، فإن العقوبة الخاصة بالتهمة النظامية تأخذ في الاعتبار . ويفرض السعوديون في الغالب عقوبة السجن على السائقين الذين يثبت بحقهم التهمة في ايقاع اصابة شخصية في حادث مروري ، حتى وان كانت الاصابات طفيفة ، أو المصابين لم يتقدموا بطلب بشأنها .

ويصرف رؤوساء الاعمال الغربيون أوقات طويلة للسعي من أجل اطلاق سراح موظفيهم من السجون السعودية . وبالطبع فهم لايستطيعون القيام بهذه المهمة بأنفسهم ، ولكن عليهم أن يحصلوا على مساعدة من قبل متنفذ سعودي ، لديه صديق في المكان المعني ، أو يعرف من يرتشي . ويعيش الاجانب الغربيون في خوف من التورط في حوادث مرورية . إن التحذير المتكرر في الغالب هو « اذا قمت بعمل حادث ، فاهرب بسيارتك بعيداً ، واذا لم تتحرك السيارة ، فاهرب بجلدك بعيداً ، واذا تم القبض عليك فانكر كل شيء » .

الأخيرة

بحـيرة الملـــح والظمأ !

يتفق الاصوليون على قاعدة تقول «من له الغنم فعليه الغرم» ، وهي قاعدة تعني ان المستفيد من مصلحة ما ، مسؤول عن غرمها أيضا.

وهي قاعدة صحيحة ، يقوم عليها التفكير المنطقي ، ويرتكز عليها جزء كبير من النظام الدولي بعلاقاته المتشابكة ، ومصالحه المتداخلة. لكن يبدو ان دول الخليج هي الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة سيما فيما يختص علاقتها بالغرب والولايات المتحدة بشكل خاص!.

فبالرغم من أن الدول الخليجية لها علاقات «استثنائية» مع الولايات المتحدة ، وتدفع اثمانا باهضة جدا قيمة تلك العلاقات .. الا انها لا تحصل على «غنم» ذلك التحالف. بل اننا وفي «هفوة» من الزمان وجدنا انفسنا «شركاء» في النظام الدولي الجديد ، واعضاء اساسيين في تحالف دولي انتصر على الشيوعية واستفرد بالعالم ، واعتمد على اموالنا في تدعيم هيمنته .. ولكن بعد ان استتب له الامر لم يقبل حتى ان يحسبنا ضمن الفريق المنتصر وانما اعتبر قدرته على انتزاع الاموال من مشيخاتنا انتصارا يضاف الى انتصاراته في وأد الحركة الشيوعية! ، وصنفنا ضمن الفريق المهزوم الذي زحفت الاساطيل لتلقنه درسا في السلوك الدولي حتى لايتحدى مصادر الطاقة.

لقد انقلبت الموازين رأسا على عقب ، وأصبح «اصدقاء» امريكا ، أسوأ حالا من اعدائها ، وتحول الخليجيون الذين كان بعض العرب يصفهم بغيرة بأنهم «عرب أمريكا» يلعنون الساعة التي وضعوا ايديهم في يد امريكا ، ويحسدون اخوانهم الذين انعم الله عليهم بنعمة العداء لامريكا او على الاقل نعمة السلامة من صداقة امريكا.

في الولايات المتحدة ، هناك موجة غضب تجتاح بعض المسؤولين الامريكيين وبينهم وزير الخارجية الجديد وارن كريستوفر ، الذي شن حملة تصريحات ضد دول الخليج ليس لأنها لم تطور هياكلها السياسية ، وليس لأنها متخلفة عن ركب الحضارة قرن على الاقل من الزمان ، وليس لأنها حولت السلطة والدولة الى شركات عائلية مقفلة ، وليس لأنها تمتلك نظاما امنيا مروعا وتنتهج سياسة قمع وتمييز فكري .. ليس من اجل ذلك يغضب الوزير الامريكي ، وانما لأن السعودية والكويت تعذرتا بضائقتهما المالية حين طلب منهما تمويل ما أسماه «عملية التحول الى الديمقراطية في روسيا».

الوزير الامريكي يريد أن يستخدم المال السعودي لدعم ديمقراطية روسيا ، وكأن السعودية تشهد فيضانا ديمقراطيا ، وتضخما في النظام الحر ، حتى يأمر كريستوفر بتصديره للخارج ! وليست السعودية هي الدولة التي تمتلك نظاما اسوأ بكثير من نظام يلتسين ، وفيه من العيوب ما يجعله «غير صالح للاستخدام الآدمي» تماما كعلب السردين والمعلبات الغذائية الاخرى التي ترسلها الدول الغربية للعالم الثالث كمساعدات!!.

فهل هنالك سياسة تستخف من الانسان الخليجي اكثر من هذا الوضوح ؟!.

والوزير كريستوفر الذي اكد امام الكونغرس مطلع الشهر الماضي ان حكومته «ستذهب الى بلدان مثل الكويت والسعودية لدعوتهما لمساندة اصلاحات روسيا» لم يقتنع بعذر الدول الخليجية ، ولم يقدر الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها ، فهو يرى انه : «لو لم نتقدم لمساعدتهما ـ الكويت والسعودية ـ لكان أمير الكويت يعيش في فيلا على شاطىء الريفيرا الفرنسية وجاره ملك السعودية ، فيما تكون الكويت والسعودية على التوالي المحافظتين ١٩ و ٢٠ من العراق» ، واعلن كريستوفر انه طلب من السلطات في البلدين الاستجابة للطلب الامريكي بالاضافة الى رفع المقاطعة نهائيا عن اسرائيل .. لكنه يضيف : «لم اكتف تماما بالجواب الذي تلقيته» .. ولذلك «حثثت سفيرينا بمراجعة السلطات»!.

معلوم ان ازمة الخليج كبدت العرب والخليجيين ٦٧٦ مليار دولار حسب آخر الارقام .. وبشكل التعويض والمكافأة للدول الغربية نحو ٩٠ بالمئة من اجمالي المبلغ ، ومع ذلك فإن هذا السخاء لم يشبع شهية الغربيين ، الذي اعلنوا على الفور فرضهم ضريبة للطاقة ستحصد ربع الدخل القومي لدول الخليج على الاقل ، وبالرغم من ان المليارات الخليجية ساهمت في ترسيخ الهيمنة الامريكية وبذلت اكثر مما حصلت الا ان الوزير اتهم الخليجيين «بنكران الجميل».

لا احد يظن ان المسؤولين في المملكة مثلا لا يقدرون حجم المأزق الاقتصادي الذي ترزح تحته البلاد ، والذي يتشكل من دين قيمته ٦٠ مليار ريال وعجز قيمته ٣٠ مليار ريال ، لكن لا يستطيع اي منهم ان يعارض «رغبات» الولايات المتحدة ، فضلا عن ان يقاوم «ضغوط» ادارتها .. وربما يعود السبب الى ان الحكومات اعتمدت في شرعيتها على «الخارج» ، وليس على تراضي شعبها ، حتى أصبح ذلك الخارج يوجه الأوامر بصلافة لا يهضمها حتى الحاكمون رغم تعودهم على «بلع» صفاقة حلفائهم الخارجيين. وأسوأ مثال نسوقه التصريحات المستهجنة للسفير الامريكي في الكويت والذي طالب النساء الكويتيات ببيع ذهبهن ومجوهراتهن لشراء اسلحة من بلاده !.

وإذا كان الامريكيون والغرب بشكل عام ، يشعرون ان الثروة الخليجية وضعها الله «خطأ» ! في اراضي «اناس من العرب المتوحشين» وهي لا تصلح الا ان تتحول الى طاقة للحضارة الغربية ، وإن المال الخليجي ليس سوى وديعة تسترد حين يحين وقتها فهذا شعور عنصري سيء .. لكن الأسوأ ان يؤكد الزعماء الخليجيون هذا الشعور ويسوقون الارض والعرض الى تبعية امريكا ، ويقدمون مصالحها على مصالح شعوبهم ، ويربطون مصيرهم بعلاقات غامضة مع مارد لا يشبع ولا يرحم.

لقد صدق الملك حسين وصفه لبلادنا بأنها «بحيرة الملح والظمأ» فالماء يحيط من حولنا لكننا عطشى ، والزيت يتدفق من ارضنا ولا ننال منه سوى الدخان والامتهان!.